حياة البلاد

في

علم الاقتصاد

ملخص باختصار عن احدث المؤلفات في هذا العلم

بقلم

رفيق رزق سلوم
احد طلبة الحقوق في الاستانة

ثمن النسخة ربع ريال مجيدي

طبع بمطبعة قسطنطين يني * حمص سنة ١٩١٢

حياة البلاد

في

علم الاقتصاد

ملخص باختصار عن احدث المؤلفات في هذا العلم

بقلم

رفيق رزق سلوم

احد طلبة الحقوق في الاستانة

ثمن النسخة ربع ريال مجيدي

طبع بمطبعة قسطنطين يني ☆ حمص سنة ١٩١٢

اهداء الكتاب

الى العلامة الاجتماعي الكبير

السيد

عبد الحميد افندى الزهراوي

ايها الفاضل

مهما تشعبت الجداول الصغيرة فالى البحر العظيم مرجعها ومهما انحدرت وتكسرت فمن الجبل الرفيع منبعها ومهما طالت الطريق ووعرت لا يمكن لهذا الجدول ان يستقل بنفسه فهو مربوط الطرفين رأسه في الجبل ويداه في البحر

اقدم لكم هذا الكتاب لانه مربوط الاصل بكم فلم يفض ماؤه الا بتشجيعكم وحضكم ثم فتحتم له طريقاً في جريدتكم الغراء فاستقى منه قسم من ابناء الامة الكرام والان اضم تلك الجرعات الصغيرة في هذا الكتاب الصغير لاديرها على ابناء وطني الغيورين فاقبلوا فائق احترامي وشكري نفع الله الامة والوطن بفضلكم وعلمكم واخلاصكم

رفيق

مقدمة

حمداً لمن افاض علينا من ينابيع نعمه خيرات وافرة ، وزيننا بالعقل الذي به نعرف كيف نستدر هذه المواهب بالاقتصاد والسعي المفيد ٠

وبعد فلما كان فوز الامم اليوم وثبوت قدمها في معترك الوجود يتوقف عَلَى وفرة غناها اصبح طلب علم الاقتصاد واجباً عَلَى كل فرد فدرسته الامم الراقية في مدارسها ونشرته بين الافراد بجرائدها

اما المؤلفات في لغتنا العربية فقليلة جداً في هذا الموضوع لاسيما الكتب التي يمكن ان يستفيد منها طلبة المكاتب ولذا سعيت في تلخيص هذا الكتاب ووضعه عَلَى صورة يتمكن بها اكثر الافراد من مطالعته والاستفادة منه بوقت قريب لاسيما طلبة المدارس وقد نشرته اولاً مقالات في جريدة الحضارة الغراء ليقف عليه القوم قبل الطبع والان افردته عَلَى هذا الشكل واضفت اليه لاجل التمرين اسئلة يلقيها الاستاذ عَلَى التلاميذ ٠ عسى ان تلاقي خدمتي هذه من ابناء الوطن الكرام قبولاً فيكون هذا المختصر مقدمة لمطول في هذا العلم ان شآء الله تعالى

رفيق رزق سلوم

تمهيد

علم الاقتصاد ووجه تسميته — تاريخه — نسبته وعلاقته مع بقية العلوم — اقسامه

الاقتصاد هو علم يبحث عن القوانين المتعلقة بكيفية استحصال الثروة وانقسامها وتداولها واستهلاكها . وكان يطلق عليه علم الثروة ثم عدل عن هذه التسمية لان كثيرين من غير الواقفين عَلَى حقائق هذا العلم يظنون ان كل المشتغلين بهذا العلم يجب ان يصبحوا من أهل اليسار ثم ينظرون. فيرون بعض المشتغلين به فقراء فيحكمون بعدم فائدته والحاجة اليه ناسين ان الاشتغال بوضع قوانين العلم ونواميسه شي والعمل بها شيء آخر الا ترى المشتغلين بالفلسفة الطبيعية يضعون ادق النظريات ويفهمون جميع نواميس القوة والبخار والكهرباء وتراهم في الوقت نفسه يعجزون عن ان يسيروا قطاراً متراً واحداً الى الأمام بينما ترى الماكينيست يسوقه بسرعة مئة كيلومتر في الساعة مع جهله كثيراً من تلك القوانين اذ وضع العلم وترتيبه شي وتطبيقه شيء آخر فتسمية هذا العلم بعلم الاقتصاد يزيل مثل هذا الابهام والباحثون اليوم اتفقوا عَلَى هذه التسمية

تاريخه — لم يتوغل فلاسفة اليونان والرومان في هذا العلم ولأرسطو وافلاطون مباحث مختصرة جداً في هذا الشأن ويوجد أثر واحد لكسينيوفون يبحث عن تدبير المنزل فقط اما في القرون الوسطى فان اشتغال القوم بالمسائل النظرية منعهم عن البحث فيه ايضاً ولم نرَ في تلك العصور أثراً مهماً يستحق الذكر

وقد انتبه اليه الاوروبيون في العصرين الاخيرين واول من وضع اساسه العلمي ونشره الفيزيكراتيون في فرنسه عَلَى عهد لويس الخامس عشر واشتهر بينهم طبيبه «كنه» ولكن مباحثهم كانت ناقصة لانهم حصروا موارد الثروة في الطبيعة فقط وقالوا بان الارض هي المنبع الاعظم وتخطوا ايضاً الى البحث عن حرية التجارة ولم يضعوا في ذلك مؤلفاً حتى قام ادام سميت في انكلترا سنة ١٧٧٦ ووضع كتابه الطبيعة واسباب ثروات الامم

Recherche sur la nature et les Causes de la richesse des nations

فتوجهت اليه انظار الاوروبيين وترجم هذا الكتاب الى اكثر لغاتهم ولم يحصر ادام سميت مورد الثروة بالطبيعة فقط بل ضم الى ذلك موردين آخرين رأس المال والسعي او العمل وظهر بعد ادام سميت مؤلفون كثيرون فقام في انكلترة جون استوارت ميل وريكاردو ومالتوس واشتهر جان بانيت سه في فرنسه ثم انه في نصف القرن التاسع عشر تداول العلماء كثيراً هذا الفن للتحول الذي وقع في الصناعة والاختراعات وبحثوا مطولاً في كل مسئلة من مسائله وتناولت هذا البحث ايضاً جرائدهم اليومية والاسبوعية وصار يدرس في مدارسهم العالية والثانوية حتى الابتدائية ولا عجب اذا انتبه الاوروبيون الى هذا العلم واجلوه قدراً فثروة الفرد والامة قائمة بالاقتصاد

اما في لغتنا العربية فالمؤلفات قليلة جداً في هذا الموضوع عَلَى ان بعض مجلاتنا قد التفتت الى هذا البحث وخصوصاً مجلة المقتطف فلها جولات واسعة

في هذا الباب

اما في مكاتبنا الرسمية فاول ما ادخل هذا الدرس الى مكتب الملكية ثم مكتب الزراعة ومكتب الحقوق وادخل موَخراً في بروغرام المكاتب الاعدادية ايضاً وتدرسه بعض المدارس الاجنبية في بلادنا مختصراً بلغاتهم

نسبته وعلاقته مع بقية العلوم كما ان العلوم تنقسم الى رياضية وطبيعية كذلك تنقسم الى معنوية واجتماعية كعلم الحقوق والمنطق والتاريخ وعلم الاخلاق وعلم الاقتصاد ايضاً من هذا الباب و بعض هذه العلوم تستند في اثبات قوانينها الى التجربة كالكيمياء مثلاً و بعضها تستند الى المشاهدة كعلم الاقتصاد فقوانين الاقتصاد ما عرفت وثبتت الا بعد المشاهدات الطويلة ، وقوانينه عمومية على ان بعضهم يعترض على ادخال هذا العلم ووضعه في مصافّ العلوم بدعوى ان قوانينه ليست طبيعية عمومية لان نتائجها كثيراً ما تختلف عن بعضها وان واضع هذه النواميس هو الانسان ويمكن تبديلها في كثير من الاحيان مع ان القوانين الطبيعية لا تقبل التبديل وعملها ثابت في كل زمان ومكان ، ويقولون ايضاً ان علماء الاقتصاد في اختلاف دائم بين بعضهم من حيث تقرير حقائقه ولكن هذه الاعتراضات واهنة كلها فاختلاف النتائج لا ينفي كون قوانينه عمومية لاننا نرى مثل هذا التباين في النواميس الطبيعية نفسها ودليلنا على ان قوانينه عمومية انها سائرة في كل طبقات الامم في كل زمان ومكان ، خذ مثالاً قانون « العرض والطلب» فالاشياء اذا قلت ارتفعت قيمتها وان كثرت نزلت قيمتها فهذا القانون هو عند الاوروبي كما هو عند الزنجي ولا يزال هو منذ

طفق البشر يتعاملون حتى اليوم ، اما اختلاف العلماء فيه فلا يقوم دليلاً ايضاً على كونه ليس علماً فالعلماء مختلفون في تقرير اكثر العلوم والاختراعات الحديثة وتقدمها يغير في كل يوم كثيراً مما كانوا يسلمون به قبلاً

ولعلم الاقتصاد شأن عظيم بين سائر العلوم ويبحث في كثير منها فهو يبحث في العلوم الطبيعية لان هذه تبحث عن اصل الانسان والطبيعة والاقتصاد يبحث فيها ايضاً لان الانسان هو العامل في ايجاد الثروة والطبيعة منبعها الاعظم ، وله علاقة ايضاً بعلم الحيوان والنبات وطبقات الارض والزراعة لان هذه العلوم كلها تستند الى قوانين استحصال الثروة ، وكذلك له مناسبة مع العلوم الاجتماعية ومشابه لعلم الاخلاق لان علم الاخلاق يبحث عن التكمل المعنوي والاقتصاد يبحث عن التكمل المادي ، ثم له مناسبة مع علم الحقوق لان هذا العلم يبحث عن التملك وحرية العمل وهذه من روح علم الاقتصاد . وله مناسبة مع التاريخ وخصوصاً فلسفته لان فلسفة التاريخ تبحث عن سبب تقدم الامم وانحطاطها ونرى اكثر هذه الاسباب يرجع الى امور اقتصادية ، وله علاقة بعلم الجغرافية لان هذه تبحث عن احوال الزراعة والتجارة والصناعة في كل امة وبلد وهذه كلها من مسائل علم الاقتصاد

اقسامه : ينقسم هذا العلم بحسب تحديده الى اربعة اقسام ، الاول استحصال الثروة ، الثاني انقسامها ، الثالث تداولها ، الرابع استهلاكها . وينطوي تحت كل من هذه الاقسام ابحاث عديدة تهم الفلاح والصانع والتاجر والحقوقي والسياسي . والحاصل ان علم الاقتصاد مطلوب لجميع الافراد

(تنبيه للعلمين) عَلَى المعلم ان يلقي الاسئلة التي في نهاية كل درس عَلَى التلاميذ بعد ان يكونوا قدفهموا الدرس جيداً وان لا يقيدهم بكلمات الكتاب الافي التحديدات اللازمة

اسئلة

(١) ما هو علم الاقتصاد (٢) ماذا كان يسمى قديمًا ولماذا رجحنا التسمية الحديثه عَلَى القديمة (٣) هل اشتغل فيه القدماء (٤) من هم الفيزوكراتيون ولماذا كانت ابحاثهم ناقصه (٥) من هو الدكتور كينه (٦) من هو آدم سميت ومـاذا اعترض عَلَى الفيزوكراتيين (٧) عد المشاهير الذين الفوا في هذا العلم (٨) هل قوانين علم الاقتصاد عمومية ودائمة مثّل عَلَى ذلك (٩) ما هي علاقته بعلم الأخلاق والعلوم الطبيعية (١٠) الى كم قسم يقسم وما هي اقسامه

تمرين

جاوب عَلَى الاسئلة المتقدمة كتابة وادمجها كلها في قالـب واحد

القسم الاول

استحصال الثروة

الدرس الاول

الاحتياج

الاحتياج سائق البشر الاول الى العمل فكل ما نراه عَلَى وجه الارض من اثار الانسان والحيـوان اوجدته الحاجة اليه وحس الرغبة فيه ، بل هو سر من اسرار الكون فالنبات محتاج الى الاسباب الطبيعية لتناول غذائه فيمد جذوره الى قلب التربة ويمتص منها دم حياته ويبسط في الهواء اوراقه ليستنشق النسيم العليل ويستفيد من حرارة الشمس ونورها . والحيوان ايضاً عبد هذا الحس

وهو فيه اقوى من النبات فيزداد سعيه عَلَى نسبة حسه فيتحول من مكان الى اخر طلباً للرزق يحفر الاوجار والمغاور ويفترس بعضه بعضاً سداً للحاجة ·

فالموجودات الحية كلها من اسفلها النبات الى ارقاها الانسان كل منها يكد ويجد لاستيفاء الحاجة اما حاجات الانسان فلا تقف عند حد فهي في صعود دائم وتحول مستمر تسير مع المدنية جنباً الى جنب، وكما ان المدنية تؤثر في ازدياد الحاجات كذلك كثرة الحاجات تساعد عَلَى تقدم المدنية، لان كل احتياج جديد يولد عملاً ومتى كثرت الاعمال حسنت الاحوال

الحاجات متعددة لا يتيسر حصرها ولكن يمكن جمعها تحت اقسام عامة وهي : الغذاء، واللباس، والمسكن، والزينة · والثلاث الاولى اهم من الاخيرة وقد يتبادر الى ذهن بعضهم انها ليست من الاحتياج ولكن المشاهدات والاستقراء اثبتت لنا انها من ضروريات الانسان والسياح يقصون علينا قصصاً عجيبة عن تفنن القبائل المتوحشة في الزينة مما يدل عَلَى انها مرافقة للامم في كل طبقاتهم وادوارهم · وتختلف الحاجات بالنسبة الى الزمان والمكان والبنية والسن فحاجة الساكن في الاقاليم الباردة غير حاجة المقيم في البلاد الحارة او المعتدلة وحاجة قوم منذ خمسين سنة تختلف عن حاجاتهم اليوم وحاجة الطفل غير حاجة الكهل وما يحتاج اليه الضعيف قد يستغني عنه القوي والعكس بالعكس

ولا تنتشر الحاجات بين القوم دفعةً واحدة بل يبتدىء الحس في فرد او افراد فينهضون الى استيفائه ويراهم الآخرون فيبادرون الى تقليدهم ثم يكثر تعاملهم حتى يصبح هذا عادة ويتأصل فيهم حتى يرثه الولد عن جده

وابيه فيصير ارثاً فنرى ان الحاجات تنتشر بطرق ثلاث التقليد ، والعـادة والارث كما انها تموت او تبطل بها فيبدأ بترك بعضها شخص او اشخاص فيقلدهم الآخرون ويتعودون الاستغناء عنها بقيام غيرها مقامها وعلى هذه الصورة تولد وتموت الحاجات ·

الدرس الثاني

الفائدة والقيمة

الفائدة : هي خاصة الاشياء في سد الحاجات فالماء مثلاً يطفيء الظماء والقوت يدفع السغب فهذه الخاصة للقوت والماء هي فائدته وفوائد الاشيـاء متعددة مثلها فكل شيء يسعى الانسان لايجاده مفيد من حيث الاقتصاد لانه يملأ حساً من حواس الانسان على ان بعض هذه المطلوبات قد توجد بنفسها من غير سعي فالهواء والماء والنور من اهم حاجات الانسان واكثرها فائدة وقلما يسعى الانسان لاستحصالها والطعام مفيد للانسان وشرب الدخان مفيد ايضاً من حيث الاقتصاد وربما كان مضراً بذاته والكتب والجرائد مفيدة للقاريء ايضاً ولا فائدة لها عند من يجهل القراءة ومن هذه الاشياء ما تذهب فائدته بيوم كالجريدة اليومية او باستعماله مرة واحدة كالطعام او مدة كاللباس ومتى زال الاحتياج الى الشيء زالت فائدته على ان الاختراعات اليوم تعمل في تكثير الاستفادة من الاشياء فالخرق البالية كانت لا فائدة منها واليوم لهـا فائدة ·

القيمة : ليست هي الفائدة عينها فكل ذي قيمة ذو فائدة ولا يعكس فكثير

من الاشياء مفيدة ولكن لا قيمة لها فالنور والهواء من اكثر الاشياء فائدة ولكن الله يهبنا اياها مجاناً و بعض الاشياء التي لا فائدة منها ذات قيمة عظيمة كحجر الالماس مثلاً ففائدتها قليلة وقيمتها ثمينة ووجود هذا التناسب عَلَى هذه الصورة من احكم حكم الباري سبحانه لانه لو كانت قيم الاشياء عَلَى نسبة فائدتها لمات كثيرون جوعاً ، عَلَى ان هذه الاشياء البخسة الثمن تصير ذات قيمة في ازمنة وامكنة مخصوصة فالرجل العطشان السائر في الصحراء يدفع كل ما في جيبه من المال ثمن قدح من الماء وكذلك ترى بقعتين من الارض الواحدة في اقليم جيد والاخرى في اقليم رديء فاذا عرضتا للبيع كانت الأولى اثمن من الثانية وفرق الثمن انما هو الهواء والنور لان هذه لم ترجح الا بهما فالقيمة هي « نتيجة ما يحكم به ذهننا المتبادلين اثناء المبادلة » فالاشياء ذات قيمة حين المبادلة اما اذا لم تتبادل فانها قد تكون مفيدة ولكن لا قيمة لها

الدرس الثالث

الثروة ومنابعها

الثروة : عرفها « بول لوروا بوليو » وهو من كبار الاقتصاديين بقوله هو كل شيء يصرف الانسان لاستحصاله قوة لاستيفاء حاجته و كل شيء يزيد في توليد السعي وتكثيره» فيدخل تحت هذا التعريف الاشياء كلها والآلات والابنية والطرق والارض وكل ما يسمى ملكاً فاستحصال الثروة هو استخدام الاشياء المفيدة لنا في الطبيعة لسد حاجاتنا اما باكتشافها واختراعها واما بتكثيرها فالحديد مثلاً لا فائدة ولا قيمة له ما دام في بطن الارض فباستخراجه واستعماله

يصير له فائدة وقيمة لسده حاجات كثيرة من حاجات الانسان ·

منابعها : منابع الثروة ثلاثة الطبيعة ، والسعي اوالعمل ، ورأس المال :

والثروات تستحصل اما باجتماع هذه كلها او ببعضها فالانسان في دوره الابتدائي كان عبداً للطبيعة كالحيوان فكانت الطبيعة منبع ثروته الوحيدفاذا غضبت عليه مات جوعاً او تجمد برداً او اكتوى حراً ولم يكن للصناعة والزراعة عنده من اثر ثم خطا الخطوة الاولى في عالم الزراعة والصناعة واستعان بالسعي والعمل مع الطبيعة عَلَى استحصال الثروة ايضاً ثم صار يستخدم ثروته التي جمعها في استحصال الثروة ايضاً وكل الاعمال العظيمة هي ثمرات رأس مال

* * *

اسئلة

«١» ماهي احتياجاتك (٢) ما الفرق بين احتياجاتك واحتياجات ابيك «٣» هل احتياجات الانسان اكثر ام احتياجات الحيوان «٤» هل يمكن حصر الحاجات كلها «٥» كم هي انواع الحاجات «٦» هل الزينة من الاحتياجات الطبيعية «٧» ما هو الفرق بين الفائدة الاقتصادية والاشياء المفيدة «٨» هل شرب الدخان من الفوائد الاقتصادية ولماذا «٩» اوضح معنى هذه الجملة «كل ذي قيمة ذو فائدة ولا يعكس» «١٠» ما هو تاثير المبادلة عَلَى الاشياء المفيدة «١١» ما هي الثروة «١٢» ما هي منابعها «١٣» من اي نبع استفاد الانسان اولاً ·

تمرين

اكتب عشرة اسطر في الموضوع الآتي

« اذا كان في يدك راس مال فاي الحاجات تستوفي اولاً

الدرس الرابع

مورد الثروه الاول

الطبيعه

الانشاآت ، الزراعة ، المعادن ، الاقاليم والمواقع الجغرافية ، القوى الطبيعية :

* * *

الانشاآت : كان الاقتصاديون يعنون بكلمة « الطبيعة » التربة فقط مع ان الفوائد الطبيعية لاتنحصر في الارض وحدها بل « انما » نستفيد من الطبيعة بصور متعددة فالانشاآت والزراعة والمعادن والقوى الطبيعية كلها موارد غنية للثروة

مساحة الكرة الارضية تبلغ واحداً وخمسين مليار هكتار ثلاثة ارباعها يسترها الماء فاليابسة منها تبلغ نحو ثلاثة عشر ميلياراً وهذه ايضاً يذهب منها قسم عظيم ما بين جبل وصحراء ومواقع لا يمكن الاستفادة منها فما نستفيده من الارض جزؤ صغير بالنسبة اليها وهذه الارض مقسمة بين الاقوام عَلَى نسبة الحكومات فاصاب كل مملكة حصة وهذه الحصص ايضاً يختلف بعضها عن بعض من حيث الجودة والسعة واول ما نستفيده من الارض الابنية والمساكن والطرق عَلَى انواعها وجميع الانشاآت . هذا مورد الطبيعة الاول وهو يزداد في كل يوم ويتقدم فالانسان قديماً كان يستتر بين الادغال والكهوف ثم طفق يقيم الاكواخ وانتقل منها الى انشاء البيوت من التراب وارتقى فيه حس الحاجة فتولد ما نراه اليوم من قصور شوامخ وابراج تناطح السماء بعظمتها

وطرق ومعابر مما يعيي العلم في تصويره وتعداده

الزراعة : هذا هو المورد الاعظم الذي لا يفرغ ولا ينتهي، وليست الاراضي الزراعية واحدة في كل الممالك بل هي تختلف من حيث قوة الانبات والسعة ايضاً . والزراعة قديمة في تاريخ البشر وكانت اول عهدها بسيطة شأن كل مولود حديث فما لبث ان مضى بها العقل بقوته فقلبها بطناً لظهر، فسقى وجفف وسوّى وسمّد واخترع لها الآلات واستخدم القوى الطبيعية فنمت الثروة وفاضت مواردها في البلاد الراقية ولا تزال بعض البلاد في فقر مدقع كما هو الامر عندنا مع ان الله خص بلادنا باحسن الاراضي واجودها ولكن التواني والكسل مبدأ الموت والفشل فالطعام امامنا ونحن نتضور جوعاً

كالعيس في البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

وحاصلات الزراعة في ازدياد وتقدم على نسبة سعي الانسان واجتهاده، ولا نخشى ان يقع في المستقبل عدم توازن بين كثرة السكان وازدياد الحاصلات لان الصناعة الزراعية في تقدم سريع وهذا النبع كريم لا يغور والخالق في نظامه حكيم

المعادن : وهذه من اقسام الثروة واركانها المهمة ولكنها تختلف عن الزراعة في ان هذه قد تنفد وتلك لا تنتهي ولكن ذلك الوقت الذي تنفد فيه بعيد جداً، فكم خبأت لنا الارض في جوفها من كنوز لا تزال مجهولة سيشتغل الانسان باستحصالها والانتفاع منها الوفاً من السنين . والمعادن ليست موجودة على تناسب واحد في كل البلاد فبعض الحكومات غنية بكثرة المعادن في ارضها وبعضها فقيرة . والحكومات تنتفع من المعادن بوجهين الاول باكتشافها اي بازدياد

السعي والثاني بقيمها لان هذه توردها للبلاد الاخرى وتاخذ بدلها فتنتفع بما يرد اليها

الاقاليم : وللاقليم ايضاً دخل في استحصال الثروة لان الاقاليم كما هو معلوم ثلاثة باردة ومعتدلة وحارّة، فسكان الاراضي الباردة في عراك دائم مع صواعق الطبيعة وسيولها وثلوجها وهذا يولد فيهم روح الجد والسعي كالانكليز مثلاً فانّ لموقعهم الطبيعي تاثيراً في اخلاقهم كما ان سكان البلاد الحارة تذيب الشمس فيهم روح الجد وتهاجمهم بحشراتها وحيواناتها وآفاتها الكثيرة ، والمتمعون بطيبات الطبيعة هم سكان الاقاليم المعتدلة تمثل لهم الطبيعة فصولها الاربعة فيتلذذون في التنقل من فصل الى فصل والارض منبتة لا تحتاج الا الى قليل من اجتهادهم .

المواقع الجغرافية : وللمواقع الجغرافية تأثير ايضاً فلسكان السواحل موارد من الطبيعة غير ما لسكان الجبال والسهول وهؤلاء في استعداد للتقدم اكثر من اولئك لموقع بلدهم الجغرافي ، وهذه الاسباب عوامل ومؤثرات في تقدم المدنية فهي من اكبر العوامل التي حملت الفينيقيين والرومان واليونان والمصريين واجدادنا العرب العظام على اقامة تلك المدنيات التي لا يزال يتحدث بها القوم ويعجبون بها حتى اليوم

القوى الطبيعية ، ليست هذه باقل تأثيراً مما سبق في تكثير الثروة ، فالانسان منذ القديم استفاد ولا يزال يستفيد من القوى الطبيعية ، وهذه القوى لا حدّ لها فكلما تقدم العلم والمدنية زادت هذه القوى وكثرت الاستفادة منها . كان الانسان قديماً يستفيد من الماء والهواء لتسيير القوارب والسفن وتدوير المطاحن والآلات الصغيرة ثم جاء عصر البخار والكهرباء فرأينا من

قوى الطبيعة ما يحير العقل فقطع الانسان الصحاري وخاض البحار وهزأ بالعواصف ونزل الى جوف الارض وحلّق في كبد السماء وسارت شرايين الكهرباء في جسم الوجود فامسى كل فرد يحس ويسمع ويرى بما يحس ويريده غيره في اقصى المعمور ، وسيأتي عصر تظهر فيه عجائب بواهر نرى فيها اننا اليوم لا شيء بالنسبة الى ما سيكون هذه موارد الطبيعة كلها وهي منبع الثروة العظيم بقي علينا ان نرى هل هذه الموارد الطبيعية نأخذها مجاناً او ندفع عنها بدلاً . الجواب ان هذه الفوائد قسمان قسم نأخذه بلا بدل كالنور والهواء وقسم ببدل ، عَلَى ان بعض المقيمين في الاقليمين البارد والحار يحتاجون كثيراً الى السياحة والتجول ترويحاً للنفس وهذا يكلفهم كثيراً فما يدفعونه لقاء هذا التجول يصح ان نسميه ثمن هذا الهواء . وهذه الموهوبات ليست عمومية كما انها ليست خصوصية ، عَلَى ان حرية المهاجرة والسعي تعمل كثيراً في تساوي البشر وانتفاعهم جميعاً عَلَى نسبة سعيهم واجتهادهم من هذه الموارد العظيمة .

اسئلة

«١» هل الطبيعة هي التربة وحدها «٢» كم هكتاراً مساحة الكرة الارضية «٣» ماهي نسبة اليابسة الى الماء «٤» هل يمكن ان يستفاد من جميع الارض «٥» هل تكفي الحاصلات الزراعية لجميع الاقوام مهما تكاثر عددها «٦» ما هو الفرق بين الحاصلات الزراعية والمعدنية من حيث النفاد «٧» ماهو تاثير الاقليم عَلَى الامة الانكليزية وعَلَى القبائل المتوحشة في اواسط افريقيا «٨» ما هي موارد سكان الجبال «٩» ما هي موارد سكان السواحل «١٠» ما الذي ساعد العرب والمصريين واليونان عَلَى اقامة تلك المدنيات العظيمة «١١» ما هي القوى الطبيعية التي اكتشفناها حتى اليوم «١٢» هل ندفع ثمن هذه

المواهب الطبيعية .

تمرين

اكتب في الموضوع الآتي

« لماذا اندثرت مدنية اجدادنا العرب العظام وماذا يجب ان نعمل حتى نعيد تلك المدنية المجيدة

الدرس الخامس

مورد الثروة الثاني

— السعي او العمل — تعريفه — تقسيمه — الصنائع واقسامها — .

تقدم البحث ان الطبيعة هي مورد الثروة الاول والان ننتقل الى المورد الثاني وهو السعي او العمل وهو « كل قوة يصرفها الانسان للوصول الى غاية اقتصادية مفيدة » فغاية العمل مطلوبة في الدرجة الاولى فاذا اردنا ان نعين ان كان العمل اقتصادياً ام لا يجب ان ننظر الى مقصد العامل وغايته فالذي يقرأ رواية ترويحاً للنفس مثلاً لا يعد عمله اقتصادياً والذي يطالع رواية لينقدها ويرى مواقع الضعف فيها فعمله اقتصادي والسائح في القطار بقصد التسلية لا يعد عمله اقتصادياً والعملة المشتغلون في القطار لتسييره وادارته عملهم اقتصادي فيفهم مما تقدم ان العمل متوقف على امرين الاول صرف قوة ، الثاني الغاية الاقتصادية فالمشاق التي يتكبدها الانسان للحصول على المعيشة كلها اقتصادية وبعضهم يعد هذا السعي من مشاق الحياة ولكن لو تأملنا قليلاً لرأيناها من ضروريات الحياة ولذاتها فكلما زادت المساعي خفت المشقات فكم كان يتكبد الانسان من قبل في قطع الصحاري والبحار وتحريك الاثقال وكان عبد

الطبيعة الذليل تفتك به الامراض يقضي من شظف العيش ما تخر تحته الجبال فاصبح اليوم بعد ان شمر عن ساعد الجد والاجتهاد يرفل بلذات المدنية يقلب البر بحراً ويحول بعض البحر براً واصبح بسعي قليل يحصل عَلَى فوائد اقتصادية عديدة فآلة واحدة يحركها رجل او رجلان تعمل اليوم ما كان يعجز عنه قديماً مئة رجل ٠

تقسم الاعمال البشرية الى قسمين كبيرين مادية او بدنية ، وذهنية او معنوية ، ولكن لا يوجد عمل ابداً مادي صرف او معنوي صرف فالاعمال كلها يختلط فيه القسمان فان كان دخول الواحد فيها اكثر من الاخر سُمي ذلك العمل باسم الجزء الغالب فيه والاعمال العقلية اليوم تتقدم اكثر من تلك بتقدم المدنية ثم تقسم المساعي الى مثمرة وغير مثمرة وان كان الانسان يعمل كل اعماله بقصد الحصول عَلَى ثمرة ولكن ما كل مرة يحصل عَلَى قصده

الصناعات : تقسم الصناعات الى سبعة اقسام عمومية كبيرة وهي : الاخراجية ، الزراعية ، العملية ، النقلية ، التجارية ، الخدمات الشخصية ٠ الصناعات الحرة المتفرقة

اسئلة

«١» ما هو السعي «٢» كيف تميز بين السعي الاقتصادي وغيره «٣» ما هو الفرق بين السائح في القطار والعامل المشتغل لتسييره (٤) ما هو الفرق بين الامير المشتغل في حديقته والبستاني الحارث بستانه (٥) هل جميع الاعمال مثمرة (٦) هل درسك هذا الكتاب من الاعمال الذهنية او المادية (٧) الى كم قسم تقسم الصناعات عدّها

الدرس السادس

الصناعات الاخراجية والزراعية

يطلق عَلَى اخراج المعادن وكل مفيد تحت الارض صناعة اخراجيـــة ، وينضم الى هذه الصيد البري والبحري ايضاً فتأثير الصناعة في هذه الاعمال ان يتحرّى الانسان اسهل الطرق واقلها مصرفاً لاستخراج كنوز الارض الثمينـة ، وهذه تختلف عن صناعة الصيد ولا يمكن قياسها بها ، وقد اشتغل الانسان منذ القديم باستخراج المعادن ونضوب بعض المعادن المكتشفة اليوم دلّ الاوروبيين عَلَى ان سببه استخراج الانسان اياها قديماً ، عَلَى ان صناعة الاستخراج اخذت بالتقدم والترقي من القرن التاسع عشر فخدمت الاختراعات هذه الصناعة كثيراً ولا تزال كل يوم في تقدم وازدياد . وتختلف الصناعة الاخراجية عن الزراعية في ان الاولى لا يستطيع الانسان فيها تزييـد واردات الطبيعة اي لا يمكن تكثير المعدن نفسه بالصناعة ، اما الزراعة فعكسها وذلك ان بتقدم صنـاعة الزراعة تزداد واردات قطعة الارض نفسها عما قبل . ثم ان في الاولى مخاطرة ومشقة اكثر من الثانية لان كثيراً من المناجم يظنها المتعهدون غنية ثم لا يلبثون متى حفروا في جوف الارض ان يجدوها فقيره والعمل فيها صعب ولذلك اضطرت حكومات اوروبا ان تضع نظاماً خاصاً للمعدّنين (المشتغلين بالمعادن)

صناعة الزراعة: تشتمل صناعة الزراعة عَلَى استثمـار الارض وتربية المواشي . كانت الزراعة في اول دورها بسيطة جداً ثم ما لبثت ان سارت مع الانسان في مدنيته فاصبحت اليوم علماً قائماً بنفسه ، ولها ميزات كثيرة عَلَى

غيرها من الصنائع ففي الصنائع الاخراجية عمل الطبيعة اكثر من عمل الانسان اما في الزراعة فللانسان تأثير كبير عَلَى التربة يحرثها ويسقيها و يجففها ويسويها و يسمدها و يحتال عَلَى العلل النباتية فيداويها وفي بقية الصناعات يتوقف اتقانها عَلَى علمين او ثلاثة اما المتخصصون بالزراعة فيحتاجون الى الوقوف عَلَى علوم كثيرة لاتقانها كعلم الكيمياء والحيوان والنبات والميكروبولوجيا والفيزولوجيا وغيرها من العلوم فالمزارع يحتاج الى توسع وتوغل في العلوم اكثر من صاحب المعمل والماكينست والاموال المصروفة لاجل الصناعات العملية مكفولة الربح غالباً واذا لم تربح فراس المال ربما لا ينقص شيئاً او ينقص شيئاً قليلاً اما الزراعة فانا نضع فيها قسماً كبيراً من المال : ارض نحرثها ونهيئها للزرع ثم نشتري البزر والغرس ونصرف الوفاً من الليرات ثم لا تلبث ان تحدث احداث طبيعية فتذهب بالربح مع رأس المال ايضاً ولذلك نرى اليوم الشركات والقوم يخاطرون بملايين من الليرات في الصنائع العملية ولا يجسرون عَلَى المخاطرة بعشرها في الزراعة . والاستثمار في الزراعة قد يتوقف عَلَى مدة كالزيتون وبعض الاشجار التي لا تثمر بوقت قريب وهنا يكون رأس المال لا عمل له في خلال هذه المدة فضلاً عن الاخطار الطبيعية التي تهدد حياة النبات اما المعامل والآلات فانها تستثمر من يوم العمل بها .

والمزارعون يعيشون خارج المدن فيحرمون كثيراً من لذات الحياة ولا يقفون تماماً عَلَى سير الاحوال كالقاطن في المدن ولذلك تبقى معارفهم من هذا الوجه محدودة والقوم فطرة يميلون للاجتماع ولذلك يعسر الحصول عَلَى العملة

الزارعين وقد شعرت اوروبا اليوم بالحاجة الى العملة ولكن الالات الجديدة قد تسد عندهم بعض هذا النقص

اسئلة

(١) هل الصيد البحري من الصناعات الاخراجية (٢) هل اشتغل الانسان قديماً باخراج المعادن وكيف استدل الاوروبيون على ذلك . (٣) هل يمكن الانسان ان يزيد المعدن نفسه عما اوجدته الطبيعة بواسطة الصناعة (٤) في اية الصناعتين عمل الطبيعة اكثر في الزراعية ام في الاخراجية «٥» من يجب ان يكون اوسع علماً المتخصص بالزراعة ام بالتعدين — التعدين " الاشتغال باستخراج المعادن " "٦" هل من خطر على راس المال في الاعمال الزراعية ولماذا "٧" هل الحصول على المزارعين سهل .

تمرين اكتب في الموضوع الآتي

اذا كان لديك راس مال ففي اية الصناعتين تستثمره في الاخراجية ام في الزراعية ولماذا .

الدرس السابع

الصنائع العملية

الصنائع العملية : هذه الصناعة تعمل في تكييف المواد الابتدائية التي نستحصلها بالتعدين والزراعة على الصورة المطلوبة بالآلات المختلفة والايدي . ويقال لارباب هذه الصناعة اصحاب المعامل وهذه الصناعة موجودة ايضاً منذ القديم ولكن بصورة بسيطة جداً ثم تدرجت مع الانسان في رقيه حتى صارت تدار هذه الاعمال بالوف من الرجال يوضع لها ملايين من الليرات

ودائرة هذه الصناعة واسعة جداً فكل ما نراه حولنا من مكيفاتها لان الاشياء التي يستعملها الانسان كما ولدتها الطبيعة قليلة جداً وبما ان لهذه الصناعة علاقة شديدة بالآلات (الفبارك) فسنوفيها بحثها في كلامنا مفصلاً عن الآلات

الصنائع النقلية : هذه الصناعة تتولى نقل الاشياء من مكان الى آخر وعدتها العربة والقارب والباخرة والقطار والحيوان وغيرها من النواقل وهذه الصناعة قد تقدمت كثيراً والا لو تأخرت عن بقية الصناعات لما تمكن الانسان من الاستفادة من الاشياء المستحصلة كالمطلوب فالطرق والالات النقلية في جسم الوجود تشبه العروق في جسم الانسان فلو رفعنا البواخر والقطر والاسلاك البرقية لبقي العالم ميتاً لا حس فيه ولا حركة . كان الانسان يحمل الاثقال اولاً على ظهره ثم استخدم الحيوان واخترع العربة ثم تقدم في الاختراع حتى وصل الى الحالة الحاضرة وكان القدماء كاليونان والرومان يعتنون كثيراً بتسوية الطرق وتمهيدها لاجل الحروب اما اليوم فقد اصبحت الغاية الاقتصادية هي المحرك الاول وتقسم هذه الصناعة الى برية وبحرية وآلات كل منهـا معروفة ويتولى انشاء هذه الاعمال في بعض الاماكن الحكومات كما تتولاها في بعضها الامة نفسها بواسطة الشركات والثانية انفع من الاولى فالشركات اليوم تتولى مد الخطوط الحديدية وتاخذ من الحكومات ضمانة كيلومترية مثلاً على كل كيلومتر سنوياً من ١٢ الف الى ١٥ الف فرنك فاذا نقصت الواردات عن ربا القدر المذكور تدفع الحكومة من خزينتها للشركة ذلك الفرق ولهذه الامتيازات مدة محدودة فبانقضاء المدة المذكورة تبقى كل الاشياء

الثابتة كالخطوط الحديدية للحكومة والامتيازات من دون ضمانة افيد للحكومة ولكن لعدم وجود طالب عَلَى هذا الشكل تضطر لدفع التضمينات المذكورة وهنا يجب عَلَى الحكومة ان تفكر قبل اعطاء الامتياز وتقدر الواردات لانها اذا اعطت امتياز تمديد خط في بلاد لا يستثمر فيها فان الدولة تحمل نفسها في كل سنة حملاً ثقيلاً من التضمينات والفوائد الاقتصادية التي تولدها الخطوط الحديدية كثيرة فهي تولد عملاً جديداً لاهل البلد فيشتغل منهم الوف في تمديد الخط وادارته وتكون الحاصلات محدودة قبل انشاء الخط وان كان في الارض قوة اعظم للاستثمار لانه اذا زادت الحاصلات عن المطلوب ولم يكن من واسطة لنقلها الى الخارج تبتذل الاشياء ولا يقوم الوارد مقام السعي فبانشاء الخطوط تحيا الزراعة ويروج سوق التجارة فيزداد الربح بازدياد المبادلة وبمد الخطوط الحديدية يستخرج كثير من المعادن التي حول الخط او القريبة منه ويستفاد من المياه ايضاً وتكون هذه السكك سبباً في إعمار كثير من القرى فتزداد ثروة الفلاح وتحسن الاراضي فتكثر الواردات وتنمو الثروة ولكن يجب ان لاننسى ان المسئلة لا تتوقف عَلَى مد الخط فقط بل يجب الاعتناء به وتمديد شعب صغيرة من الخط الكبير الى القرى المجاورة والا فتبقى الفائدة محدودة

اسئلة

(١) ما هو الفرق بين الصنائع العملية والزراعية (٢) ما هي عدة الصنائع النقلية (٣) ماهي فوائد السكك الحديدية (٤) ما هي الضمانة الكيلومترية واي الامتيازين اربح للحكومة بضمانة ام بدون ضمانة (٥) لماذا كان يعتني الرومان واليونان بفتح الطرق قديماً ولماذا يعتني بها المتمدنون اليوم

الدرس الثامن

التجارة

التجارة : وهذه تتكفل باستحضار الاشياء من الاماكن الموجودة فيها بكثرة الى الاماكن القليلة فيها وتتعهد بخزن الاشياء ايام كثرتها لحين الحاجة اليها وقد تقدمت هذه الصناعة كثيراً فاصبحت اليوم علماً قائماً بنفسه ولم يبق التمرن في الاسواق كافياً لمعاطاتها بل فتحت لها المدارس فتدرس ثمة اصولها وطرقها فالتاجر يجب ان يكون واقفاً عَلَى علم الاقتصاد والاعمال الحسابية بانواعها وعلم الجغرافية والمعلومات القانونية ومعرفة بعض الالسنة الاجنبية اللازمة وان يكون له وقوف عَلَى الاسعار في الاسواق وعَلَى حاصلات كل بلد ليعرف الى اي جهة يبعث ما عنده وعن اي الجهات يستورد ارخص الاشياء واحسنها والتجارة من اهم الصناعات واربحها وللتاجر مقام كبير في الهيئة الاجتماعية فلولا التاجر لالتزم كل انسان ان يراجع المعامل رأساً لاخذ حاجاته المختلفة ولا يخفى عَلَى المتأمل ما في ذلك من الصعوبة والتجار اليوم يسعون لمنفعة العموم وقد يخاطرون باموالهم لسد حاجاتنا المختلفة . وقد كان خطر الموت من الجوع بسبب القحط يتهدد البشرية في كل وقت اما الان فقد تخلصت البشرية بفضل توسع التجارة من هذا الخطر المحدق ، وثمن قليل يزاد عَلَى الثمن الاصلي نحصل به عَلَى حاجاتنا في ايام القحط وامامنا اليوم شاهد في البلاد التي لا تزال فيها التجارة في مهدها فالمجاعة تفترس الالوف منهم في كل عام

الصنائع الحرة : ويدخل تحت هذه المأمور والكاتب والصحافي والطبيب

والمحامي والمهندس . ويمكننا ان نقول ان هذه الصناعات من محصولات المدنية، وكلما تقدمت المدنية زاد الاحتياج الى هذه الصناعات واذا نظرنا الى البلاد غير المتمدنة فربما لا نرى اثراً لبعضها او يوجد في البلد الواحد رجل يرجع اليه القوم في بعضها او واحدة منها

الخدمات الشخصية والمداومة

ويدخل تحت هذه المستخدمون في البيوت ومماليك الامراء والحوذي والحمال ومن ماثلهم وكان هذا القسم قديماً في حالة رديئة لانه كان تحت سيطرة كل واحد من الامراء والمتنفذين قسم كبير من العبيد يستخدمونهم كأمتعة البيت في البيع والشراء ثم خف هذا بل كاد يزول واصحاب هذه الصناعة يقلون كلما تقدم العمران

فرغنا الان من البحث في الصناعات بالاجمال وسننظر الان نظرة عامة في مقابلتها مع بعضها لنرى هل هي في درجة واحدة من حيث توليد الثروة او يوجد تفاوت بينها فأما الزراعة والصناعات الاخراجية فالجميع على اتفاق في انها اكثر الصناعات مورداً للثروة وكلما زدنا مقدار رأس المال فيها يزداد الربح على نسبة عظيمة جداً والامر محسوس بين ايدينا واما الصناعات الاخرى فيقول بعضهم ان الصناعة النقلية قسم من التجارة وفريق قائلون ان النقل والتجارة ليسا منبعا اقتصادياً حقيقياً للثروة لانهما لا يؤثران في تكثير الاشياء ولكن الادلة التي اوردناها سابقاً في افادة هاتين الصناعتين لا تحتاج الى تكرار لان الفوائد الاقتصادية لا تقوم بتكثير الاشياء فقط بل تشمل جميع

الاسباب العاملة في تكثيرها وتحسينها

الصنايع الحرة: والصنائع الحرة المتفرقة اقتصادية لازمة ايضاً لان رجال الحكومة من شانهم حفظ الامن ولولاهم لما اتينا بحركة وكانت حياتنا واموالنا معروضة في كل ساعة الى التهلكة والاطباء من شأنهم وقاية حياتنا والمحامون من شأنهم الاخذ بيد العاجز عن المخاصمة والمهندسون من شأنهم ترقية الحضارة والمدنية فكل هذه مورد للثروة ولا غنى للبشرية عنها على انه يجب ان نلفت النظر قبل انتهائنا من البحث الى نقطة واحدة وهي ان لا يتجاوز عدد المشتغلين في كل صناعة عن مطلوب الامة والا فيخسرون وتخسر الامة ايضاً بخسارتهم وعدم انتفاعها من سعيهم فيجب ان ننظر الى احتياجاتنا الضرورية مع النظر الى ميل ناشئتنا

* * *

اسئلة

(١) هل يكفي التمرن في الاسواق لان يكون الانسان تاجراً (٢) ما هي العلوم التي يجب ان يعرفها التاجر (٣) لماذا خفت المجاعات في البلاد الراقية (٤) عد اصحاب الصنائع الحرة (٥) من هم المشتغلون بالخدمات الشخصية (٦) اذا خيرك اهلك لتختار الصناعة التي تحبها فاية صناعة تختار .

تمرين

اكتب في الموضوع الآتي

الى اية الصنائع تحتاج الامة العربية اليوم وكيف يجب ان تسعى لذلك

الدرس التاسع

حرية السعي والعمل

قد بينا أَقسام الصناعات ونسبتها من الثروة والآن ننتقل الى البحث عن امر هو روح الصناعة وسبب حركتها وتقدمها وهـذا الروح هواطلاق الحرية فيها وتعريفه « ان يعمل الانسان مختاراً لنفسه الصناعة والمكان ووقت العمل » فيكون الانسان بذلك هو المسؤول في الربح والخسارة

ولم تصل امة من الامم حتى اليوم الى التمتع بهذه الحرية تماماً على اطلاقها فلا تزال الحكومات تحدد حرية كثير من المعامل وقد مرّ عَلَى هـذا الامر ثلاثة ادوار الاول دور الاسير « **Esclavage** » في القرون القديمة الثاني الاسارة الارضية **Servage** في القرون الوسطى الثالث الدور الحالي دور الحرية المقيدة فكان الانسان في الدور الاول يستعبد بعضه بعضاً يتصرف الفرد بالفرد كما نتصرف اليوم بالحيوانات والاشياء وهـذا الرق كان يحدث عَلَى اثر الحروب فتؤخذ الامة المغلوبة اسيرة تتصرف بها الغالبة كما قـدمنا . اما العبودية الارضية فهي ان تكون الارض مع اهلها ملك رجل واحد او جماعة فاذا باع المتنفذ او الامير قرية باع اهلها معها ايضاً فكان الانسان يشتغل بطعامه كالحيوانات عَلَى ان بعض الملاّك كان يعطي بعض التابعين له حصة من الارباح عندما يرى منهم اخلاصاً ونشاطاً في العمل واول من سعى في تحرير الارقاء وابطال الرق انكلترا ثم تبعتها بقية الحكومات وحرب الرقيق بين حكومات اميركا الشمالية والجنوبية شهيرة فقهرت جيوش التحرير عساكر

الاستعباد واصبح الاسترقاق ممنوعاً في كل الحكومات على اننا لا نزال نرى بعض الدول الاوروبية تستعبد الاقوام في البلاد المتوحشة التي تفتحها من جديد

فالانسان اليوم حر في اختيار الصناعة ولا يخفى ما في ذلك من الفائدة لان المحرك الاول الى السعي انما هو حب المنفعة الشخصية فاذا كان الانسان يعمل لغيره فانه يعمل مكرهاً ولا يهمه تقدمت الصناعة ام تأخرت خسرت ام ربحت لانه لا ملك له يغار عليه ويدافع عنه

اسئلة

==١== ما هي حرية السعي ==٢== كم دوراً مرّ على هذه الحرية ==٣== هل للانسان اليوم الحرية المطلقة في اختيار صناعته ==٤== اية الحكومات قامت اولاً لتحرير الرقيق ==٥== هل يجوز اليوم استعباد الرقيق ولماذا

الدرس العاشر

حرية المباراة والمنافسة

مر على الانسانية ثلاث حروب كبيرة الاولى الحرب الحيوانية اذ اول ما كان التنازع بين الانسان والحيوان فتمت له الغلبة عليه ثم انتقل الى الحروب البشرية فتخاصم الفرد والفرد وتنازعت القبيلة والقبيلة وتحاربت الحكومة والحكومة تزاحماً على امتلاك الاراضي الجيدة الموقع والتربة والتاريخ كله مشحون بهذه الحروب الى ان تم انقسام الارض السياسي على ما نراه اليوم فاستقرت كل حكومة في قطعة منها · ونرى في هذا العصر ان هذه الحرب

قد تغيرت وانقلبت الى حرب أُخرى اقتصادية وهذا هو الدور الثالث وهو الذي تمثله البشرية اليوم فترى الحكومات يزاحم بعضها بعضاً في التجارة والصناعة ولا يهمها امتلاك الارض نفسها بل يهمها في الدرجة الاولى امتلاك مصالحها الاقتصادية والشواهد امامنا اليوم كثيرة محسوسة ولهذا السبب تعتني مدارس اوروبا بالعلوم الاقتصادية فهي بمنزلة المدارس الحربية هذه تخرج افراداً ممرنين عَلَى الكفاح في ميدان القتال وهذه تخرج افراداً محنكين دهاة في التنازع الاقتصادي وناموس التنازع والتنافس طبيعي في الانسان وهو روح التقدم بيد ان المباراة لم تطلق حتى اليوم من عقالها ولا تزال الحكومات تضيق الحلقة بما تضعه من المكوس الباهظة عَلَى الواردات الاجنبية ولا تزال الحكومات ايضاً تحتكر بعض الاصناف لنفسها كالتبغ والاسبرتو والمسكرات لاجل الخزينة ولكن هذا يضر الامة من الوجهة الاقتصادية فاطلاق الحرية في العمل والتصرف ينمي الثروة وفوائده كثيرة

(١) ان الفرد يحصل عَلَى موقعه الطبيعي في الهيئة الاجتماعية فيقف في الصف والدرجة التي يوصله اليها ذكاؤه واستعداده الطبيعي فيكون الفرد قد تمتع بحقوقه الطبيعية تماماً

(٢) يرتقي حس الجد والعمل في الافراد فالحاصل عَلَى مركز يسعى ان يحافظ عليه بكل قواه لان المزاحمين كثيرون وذلك لا يحصل الا بالجد واتقان العمل لكي لا يفوز عليه المناظرون ويكون له امل بالارتقاء الى درجة اعلى بالحرية المطلقة وهذا الامل ينفخ فيه روح النشاط فيسعى ويتقدم

(٣) ان الصناعات والاعمال كلها تصل الى اسمى ما يمكن ان تبلغه من الارتقاء ولو تقيدت الصناعة بهيئة مخصوصة او بافراد دون آخرين فانها تظل زماناً ولا نرى تقدماً لان العاملين لا يخافون المزاحمين فيتحكمون بالصناعة كما يشاؤون فتبقى الاعمال على حالها .

(٤) ان اطلاق الحرية في التنافس والعمل يؤدي الى نزول الاسعار وجودة الاشياء

على ان المعترضين على هذه الحقيقة كثيرون وقلما يوجد امر في العالم لم يقع فيه الاختلاف على ان اعتراضات المعترضين واهية على كثرتها فنكتفي بايراد اهمها

(١) يقولون اذا اطلقت الحرية تماماً فان القوي يسحق الضعيف ويتوقف اصحاب الاعمال الصغيرة وهذا ينافي الاخلاق ولكن هذا الاعتراض ليس صحيحاً لان الحياة ميدان فسيح لكل فرد والتسابق امر مشروع والتقييد ظلم محض فضلاً عن ان الجداول والتقويمات ترينا عكس الامر فان الاعمال الصغيرة لم تتوقف ولم تنقص ابداً بل تزايدت

(٢) ويقولون ان هذا الاطلاق يؤدي الى تفنن البشر في الخداع والحيلة فيغشون الاشياء ليربحوا ولكن هذا الامر مخالف لمبدأ الاقتصاد لان الاقتصاد يطلق التنافس في تحسين الاشياء واختراع اقرب الطرق لاستحصالها فضلاً عن ان المفكر والمقتصد الحقيقي يعلم ان نهاية الخداع الافلاس لانه لا بدَّ من ان تظهر حقيقة الخادع ولو بعد حين فتسقط تجارته ويقف عمله والاستقامة والجد اقرب

الطرق للغنى والتقدم

(٣) ويقولون ان هذا الاطلاق يؤدي اخيراً بطبيعته الى الانحصار والتقييد كما في القديم لانه في نهاية المزاحمة لا بد ان يظفر رجل او شركة بالامر فيتحكمون بالاسعار ويتسيطرون عَلَى الصناعة فلا نكون استفدنا شيئاً وبعض هذا الاعتراض صحيح وهو ان الاطلاق قد يؤدي الى شيء من الانحصار ولكن الانحصار الذي تولده حرية المسابقة غير ذلك الانحصار لان تحديد الانحصار الحقيقي هو « ان لا يقدر شخص آخر او شركة ان تشتغل في امر يشتغل به فرد سبق الى ذلك العمل » ومجاراة للمعترضين نفرض ان شخصاً قوياً قدر ان يستأثر بصنف من العمل فهل يبعد ان يقوم شخص اقوى او ان يجتمع افراد ويزاحموه فيغلبونه وبذلك تطلق الاشياء المحتكرة . اما في قاعدة الانحصار القديم فلا يوجد منفذ ابداً للتخلص من المتسيطرين

(٤) واخر ما يعترضون به اننا مهما اطلقنا حرية العمل والمسابقة فلا تزال بعض الاعمال منحصرة بالرغم منا كالامتيازات التي تأخذها الشركات في مد الخطوط الحديدية والترامواي وغيرها . نعم ولكن الحكومات تضع مع الامتياز قانوناً يقف بمطامع الشركات عند حد فضلاً عن انه يوجد في يد الامة سلاحان تحارب به استبداد الشركات الاول الاستغناء مدةً عن تلك الاشياء فتخاف الشركة من الافلاس وتضطر الى مجارة الامة في مطالبها الثاني ان نسير عَلَى طريقة الاقامة loi de substitution وهو ان نقيم او نستعمل شيئاً مكان الآخر فاذا ارتفع سعر الحديد مثلاً نستعمل النحاس واذا ارتفع سعر

السفر في القطار ونركب العربة او الباخرة الى غير ذلك وبالاجمال فانه ان حصل شيء من الانحصار فان مدته لا تطول ولا بد من ان نجد مناصاً منه والحرية اساس التقدم والنجاح

اسئلة

=١= مع من تنازع الانسان في اول امره ولماذا =٢= لماذا كانت تتطاحن الشعوب في القرون الوسطى =٣= لماذا تعتني اليوم اوربا بعلم الاقتصاد «٤» اي رجل يفيد الامة اليوم اكثر: عالم بالامور الاقتصادية ام عالم بالفنون الحربية —٥— هل اطلاق الحرية في العمل واجب، ما هي فوائده الاربع —٦— ما هي المضار التي يتوهمها المعارضون وكيف تدحض ادلتهم —٧— ما هما السلاحان اللذان تحارب بهما الامة استبداد الشركات .

تمرين

اكتب في الموضوع الاتي

كيف يقدر ان يخدم العالم الاقتصادي امته

الدرس الحادي عشر

راس المال

— تعريفه — كيف يتولد — كيف ينمو — اقسامه —

قد انتهينا الان من البحث عن مورد الثروة الاول والثاني اي الطبيعة والعمل والان ننتقل الى المورد الثالث وهو رأس المال

تعريفه : عرفه بعضهم بانه « المساعي المدّخرة » وقال آخرون « هو جزء الثروة المستعمل ثانية لاجل توليد الثروة » ولكن التعريف الاخير ليس

جامعاً لان المجوهرات والنقود الثمينة والصور والاثار النفيسة كلها من رأس المال ولكنها ربما لا تستعمل في توليد الثروة ولذلك اتفق الاقتصاديون على التعريف الاتي « رأس المال هو الاشياء المدخرة بقصد استعمالها ثانية لاجل توليد الثروة »

وهذه الاشياء يستعمل بعضها رأساً في توليد الثروة وبعضها يحفظ زماناً طويلا فيصبح ذا قيمة عظيمة بحفظه فتزداد قيمته

كيف يتولد رأس المال : يتوقف وجود رأس المال على امرين الاول فكرة الاختراع ، الثاني حس الادخار خذ مثلاً قوماً مقيمين على شاطئ البحر يشتغلون بصيد الاسماك لقطا بايديهم فخطر لاحدهم ان يخترع شصاً او قارباً يبعد به الى الامام ليتمكن من صيد عدد اكثر ولكن عمل ذلك يحتاج الى وقت وعمل فيضطر ان يدخر عنده بعض الاسماك ويكتفي بتناول اليسير منها حتى يصرف ذلك الوقت للاشتغال بالاختراع فيتم لذلك الرجل اختراعه ويطفق يصطاد الاسماك بكثرة ويشاهد رفاقه ويرغبون في استعمال طريقته ولكنه لا يعلمهم طريقته حتى يدفعوا له عوضاً يقابل ما بذله من التعب في سبيل ذلك فيصبح عنده رأس مال يستثمره فنجد ان هذا لم يحصل الا بفكرة الاختراع وحس الادخار على ان حس الادخار هو العامل الاكبر في تكثير رأس المال ولا تثري امة حتى ينتشر بين افرادها هذا الحس خذ مثالاً « تاجران رأس مال كل واحد منهما عشرة الاف ليرة ويربح كل واحد في المئة ستة قروش فيكون وارد كل منهما في الشهر خمسين ليرة فشرع الواحد يصرف الخمسين

ليرة ولم يدخر شيئاً ، اما الثاني فاكتفى بصرف ثلاثين ليرة فقط فكان يدخر في كل شهر عشرين ليرة يضمها الى راس المال فبعد خمس سنين بقي ايراد الاول خمسين ليرة وبلغ ايراد الثاني سبعة وخمسين فصار يمكنه ان يصرف سبعة وثلاثين ويضم العشرين ايضاً الى رأس المال وفي نهاية السنة العاشرة بقيت واردات الاول كما هي ومعيشته لم تتغير واما الثاني فبلغت وارداته خمسة وستين فصار يصرف خمسة واربعين ويضم العشرين الى رأس المال وبعد عشر سنوات أُخرى بقي الاول كما كان وبلغ ايراد الثاني مئة ليرة في الشهر فصار يمكنه ان يصرف سبعين ليرة في الشهر ويضم ثلاثين الى رأس المال وبهذه الواسطة وقفت ثروة الاول عَلَى حالها ونمت ثروة الثاني نمواً عظيماً فثراء الامة متوقف عَلَى تعميم هذا الحس بين الافراد عَلَى ان ثراء الامة يتوقف على امور أُخرى ايضاً ولكنها لا تعادل هذا وذلك مثل ان يعتني بتكثير الحاصلات لان رأس المال كما قدمنا هو قسم مدّخر من الثروة فكلما زادت الثروة زاد القسم المدّخر . ولثبوت حق التملك والارث والانتظام في تشكل العائلات دخل عظيم في نمو رأس المال ومن المستحسن ان يصنع للصغار صناديق صغيرة يدخرون فيها شيئاً في كل يوم ثم يعملون بالمجموع عملاً فيشعرون بلذة الادخار وينمو فيهم هذا الحس منذ الصغر فمتى بلغوا رشدهم واستقلوا باعمالهم بادروا الى تطبيق هذا الامر بانفسهم . وتقدم التجارة وتزايد الربح يقوي هذا الحس في الانسان ويعمل في تزييد راس المال ولاسيما انشاء شركات خصوصية تتولى استثمار رؤوس الاموال الصغيرة كشركة تأمين الحياة مثلاً . فان الانسان

يستسهل بل يمكنه ان يدفع في كل شهر شيئاً قليلاً للشركة ولا تمضي مدة حتى يصبح عنده راس مال يذكر. ولولا وجود مثل هذه الشركات لصعب عليه ان يجمع من القليل الكثير لان الانسان لا يكترث ولا ينمو فيه حس الادّخار اذا كانت وارداته مثلاً تزيد عنه قليلاً فيصرفها على الغالب كلها

وتخفيف الضرائب والتكاليف على الامة يزيد راس المال لانه اذا اثقلت الحكومة كاهل افرادها بالضرائب ينطفىء شوقهم اذ يرون راس مالهم ينمو نمواً بطيئاً بما يتسرب منه الى خزينة الدولة

ثم ان حس الادّخار هو السبب في تقدم الشركات والمعامل ويسمى هذا (امور تيسمان) فالشركة مثلاً لا تفرق الارباح كلها على المشتركين بل تدّخر قسماً احتياطاً للتقدم والاصلاح ، وعكسها الشركة التي لا تسير على هذه الطريقة فان الافلاس والانحلال يتهددانها في كل سنة . خذ مثلاً : شركتان عند كل منها معمل للنسج احداهما تسير على هذه الطريقة والاخرى لا تسير عليها فبعد ان اشتغلتا مدة ظهر احد المخترعين واصلح في الآلة شيئاً مهماً وانشأ معامل اخرى بالالات الجديدة فصارت هذه المعامل تجيد اتقان النسج اكثر من تلك وتعمل مقادير اكثر في وقت واحد وتبيع الاشياء بقيمة ارخص من تلك . فالشركة التي لم تكن تراعي هذه الطريقة تفلس او تضطر ان تجمع من افراد الشركة راس مال جديد للاصلاح المتقدم او يكون عندها راس مال آخر تستثمره في عمل آخر تضطر ان تضمه الى هذا العمل وفي الوجهين خسارة . اما الشركة الاخرى التي كانت تراعي ذلك الاحتياط فلا يهمها

شيء لان عندها ذخراً كانت تجمعه كل سنة من الواردات وتصلح به معاملها ولا يتغير سيرها .

اقسامه : يقسم راس المال الى ستة اقسام ، مادي ومعنوي وثابت ومتداول وخصوصي وعمومي . فراس المال المادي هو ما نلمسه ونشاهده ونتصرف به بايدينا كالالات والادوات مثلاً والمعنوي هو كالمعلومات والفنون على ان بعضهم كان يحسب ان المعلومات ليست راس مال ولكن اليوم اتفقوا بعد البحث عَلَى كونها قسماً من راس المال . والفرق بينه وبين المادي ان المادي يمكن ان نعمل له جدولاً ونعرف قيمته في كل امة اما المعنوي فلا يمكننا تقديره تماماً والسبب الذي يولد الاول هو الذي يولد الثاني ، فان الرجل الذي يود ان يكون طبيباً او محامياً يبقى مدة طويلة يتحمل المشاق وينهك قواه في الدرس حتى يحصل عَلَى الشهادة ، فمعلوماته هذه هي راس ماله . ويوجد فرق آخر بين المادي والمعنوي ، ان الاول قائم بذاته ويثمر بنفسه واما الثاني فوجوده منوط بحياة صاحبه وصحته ولذلك تخسر الامة بموت العالم اكثر من موت الغني ، لان ثروة الغني لم تمت بموته فتخسر الامة سعيه فقط واما بموت العالم فتخسر الامة سعي الرجل مع راس المال الذي كان قائماً بشخصه . وراس المال الثابت هو الذي نستطيع استثماره مرات عديدة كالالة مثلاً فهي رأس مال ثابت . والمتداول لا نستطيع ان نستعمله مرة ثانية في الشكل ذاته كالمواد الابتدائية مثلاً . والخصوصي هو الذي يخص الفرد والعمومي هو ملك الامة كلها كالمتاحف والطرق والثكنات وغيرها

اسئلة

—١— عرف راس المال —٢— اوضح كيف يتشكل واذكر مثل الصياد —٣— اذكر الاسباب الأُخرى التي تساعد آلى نموه —٤— ما هي الواسطة حتى يتعود الاولاد آلى جمع الثروة —٥— هل عندك في البيت ,, مطمورة ,, لجمع الدراهم *٦* ما معنى كلمة امورتيسمان *٧* اي الشركات اقوى التي تتبع اصول امورتيسمان او التي لا تتبع *٨* الى كم قسم يقسم راس المال *٩* لماذا تخسر الامة بموت العالم اكثر من موت الغني *١٠* ايها اسهل عليك ان تجمع راس مال معنوي ام راس مال مادي (١١) هل يوجد راس مال عند الطبيب الذي لا يوجد ولا بارة في صندوقه

تمرين

انت رجل معك الف ليرة تربح منها كل سنة مئة ليرة اذا وفرت كل سنة سبعين ليرة فبعد كم سنة يكون عندك الف ليرة ؟

الدرس الثاني عشر

المتعهد . الشركات وانواعها

تقدّم ان للثروة ثلاثة موارد وهي الطبيعة والسعي ورأس المال وبحثنا في كل منها على حدة والآن ننتقل الى البحث عن الرابط الذي يربط هذه ببعضها ويخرجها الى حيز العمل وهذا هو المتعهد «فالمتعهد هو الانسان الذي ياخذ لعهدته الامور الصناعية والتجارية التي تديرها رؤوس الاموال »

لم يكن الانسان يحتاج الى المتعهد في بداية الامر عندما كانت الافراد تتولى قضاء حاجاتها بانفسها بل وجد المتعهد بعد ان وجد المورد الثالث رأس المال وولد لنا الاعمال واول ما سار المتعهد مع القوافل الراحلة من مكان الى

آخر ثم توسعت دائرة مهمته من التجارة الى الصناعة فخدمته صناعية تجارية يتولى ادارة المعامل (الفبارك) ويتكفل بتجهيزها باحسن الآلات واقواها ويحتاج الى تحري المواد واستحضارها من مواردها بارخص الاثمان · فيجب على المتعهد ان يكون له المام بالامور الصناعية ليتمكن من ملاحظة المهندسين والصناعات والآلات التي يتولى ادارتها وينبغي ان يكون دارساً طرق التجارة وقد تقدم ما يجب عَلَى التاجر معرفته من العلوم والالسنة ليقوم بوظيفته حق القيام وينبغي ان يكون له بعض المام بالادارة وان يكون صبوراً لانه هو الروح الذي يحرك العمل والتبعة ملقاة عليه في كل شيء والمتعهد يكون شريكاً في العمل وقد يكون مستقلاً عنه وقد يكون المتعهد شخصاً واحداً وقد يكون شركةً

الشركات : لما كان يتعذر عَلَى الفرد في بعض الاحيان ان يقوم وحده ببعض الاعمال دعت الحاجة الى تاليف الشركات وهي تكون عَلَى ثلاثة انواع كوللاكتيف · كومانديت · انونيم

شركة الكوللكتيف : هذه الشركة اساسها الثقة التامة والتضامن المطلق وكل فرد من اعضائها مسؤول عن كل اعمال الشركة في الربح والخسارة وليس ذلك عَلَى نسبة ما اشترك به من المال بل يعم كلّ ما يملكه مثلاً اذا دخل رجل في مثل هذه الشركة بالف ليرة فقط وبعد ان اشتغلت الشركة مدة افلست فالمداينون لا يطالبونه عَلَى نسبة الالف ليرة فقط بل يحجزون كل ما يملكه ليستوفوا حقهم ولذلك لا تتألف هذه الشركة الا بين افراد يعرف

بعضهم بعضاً وتربطهم رابطة قوية كالنسب او الصداقة الحقيقية ويجوز ان تتفاوت مقاديرما يضعونه فيصيب الواحد منهم من الربح على نسبة وضعه ويتولون اعمال الشركة بانفسهم او يعهدون بها الى غيرهم تحت مراقبتهم

شركة الكوماندیت : هذه الشركة تفترق عن تلك من حيث عدم وجود التضامن المطلق بل يقسم الاعضاء فيها الى فريقين فريق يكون تحت الضمان ويسمون الكوماندیت وهؤلاء لا يفرقون في شيء عن اعضاء الشركة الاولى وفريق لا يسئلون الا على نسبة ما اشتركوا به من المال فقط مثلاً تألفت شركة من نوع الكوماندیت براس مال قدره الف ليرة وكان عدد اعضائها عشرة فوضع كل منهم مئة ليرة من اصل راس المال وثلاثة من هؤلاء الاعضاء تعهدوا بالتضامن المطلق وسبعة منهم غير مسؤولين واشتغلت هذه الشركة مدة وافلست على ثلاثة الاف ليرة فالاعضاء السبعة الذين هم غير مسؤولين لا يسأل احدهم الا عن المئة ليرة التي تعهد بها الى الشركة اما الثلاثة الباقون فهم مسؤولون بكل القيمة ويحق للمداينين ان يحجزوا على كل املاكهم حتى يستوفوا حقهم والفرق في واجبات الاعضاء وحقوقهم ان الشركة تعنون باسم الاعضاء المسؤولين فقط واذا تضمن عنوان الشركة بقية الاعضاء فيكون الجميع مسئولين وضامنين والاعضاء المسئولون هم الذين يديرون اعمال الشركة ولا حق لاولئك الا بالمراقبة على اعمالهم فقط ودائرة العمل في هذه الشركة اوسع من الاولى لانه يستطيع كثيرون الدخول فيها فيزداد بذلك راس المال والاعمال تكون على نسبة راس المال

اسئلة

١ من هو الرابط الذي يربط موارد الثروة ببعضها *٢* ماذا يجب على المتعهد عمله *٣* ما هي العلوم التي يجب ان يدرسها *٤* هل يصح ان يكون المتعهد شركة *٥* كم هي انواع الشركات *٦* اذا افلست شركة من نوع الكوللاكتيف على عشرة الاف ليرة فهل للحكومة حق الحجز على كل اموال الشركاء او تطالب الواحد بقيمة السهم المشترك فيه فقط . *٧* ما الفرق بين شركة الكوماند يت والكوللاكتيف *٨* هل يجوز ان تعنون الشركة باسم جميع الاعضاء في نوع الكوماند يت ام باسم البعض ولماذا

الدرس الثالث عشر

شركة الانونيم

هذه اهم من الشركتين الاوليين واوسع دائرة وتفترق عنهما كل الافتراق واغلب ما نراه اليوم من الاعمال الكبيرة المفيدة كالسكك الحديدية والبواخر والاعمال التجارية الكبيرة هي من ثمار هذا النوع وتسمى باسم العمل الذي تتولاه مثل شركة السكة الحديدية وشركة الغاز وشركة الماء وراس مالها يقسم الى اسهام والمساهم مسئول عن قيمة الاسهام المشترك بها فقط ولا حق للمداينين بالمطالبة الا بقيمة راس مال الشركة فقط وتاليف هذه الشركة يتوقف في بعض الممالك على اذن من الحكومة وفي بعضها لا يحتاج الى ذلك اما في دولتنا العثمانية فلا تتالف الا بارادة سنية فيكتب المؤسسون استدعاء يذكر فيه موضوع الشركة ومدة دوامها ومقدار راس مالها وصورة توزيعه وقانونها الاساسي كل هذا يقدم مع الاستدعاء الى نظارة التجارة والنافعة وبعد

ان تبحث فيه تحوله الى الصدارة ومن هناك يحول الى شوري الدولة لتتذاكر فيه ثم ترسل الاوراق ثانية الى الصدارة وهناك يتذاكر بـه مجلس النظار وبعـده يعرض عَلَى الملك للتصديق عليه فبعد التصديق يحق لهم تأليف الشركـة من هذا النوع وينشر المؤسسون لائحة يذكرون فيها غرض الشركـة وراس مالها وعدد اسهمها وقيمة السهم وكل شروط الدخول ويعرضونها عَلَى الناس ويعينون لهم تاريخ القبول فمن وافق عَلَى الشروط المذكورة يعرض ذلك عَلَى الشركـة فتقبله بين اعضائها

وتقسم الشركـة راس مالها الى اسهام ليشترك الاعضاء كل عَلَى حسب ارادته وكل صاحب سهم يعد شريكاً ولا فرق بين صاحب السهم الواحد وصاحب الاسهام الكثيرة في حقوق الشركة فكل يصيبه من الربح عَلَى نسبة اشتراكه ولا يدفع العضو قيمة السهم دفعة واحدة بل تقسطه الشركة الى اقساط تجمعها من الشركاء عَلَى نسبة احتياجها الى راس مال تدير به اعمالها لانه لا فائدة لها من بقاء راس المال بلا عمل بين يديها وقد يجوز ان يقوم النقد بدل الاملاك عَلَى اختلاف انواعها وتعين الشركـة هيئة لتقدر قيمـة الاملاك وتقبلها بدل النقد من العضو وللسهم قيمتان قيمة حقيقية وهي القيمـة التي تعينها الشركة للسهام في اول اخراجها وقيمة اعتبـارية وهذه تتحول صعوداً ونزولاً بالنسبة الى ربح الشركة او خسارتها فاذا كانت اعمال الشركـة متأخرة فالسهم ينزل عن قيمته الحقيقية وتخصص الشركـة كل سنة قسماً من راس المال لتمحو قسماً من السهام باشترائها في البورصة او بسحب القرعة عَلَى ان

الذين يبيعون سهامهم للشركة لا تنقطع علاقتهم وانتفاعهم مع الشركة بل يبقى بيدهم سند يسمى سند الانتفاع فيصيبهم قسم من راس المال عند فسخ الشركة واذا احتاجت الشركة الى المال ولم يكن لهادين عند الاعضاء فتعقد لسد حاجتها قرضاً مع الاهالي وتعمل سندات ليشتريها القوم وتخصص الشركة قسماً من الربح لتسديد ربا السندات وقيمة هذه السندات تصعد وتنزل بالنسبة لاعمال الشركة وقد يكون السند محرراً باسم ذلك العضو المشترك وهذا لا يجوز بيعه الا بمعرفة الشركة وقد يكون باسم حامله وهذا يباع بغير معرفتها وهذا اسهل معاملة من ذلك

وتعين الشركة قسماً من الربح للمؤسسين وان لم يشتركوا بسهام كبقية الاعضاء ولذلك لا يكون لهم نصيب من رأس المال عند فسخ الشركة على ان بعض المؤسسين قد يكون مشتركاً بقسم كبير من السهام كما في قنال السويس فتكون حركة العمل بيدهم

الذين يتولون اعمال الشركة

المجلس العمومي : هذا المجلس يلتئم من عموم الاعضاء في كل سنة لينظر في خلاصة اعمال الشركة ويصدق عليها وبعض هذه الشركات تحصر هذا الحق بالعضو المالك لعدد محدود من السهام وبعضها تجيزه لكل عضو ولو كان صاحب سهم واحد ويجوز للشركة ان تعقد اجتماعاً اخر اذا دعت الحاجة وذلك لا يكون الا في الامور الضرورية جداً

مجلس الادارة : وهذا يتألف من الافراد المنتخبين من قبل الهيئة العمومية

لادارة اعمال الشركة وقد يكون هؤلاء شركاء او غير شركاء بشرط ان يكونوا من المقتدرين الاذكياء لانهم يتعهدون جميع اعمال الشركة وهؤلاء ياخذون اجرة شهرية مقابل خدمتهم او اجرة قدمية وينتخبون من بينهم رئيساً اما ارباح الشركة فيؤخذ منها قسم لتسديد سهام الشركة وقسم للمال الاحتياطي ومصاريف الشركة كلها والباقي يقسم بين الاعضاء كل على حسب ما اشترك به ٠

* * *

اسئلة

١ هل دائرة شركة الانونيم اوسع من الشركتين السابقتين ام اضيق *٢* كيف يجمع رأس مال هذه الشركة *٣* كيف يحصل الراغبون على تاسيس هذه الشركة على الاذن من الحكومة العثمانية *٤* هل يدفع العضو قيمة السهم دفعة واحدة *٥* هل يجوز ان نقوم الاملاك بدل النقود *٦* من يقدر قيمة الاملاك وكيف تقدر *٧* اذا باع المساهم سهمه فهل تنقطع علاقته مع الشركة بتاتاً *٨* اذا احتاجت الشركة الى المال ولم يكن لها دين عند الاعضاء فماذا تعمل *٩* بماذا يمتاز موسسو الشركة على غيرهم *١٠* كيف يتشكل المجلس العمومي للشركة وما هي وظيفته *١١* كيف يتشكل مجلس الاداره وما هي وظيفته

تمرين

اكتب في الموضوع الآتي

اي نوع من هذه الشركات انفع للوطن وكيف تبرهن ذلك

الدرس الرابع عشر

تقسيم الاعمال

من جملة الاسباب والوسائط التي تعمل في تكثير الثروة تقسيم الاعمال وهو ان يتخصص كل فرد من افراد الامة بعمل مخصوص كما ان لكل عضو في الحيوان والنبات عملاً مخصوصاً فالجذور مثلاً تمتد في جوف الارض لتمتص المواد المغذية فتتناولها الالياف والانابيب وتصعد بها الى الاوراق فتتصفى بفعل النور والهواء وتصبح صالحة للغذاء . واليد مثلاً تحضر الطعام الى الفم فتقطعه الاسنان ويحللها الريق ويقلبه اللسان ثم يرسله الى المعدة وهذه تتولى عملها الكيماوي والميكانيكي فتمثله غذاءً جيداً

في القرون القديمة عندما كانت حاجات الانسان قليلة وعلمه ضيقاً كان الفرد الواحد يستطيع ان يتولى قضاء حاجاته كلها . اذهب الى قرية من القرى الكبيرة ترى التاجر فيها يتولى بيع جميع الاصناف والطبيب هناك يطبب الانسان والحيوان، ثم انتقل من هذه القرية الى مدينة صغيرة فترى تاجر الحبوب والبقول غير تاجر الالبسة وطبيب الحيوان غير طبيب الانسان . ثم تدرج الى محيط ارقى وبلد اوسع فترى التجارة قد انقسمت الى اصناف شتى وتولى كل واحد نوعاً منها فقط، وتشعبت العلوم والفنون فترى المهندس غير الزارع والنباتي غير الجيولوجي . ثم يكثر هذا التقسيم في المدن العظيمة فيتولى الطبيب مرضاً واحداً من الامراض فقط ويتولى الطبيعي البحث عن مادة من المواد كالنور او الكهرباء او الصوت الى غير ذلك . وهذا تراه في الصناعات

ايضاً الى درجة ان يتولى ثقب الابرة رجل و بردها رجل آخر وترفيع رأسها آخر ايضاً وسبب ذلك كثرة الحاجات وتعددها ، لانه لو اختص الطبيب المقيم في القرية بامراض العين وحدها لقلّ كسبه وقس على ذلك

والاسباب العاملة في تقدم هذا الناموس وظهوره ثلاثة : الاول كثرة النفوس ، الثاني اطلاق الحرية في التجارة بين الامم ، الثالث تقدم صناعة النقل . اما الاول فبداهته ظاهرة والاخيران لا يقلاّن عنه

اما الفوائد الناتجة عن ناموس تقسيم الاعمال فكثيرة :

الاول : الاقتصاد في الوقت وذلك لان العامل المشتغل بآلتين يحتاج الى التنقل في العمل من واحدة الى أُخرى فيخسر بالتنقل وقتاً والوقت ثمين ، والانسان كلما اخذ في العمل تعود عليه و صرف قوة اقل فيكون الحاصل اكثر ولو انتقل الى عمل آخر لخسر قوة الاستمرار والتعود .

الثاني : ان نوع ذلك العمل يصير فيه ملكة قال « ادام سميث » اذا كان احد المعامل التي تشتغل الدبابيس يشتغل فيهـا عشرة من العمال كل واحد بقسم من الدبوس مع الالة فهذا المعمل يعمل في اليوم ٤٨٠٠٠ دبوس فيصيب العامل الواحد ٤٨٠٠ دبوس فلو اراد العامل الواحد ان يتولى عمل الدبوس كله لعجز عن عمل عشرة فقط فالمزاولة تكسب العامل خفة ورشاقة في العمل

الثالث : ان هذا التقسيم يفتح باباً كبيراً للتفنن و الاختراع لان العامل الذي يحصر قواه العقلية والجسدية في امر واحد لا بد من ان يحسن فيه اذا كان له نصيب من جودة الذهن والذكاء

الرابع : ان هذا التقسيم هو السبب في تكثير الحاصلات وكثرتها توجب نزول اسعارها فيتناول الانسان حاجاته بقيمة زهيدة . ولما كان اختلاف الافكار امراً طبيعياً كان من الطبيعي ان يوجد اليوم من يعترضون عَلَى صحة هذا ولكن اعتراضاتهم واهية فيقولون انه يخل بقدر الانسان لانه حين يبلغ الانسان سن الخمسين من عمره ويرى انه صرف هذه الخمسين سنة بثقب الابرة يتولاه الحزن واليأس ولكن هذا الاعتراض مضحك فاننا اذا ولّيناه ان يعمل الابرة كلها فما الفرق ياترى بين ان يكون اشتغل ابرة كاملة او اشتغل بثقب الابرة ويقولون انها توجب تعاسة كثيرين من الذين اختصوا بالصناعات الشاقة كالتعدين وتنظيف القاذورات ولكن هذا ليس نتيجة انقسام الاعمال بل سببه الحاجة ولا بد من عمله سواء قسمنا الاعمال ام لم نقسمها عَلَى ان الحكومات تعتني اليوم كثيراً بحياة العملة فتفتح لهم المدارس الليلية وتلقي عليهم الخطب وتغرس الجنائن مجاناً ليتمتعوا كباقي اخوانهم بطيبات الحياة لان هذا التقسيم امر طبيعي ومعارضة الامور الطبيعية والوقوف في سبيل سيرها من الجهل .

. . .

اسئلة

«١» ما هو تقسيم الاعمال «٢» مثّل عَلَى ذلك من النبات والحيوان «٣» هل يمكن ان تراعى قاعدة تقسيم الاعمال في القرى «٤» ما هي الشروط التي يتوقف عليها تقدم هذا الناموس «٥» ما هي الفوائد الناجمة عن اتباع هذه القاعدة «٦» ماذا يعترض عَلَى ذلك المعترضون وكيف تدحض ادلتهم

تمـرين

جاوب عَلَى الاسئلة الاربعة الاولى كتـابة وادمجها في قالب واحد

الدرس الخامس عشر

الماكنات

كما ان تقسيم الاعمال يعمل في تكثير الثروة كذلك الماكنات هي ركن عظيم من اركانها وهذه كلها من اختراع الانسان وللمخترعين المقام الاعلى في الهيئة الاجتماعية لاننا نعيش ونتلذذ بثمرات عقولهم ولم تعرف البشرية فضل سعيهم الا بعد موتهم وكان يثور العمال عَلَى بعضهم بدعوى ان الالة المخترعة تعطل اشتغالهم وكم اوقف القوم المخترعين موقف الجناة وطلبوا حبسهم ونفيهم وكم هجموا عَلَى الالات وكسروها او احرقوها ولا يزال حتى اليوم كثيرون يتصورون ان في الالات المخترعة ضرراً للهيئة الاجتماعية ولولاها لكان الانسان اسعد حالاً واوفر ثروة منه وقبل الخوض في اعتراضات المعترضين وتفنيدها نبحث مختصراً عن فوائدها ·

فوائدها : اذا لم يكن للمخترع من الماكنات فضل غير تخفيف المشاق والاعمال المهلكة وقيامها مقام الانسان فيها لكفاها عَلَى انه لا يشعر بهذا الا الذين عانوا ولو مرة خوض البحار وقطع القفار فكم لاقى كولومبوس المسكين من المشاق والاخطار في قلب الاوقيانوس فقضى شهوراً والموت نصب عينيه حتى اكتشف لنا ارضاً ثانية بينما البواخر اليوم تقطع ستة وعشرين ميلاً في

الساعة مع اشد العواصف واستكملت فيها شروط الهناء والرفاهية حتى اصبحت لا ينقص الانسان فيها شيء من طيبات اليابسة

ان بعض الماكنات لا يمكن ان يقوم مقامها مئات من الرجال والذين زاروا معامل اوروبا رأوا كيف تلعب الماكنة بقنطار الحديد كما تلعب بالريشة فتسكبه وترقه وتقطعه حتى تقسم المليمتر الواحد الى الف قسم ولو اردنا تعداد عجائب الآلات لطال بنا البحث ·

مهما بلغ الانسان من القوة والصحة فهو محتاج الى الراحة اما الالة فتعمل ليلاً نهاراً صيفاً شتاءً لا تجوع ولا تعطش ولا تتعس ولا تنام

باستعمال الالات تكثر الحاصلات وترخص الاشياء فيتمتع الفقير كالغني في كثير منها على السوآء

ان اساس التقدم العلم ولولا اختراع آلة الطباعة لما بلغ العلم ما بلغه ولا بالف عام ·

ان مصنوعات الالة الواحدة كلها متشابهة لا تفترق عن بعضها بمقدار الذرة ولو اراد الانسان ان يعملها بيده لما امكنه ان يعمل اثنتين متشابهتين تمام التشابه وهنالك فوائد جمة ايضاً يضيق البحث عن تعدادها يدركها المفكر بسهولة اذا أمعن نظره فيما حوله ·

وتحتاج الماكنات الى ثلاثة امور الاول وفرة رأس المال الثاني اتقان الصناعة الثالث تكثير المخرج ولنعد الان الى ادعاء المعترضين ·

يقولون ان الماكنة تقوم مقام الانسان في العمل فيبقى كثيرون بغير

عمل. هذا الاعتراض منقوض من وجهين الاول انه لا تفدى المصلحة العامة لاجل المصلحة الخاصة وهل ينكر احد ان النفع من الماكنات يكون عمومياً على ان الماكنة لا تاخذ العمل كله وحدها بل تحتاج الى افراد لتدويرها وبقاء بعض العملة من دون عمل امر وقتي والحقيقة ان الماكنات تزيد عدد المشتغلين خذ مثالاً لذلك السكك الحديدية حين تسير بين مدينة واخرى تقوم قيامة اصحاب العربات بدعوى انها تعطل عملهم ثم لا يلبثون ان يروا ان السكة تزيد الحركة ويكثر القادمون والذاهبون والصادر والوارد ويحتاج الى العربات اكثر من قبل وقس على ذلك اكثر الاختراعات ان لم يكن كلها وافرض ان احدى المدن كانت تصرف على الاكسية الصوفية قبل اختراع الالة عشرة آلاف ليرة واصبحت بعد اختراع الالة ونزول الاسعار تصرف ثمانية آلاف ليرة فقط فبسبب نزول الاسعار يصبح الفقراء يلبسون ايضاً فتحتاج الماكنة لتزييد الوارد وهذا يحتاج الى عمل اكثر مما قبل او انشاء معمل ثان

ويقولون انه يكثر بسبب الماكنات التغير والتحول فيكثر الاعتصاب وهذا الاعتراض واهن ايضاً لان التحول تقدم والتقدم مستحب والاعتصاب في هذه اخف ضرراً من تلك لانه اذا اعتصب النجارون في بلادنا مثلاً فحركة النجارة تقف تماماً اما اذا كانت المعامل فالالة لا تقف معطلة ويمكن في بعض الاحيان ان يقوم عامل واحد مقام عشرة اعمال فلا يتعطل العمل تماماً

ويقولون ان حياة العملة تعيسة لان ساعات العمل كثيرة وداخل المعامل مظلم قذر الى غير ذلك نعم لا ينكر انه يقع شيء من هذا القبيل ولكن قد اهتمت

الحكومات اليوم بالعملة فحددت ساعات العمل رحتمت ان يكون بناء المعامل صحياً ثم ان بعض الشركات تكفلت باطعام العملة وهيأت لهم بيوتاً للسكنى باجور رخيصة وفتحت المدارس لذراريهم الى غير ذلك من ضروب الراحة والهناء وفي اوروبا الان قد وقف جيش العملة والاشتراكيون في طريق المتمولين ووضعوا حداً لاستبدادهم

اسئلة

«١» عد ما تعرفه من الماكنات «٢» ماذا كان حظ المخترعين في حياتهم «٣» هل العملة محقون في اعتراضاتهم «٤» ما هي فوائد الماكنات «٥» ماذا يعترض المعترضون وهل اقنعتك ادلتهم «٦» هل تهتم اوربا اليوم بحياة العملة وماذا عملت لراحتهم وتقدمهم

تمرين

أكتب في الموضوع الآتي

دافع عن العمال في الحكومة العثمانية واذكر ما يقاسونه وبين وجه الاصلاح

القسم الثاني

الدرس السادس عشر

انقسام الثروة

قسمنا في بداية الكلام علم الاقتصاد الى اربعة اقسام استحصال الثروة ، وانقسامها ، وتداولها ، واستهلاكها . وفرغنا الان من الكلام عن استحصال الثروة فبينا مواردها الثلاثة الطبيعة والعمل وراس المال وذكرنا الحلقة الرابطة

لهذه الموارد ببعضهاوالآن نتقل الى القسم الثاني من هذا العلم وهو توزيع هذه الثروة المجتمعة

من المسلم ان لكل سبب او عامل في امر حصة بالنسبة الى مقدار تاثيره في ذلك الشيء ولذلك نجد ان تقسيم الثروة الطبيعي يرجع الى مواردهافكل من هذه الموارد يتناول حصة تساوي مقدار تاثيره في تكثيرها فيقال لنصيب الطبيعة منها « رانت » ولحصة العمل « اجرة» ولحصة راس المال «ربا» ولحصة المتعهد « تمتع » فالقسم الثاني من علم الاقتصاد يبحث في هذه الحصص ومقدارها وكل ما يتعلق بها وتقسيم الثروة على هذه الصورة قانون اقتصادي طبيعي عَلَى ان بعض الباحثين ينكر طبيعة هذا التقسيم ويتخيلون تقسيماً ملائماً اكثر من هذا

حصة الطبيعة او نظرية رانت

اصطلح الاقتصاديون عَلَى تسمية الحصة التي تتناولها الطبيعة من الثروة « رانت» وصاحب هذه النظرية هو الاقتصادي الانكليزي الشهير «ريكاردو» وهنا يتبادر الى الذهن مسئلتان ينتهي البحث من هذا الفصل بالجواب عليهما

(١) هل يوجد للطبيعة حصة من الثروة ؟

(٢) اذا وجدت فلمن يجب ان تعود ؟

اولاً تنقسم موهوبات الطبيعة الى قسمين داخلية وخارجية فالداخلية مالها علاقة بنفس الانسان ولا تنفك عنه كالذكاء والمواهب العقلية والنفسية عَلَى اختلاف انواعها وهي مركز او مورد راس المال المعنوي كما قدمنا ولهذه المواهب

الطبيعة حصة من الثروة فلو ان تلميذين درسا في مدرسة واحدة فن التصوير واجتهدا وعملا فيها بدرجة واحدة ولكن كان الواحد اذكى من الاخر فبعد ان انتهيا من المدرسة باشرا بالعمل وصور كل منهما صورة لشيء واحد لبيعت الصورة من عمل الذكي الماهر باكثر مما تباع الصورة من عمل الثاني وان كانت ساعات عمل كل منهما متساوية فلو لم يكن للطبيعة حصة لكان يجب ان تباع الصورتان بسعر واحد فهذا الفرق بين ثمن الواحدة والاخرى هو حصة الطبيعة وامثلة هذا كثيرة امام أعيننا

والموهوبات الخارجية تقسم الى قسمين عمومي وخصوصي فالعمومي هو الذي يتمتع به جميع البشر بلا عوض كالنور والهواء وغيرها و يوجد موهوبات طبيعية خصوصية وهي ما تختص بفرد واحد او شركة او امة كالانهار والمعادن والغابات والاراضي المنبتة فهذ تدر عَلَى الاهالي ثروة ليس لاهل الاراضي القاحلة حظ منها فاذا ثبت انه يوجد للطبيعة حصة من الثروة وجب ان ننظر لمن تعود هذه الحصة

ان العقل السليم يسوقنا الى القول انها ترجع هذه الى الطبيعة نفسها ولكن هذه الطبيعة تتجلى في شخص ان كانت داخلية ولذلك فهذا الربح او الحصة تعود لهؤلاء الافراد عَلَى انه يوجد قسم من المعترضين الاشتراكيين اليوم يعترضون عَلَى هذا التقسيم و يرتأون ان تاخذ الحكومات هذا الفرق ثم تقسمه بالسواء عَلَى الافراد ودليلهم ان الفرد الذكي لم يبلغ ما بلغ الا بتأثير البيئة او المحيط الذي يعيش فيه وان الدافعين هذه الحصة هم القوم الذين

يعيش معهم وان ذلك الرجل لم تتحسن ارضه ويرتفع سعرها الا بارتقاء المحيط وليس له نفسه سعي في ذلك فمن الظلم ان يتمتع وحده بهذه الحصة بل يجب ان تقسم على الافراد بالسواء بالنسبة الى السعي ولكن هذا الدليل منقوض لان تلك الارض لم تصل الى يد ذلك الرجل الا بعد ان تبودلت مراراً ودفع ثمنها الحقيقي لنفرض ان رجلاً اشترى الف متر من الارض كل متر بخمسة قروش على امل ان تتحسن الارض فيبيع المتر بعشرة مثلاً فعمله هذا تجاري محض لان الذي يحتمل الربح يحتمل الخسارة ايضاً فاذا جاز للمعترضين اقتسام الارباح يجب عليهم ان يشتركوا بالخسارة ايضاً وهذا يجر الى الكسل لان الباعث الاول الى العمل هو حب المنفعة الشخصية ولا سبيل لمعارضة الفطرة والاميال الطبيعية بل الوقوف في مجراها جهل لا يورث الا التعب وضياع الوقت فالمالك الشرعي اذن لحصة الطبيعة هو من ظهرت معه

اسئلة

«١» الى كم قسم يقسم علم الاقتصاد «٢» من كم مورد تتحصل الثروة «٣» ماذا تسمى حصة الطبيعة «٤» ماذا تسمى حصة المتعهد «٥» ماذا تسمى حصة راس المال «٦» ماذا تسمى حصة السعي «٧» هل اقتنع عقلك بتقسيم الثروة الى هذه الصورة «٨» كيف تبرهن ان للطبيعة حصة من الثروة واذكر مثل الوالدين المصورين «٩» لمن يجب ان تعود حصة الطبيعة «١٠» ماذا يرتأي الاشتراكيون «١١» ما هو دافع الانسان للعمل

تمرين

اكتب في الموضوع الآتي

اقرأ الدروس الخمسة الاولى وافهمها جيداً ثم لخصها كتابة باختصار

الدرس السابع عشر

امتلاك الاراضي وتقسيمها

تقسم الاراضي بحسب مساحتها الى ثلاثة اقسام، صغيرة ومتوسطة وكبيرة والزراعة والفلاحة تتبع تقسيم الارض ايضاً فهناك الفلاحة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة فالفلاحة الصغيرة هي ان تقسم الارض الواسعة الى اقسام صغيرة ويتولى كل فرد او جماعة عمل قسم منها مستقلاً بنفسه والكبيرة هي ان تجمع القطع الصغيرة كلها او توجد ارض واسعة تزرعها وتديرها يد او شركة واحده وانقسم الباحثون الى فريقين فريق يرجح الاولى وفريق يرجح الثانية

فالذين يرجحون الملكية الصغيرة دليلهم انه يعتنى بالارض وتزرع جيداً لانه يتولى زرعها غالباً اصحابها بانفسهم والفوائد التي ينتظرونها اقتصادياً من ضم الاعمال بتوفير بعض المصاريف لا يطبق الا في المسائل الصناعية اما الزراعة فعكس ذلك بل ان الالات التي تتولى حرث القطع الصغيرة لا يمكن تنقيص عددها بضم الاراضي الى بعضها فالمصروف لا يتغير لنفرض ان خمسة معامل صغيرة يشتغل كل منها على حدة فيبلغ مصاريف الواحد مئة ليرة في السنة ومصروف الجميع خمسمائة ليرة فان انشاء معمل كبير بقيمة هذه المعامل الصغيرة يكون مصروفه اقل من خمسمائة ليرة ولكن في الزراعة لا يمكن تطبيق ذلك لان الارض ليست كالمعمل يمكن حصرها في بيت واحد والاشراف عليها بل ما يصرف لاجلها يجب صرفه كله سواء قسمت ام جمعت والمعترضون يقولون

ان تقسيم الاراضي الى اقسام كبيرة يساعد في تقدم الزراعة واستخدام الالات الحديثة لان الذي تستطيع الشركة عمله لا يمكن الفرد ثانياً تخف وطأة الويلات الزراعية فاذا ظهر مرض او آفة بادرت الشركة الى مداواتها كما حصل في فرنسا فان الاهالي وقفوا حيارى تجاه آفة «الفيلوكسرا» كما يحار المصريون اليوم في علاج دودة القطن التي كثيراً ما تقضي عَلَى ثروة الامة فلو كانت الاراضي تخص شركة لاتخذت التدابير والوسائط الفعالة لمنع سراية هذا الداء ولكن الاحسن من هذا وذلك ان تقسم الارض الى اقسام متوسطة فنربح فوائد الجهتين وليس هنالك مقياس محدود لتحديد نوع كل من الاراضي بل يختلف ذلك بالنسبة الى الحكومات والارض

اسئلة

«١» الى كم قسم تقسم الفلاحة «٢» ما هي الفوائد التي تنجم عن تقسيم الارض الى اقسام صغيرة «٣» ما هي الفوائد التي تنجم عن تقسيم الارض الى اقسام كبيرة (٤) اوضح لي مثل الخمسة معامل وضمها الى معمل واحد (٥) ما هو الرأي المعول عليه اخيراً في تقسيم الاراضي

تمرين

اكتب في الموضوع الآتي

ايها انفع للوطن ان تكون الارض ملكاً للفلاح فيشتغل لنفسه او تكون في يد المتمولين فيشتغل الفلاح بالاجرة

الدرس الثامن عشر

الغابات (الاحراج) ؛ المعادن ؛ المياه

ثبت معنا فيما تقدم ان للطبيعة حصة من الثروة لانها من اصل مواردها وعلم القارئ ان اطلاقنا كلمة الطبيعة يشمل الاحراج والمعادن والمياه ولنبحث عنها الان باختصار

الاحراج او الغابات: يوجد قسم كبير من الارض تكتنفه الاشجار العظيمة المختلفة الانواع ولهذه الغابات شان عظيم في علم الاقتصاد لانها تؤثر في صحة الاقليم الزراعية والهوائية ولها علاقة بالمياه ايضاً لانها تمنع السيول الجارفة ولذلك يعتني الاوروبيون اليوم كثيراً بالغابات الباقية ويجتهدون ان يزرعوا من جديد غابات اخرى او ان يصلحوا تلك الغابات التي قطعتها يد الجهل ولا عجب اذا اعتنى الاوروبيون بشأنها لما قدمناه من الفوائد لا سيما اذا عرفت ايضاً انها منبع الوقود على اختلاف انواعه وكثير من الانشآت يقوم بها فوضعت الحكومات اليوم قوانين للغابات خاصة وهي تعم حتى اصحاب الغابات الخصوصية فهم ليسوا احراراً في غاباتهم كما يشاؤون

واصبح علم الغابات علماً قائماً بنفسه وله فرع خاص في المكاتب الزراعية اما الغابات في دولتنا العثمانية فكثيرة وجسيمة وتقسم الى اربعة اقسام (١) الغابات الميرية (٢) الوقفية (٣) الخصوصية (٤) التي تخص ناحية محدودة او بلدة اما الغابات الميرية فترجع وارداتها وحق التصرف بها الى الحكومة وحدها والموقوفة ترجع وارداتها الى الشيء الموقوفة له والخصوصية هي تحت تصرف

المالك لها و يدفع الوسم المفروض عليها الى الحكومة والاخيرة تكون ملك تلك الناحية او البلدة فتاخذ منها حوزها من الوقود وغيره تحت تعارف معلوم لدى الجميع .

المعادن : يوجد قسم عظيم من الثروة مدفون في جوف الارض كالذهب والحديد وغيره وقد اختلف في هل يجب ان ان يكون المالك للارض مالكاً للمعدن الذي فيها او تملكها الحكومة ففي انكلترة يكون المالك للارض هو المالك لكل ما يكتشف في جوفها من المعادن وغيرها وفي فرنسة تكون المعادن كلها من حق الحكومة ولا تأثير للمالك ابداً وفي قانوننا نحن العثمانيين تكون المعادن ملكاً للحكومة ايضاً

وتقسم المعادن بحسب نظام حكومتنا العثمانية الى ثلاثة اقسام (١) المعادن الاصلية كالحديد والرصاص والنحاس (٢) المعادن السطحية وهي التى توجد على سطح الارض بين التراب مثل السوديوم والبوتاسيوم (٣) ومقالع الاحجار . واستخراج هذه المعادن يتوقف على اذن الحكومة وتاخذ الحكومة لاعطاء هذا الاذن من خمسين الى مائتي ليرة عن المعادن الاصلية واربع ليرات عن المعادن السطحية والرسوم المأخوذة عن المعادن نوعان رسوم مقررة وهذه تؤخذ بالنسبة الى مساحة الارض المعدنية سواء استخرج المعدن ام لم يستخرج فتاخذ عن كل عشرة آلاف ذراع مربع عشرة قروش ورسوم نسبية تؤخذ بالنسبة الى نوع المعدن وما يستحصل منه من الواحد الى خمسة في المئة او عشرة في المئة وصناعة التعدين صعبة جداً وفيها تهلكة للاموال لان

كثيراً من المعادن يظنها المتعهدون في اول الامر كثيرة البركة ثم لا يلبث ان تظهر بعد الحفر فتذهب الاموال المصروفة لانشاء السراديب والالات وغير ذلك ضياعاً في جوف الارض لانها لا تصلح لغير ذلك

المياه : ان عقل الانسان لم يقف في استثمار نفع المياه عند هذه الدرجة المعلومة بل استخدم قوته الميكانيكية في تدوير المطاحن واستحصال الكهرباء بقوة الشلالات الى غير ذلك من ضروب التفنن والاختراع ودولتنا العثمانية غنية بمياهها كما هي غنية في اغلب الاشياء ولكن اكثرها يذهب هدراً لا ينتفع منها احد

اسئلة

(١) ماذا نعني بكلمة الطبيعة (٢) ما هي الغابة (٣) ما هي فوائد الاحراج الطبيعية (٤ الى كم قسم تقسم الاحراج في الحكومة العثمانية (٥) لمن يعود ريع كل من هذه الاحراج (٦) عد انواع المعادن التي تعرفها (٧) هل يملك صاحب الارض المعادن التي فيها ام ترجع للحكومة (٨) اية الطريقتين تتبع الحكومة العثمانية في ذلك اليوم طريقة انكلترا ام طريقة فرنسا (٩) الى كم قسم تقسم المعادن (١٠) هل يحتاج استخراج المعادن الى اذن من الحكومة (١١) كم تاخذ الحكومة رسماً لاعطاء الاذن (١٢ الى كم قسم تقسم الرسوم التي تاخذها الحكومة عن المعادن (١٣) هل من خطر على الاموال المصروفة لاستخراج المعادن ولماذا (١٤) ماذا نتفع من المياه (١٥) هل بلادنا غنية بمياهها

الدرس التاسع عشر

تشغيل الاراضي

بقي من الكلام عن حصة الطبيعة هذا البحث فقط وهو كيف يجب ان

نشغل الاراضي لانه يوجد اليوم ثلاثة اصول متبعة في ذلك الاول ان يتولى صاحب الارض عملها بنفسه او ان يكون له شريك ياخذ الربع او النصف مثلاً مقابل عمله الثالث ان يؤجرها لغيره

لا ينكر احد ان الامر الاول هو الاحسن وهو ان يشتغل صاحب الارض بنفسه لان ما يعمله الانسان لنفسه قلما يعمله لغيره ولكن لما كان بعض الافراد يملكون ارضاً واسعة لا يمكنهم وحدهم القيام بها اولهم في المدينة عمل آخر اهم منها كان من الضروري ان يعطوها لشريك من الفلاحين او الى مستأجر بيد انّ هذا مضر بالتربة لان الشريك لا ينظر الى طبيعة الارض ويزرعها علَى حسب قابليتها بل يهمه زرع الاشياء الاقل مصرفاً والاكثر انتاجاً وان اضر ذلك بالارض في الاتي مثال ذلك ان في اصول المناصفة ياخذ صاحب الارض نصف الحاصلات غير الصافية والفلاح ياخذ النصف الثاني ويدفع جميع المصاريف فلو فرضنا ان قطعة من الارض تصلح لزرع الشعير يلزمها مصروف ٥٠٠ قرش لتنتج ب ١٢٠٠ قرش واذا زرعت ذرة يلزمها ٣٠٠ قرش لتنتج ب ٨٠٠ قرش فصاحب الارض يفضل ان يزرعها شعيراً فيكون له ٦٠٠ قرش مع موافقة زرع الشعير لطبيعة الارض اما الفلاح فيفضل ان يزرعها ذرة لان حصته من الذرة تساوي حصته من الشعير مع ان الذرة اقل مصرفاً

وهذا مقدار الحصتين نوضحه بالحساب فحصته من الذرة هذه:

٨٠٠ علَى ٢ — ٣٠٠ = ١٠٠ وحصته من الشعير هذه ١٢٠٠ علَى ٢ — ٥٠٠ = ١٠٠ فاذا عادل المصروف نصف الوارد لا يربح الفلاح شيئاً

مثلاً اذا صرف الفلاح الف قرش عَلَى قطعة ارض فانتجت مالاً بالفين قرش فياخذ صاحب الارض الف قرش و يبقى للفلاح الذي صرفه فقط فلا يربح شيئاً . فاذا كان صاحب الارض لا يتمكن من العمل بنفسه فالاحسن اقتصاداً ان يؤجر الارض لاخر وان تكون مدة الايجار طويلة . ففي انكلترة يؤجرون الارض خمساً وعشرين سنة لانه اذا كانت مدة الايجار قصيرة فالمستأجر لا يتمكن من اصلاح الارض كما يجب . عَلَى انه يوجد محذوران في تطويل المدة الاول التحول الذي يحصل في الاسعار خلال هذه المدة فاذا ارتفعت الاسعار ربح المستأجر وظُلم صاحب الملك وعكس ذلك يكون اذا انزلت ولكنهم قد تلافوا ذلك بالنظام المتبدل **Lechelle mobile** وهو اذا ارتفعت الأسعار الى عشرين في المئة فصاحب الملك يزيد قيمة الايجار عَلَى نسبة ذلك واذا نزلت الاسعار الى تلك الدرجة فينقص صاحب الملك عَلَى نسبة ذلك ايضاً فيتلافى هذا المحذور

الثاني ان المستأجر يصرف رأس مال كبير في تصليح التربة وحفر الخنادق و بناء المخازن وغير ذلك وهذه يمكن الانتفاع بها بعد مدة الايجار ايضاً وليس من العدل ان تترك لصاحب الملك ولتلافي هذا المحذور ايضاً تتألف لجنة تحكيم تقدر قيمة تلك البواقي فيدفعها صاحب الملك للمستأجر

اسئلة

—١— كم اصولاً موجوداً اليوم في تشغيل الاراضي —٢— اي الاصول انفع للفلاح وايها انفع لصاحب الارض —٣— اذكر مثال زارع الشعير والذرة واوضحه جيداً بالحساب —٤— الى كم سنة تؤجر الارض في انكلتره —٥— ما هو النظام المتبدل (**Lechelle mobile**)

اكتب في الموضوع الاتي

اذا كنت ملاكاً فاي الاصول تتبع في زراعتك

الدرس العشرون

حصة راس المال من الثروة

الربا

« تعريفه وسببه فوائده تعيين مقداره تاثير المدنية عليه »

تعريفه وسببه : تستثمر الاموال بواسطتين : رأساً وبالواسطة : اي ان صاحب المال اما ان يستثمر ماله بنفسه او يعهد به الى غيره فياخذه من ذلك الرجل حصة تقابل مقدار انتفاعه من ذلك المال وهذا ما يطلق عليه الربا في اصطلاح الاقتصاديين فهو «ما ياخذه صاحب المال من المنتفع به مقابل انتفاعه»

حرم الفلاسفة القدماء كارسطوطايس مثلاً الانتفاع من رأس المال فكانهم يعتقدون ان رأس المال عقيم ثم تبعتهم في القرون الوسطى الرهبان فحرموه ايضاً وجميع الشرائع تحرم منه الصور الضارة والاقتصاديون كذلك لايستبيحون الضرر والمضارة واما ما يؤدي الى انتفاع صاحب المال والعامل به فهو عندهم من الصور النافعة مثال ذلك : امراة تشتغل بالخياطة كل يوم بعشرة قروش فاتاها رجل غني واعطاها الف قرش ثمن ماكنة فاصبحت هذه المراة تحصل في يومها عشرين قرشاً فصارت تربح اذن في اليوم عشرة قروش زيادة على ربحها السابق فهذه العشرة قروش هي حصة راس المال لانها لم تحصل الا بمعاونة صاحب المال فاقتسام النفع بينهما معقول وليس هذا كما كان يجري في القرون الوسطى من

الشناعات التي لاجلها حرم الفلاسفة والشرائع الربا مثل ان المدين كان يعد عبداً للدائن يقطع اذنه اذا تاخر عن الدفع وغير ذلك من ضروب العقاب اما اليوم فصاحب المال والعامل به كانهما شريكان ينتفعان بالتعاون الاول بماله والثاني بسعيه

فوائده : والفوائد الناجمة عنه كثيرة اهمها انه يقوي روح التعاون بين الافراد فتزداد الحركة ويكثر السعي فيكثر الحاصل وتنمو الثروة فيسعد حال الانسان وكثيراً ما نفع الامم جداً خذ مثالاً لذلك دولتنا العثمانية تأمل لو اغلق اصحاب الاموال صناديقهم امام حاجتها لوقعت في ارتباك عظيم امـــا اليوم فانها تجد بمال اصحاب الصناديق سعة فتعيش كما تحب وترغب من هذه الجهة

تعيين مقداره : يصعب تحديد مقدار الربا والحق ان ذلك يتبع الناموس الطبيعي وهو ناموس العرض والطلب وقد تكلمنا عنه في اثباتنا ان نواميس الاقتصاد طبيعية فالعارض والطالب هما المعطي والآخذ وتتراوح مقادير الربا بالنسبة الى ازدياد الحاجة في احدهما الى الآخر وللسياسة والتجارة والصناعة والمباراة تاثير عظيم ايضاً في هذا الامر فاذا كان حبل السياسة في دولة من الدول مضطرباً فالمعطي يكون قد خاطر باموالهِ فيزداد الربا في مقابلة الخطر وان كان الامن سائداً وسوق التجارة والصناعة رائجة فالربح يزداد ايضاً فيزداد الربا على نسبة ازدياد الربح لان المعطي كما قلنا شريك الآخذ والمباراة عامل كبير ايضاً فاذا اتاك رجل واحد يطلب منك راس مال يكون الربا الذي تطلبه في مقابلة راس المال غير الربا الذي تطلبه فيما اذا كان عشرة يطلبونه

منك ثم ان لآجال الديون من القصر والطول دخلاً في ذلك ايضاً وهذا بديهي

تأثير المدنية والحروب : كان ولا يزال اكبر مبيد للاموال الحروب ولا يحس بالحاجة الى المال الا بعد انتهاء الحرب وصحو الامة فتطفق تنظر في القلاع المهدومة والبواخر المخربة والمدن المحروقة وكل هذه يحتاج في اعمارها وتصليحها الى المال فيزداد بذلك مقدار الربا عَلَى ان المدنية اليوم تسعى جهدها في ابطال الحروب بعقد المؤتمرات السلمية وحسن التفاهم واذا حصل حرب مثلاً فلا تلبث ان تتداخل الدول الاخرى وتصلح ما بين الدولتين المتحاربتين كما حدث في تحارب روسيا واليابان فتوطيد دعائم السلم يدعو الى حسن الحركة وازدياد الارباح فتتكثر الثروات وبكثرتها تنقص قيمتها لان الاشياء اذا بذلت رخصت وبذلك ينزل مقدار الربا

الاكتشافات والاختراعات : والاكتشافات والاختراعات تسير مع المدنية جنباً الى جنب ومعلوم ان تقدم هذه يزيد الحاجة الى الاموال لاخراجها الى حيز العمل فيزداد بذلك مقدار الربا ثم ان تاخر بعض الممالك عن بعضها يدعو الى ازدياد مقدار الربا لان الدولة الضعيفة تحتاج الى المال فتلجأ الى القوية لسد حاجاتها فيصعد الربا عَلَى ان السبب الاول في تزييد الربا اي الحروب مضر اقتصادياً اما السببان الاخيران فنافعان جداً والاقتصاديون يقولون ان مقادير الربا آخذة اليوم في النزول اذا ظلت المدنية تتقدم عَلَى هذا المنوال لان الدول المنحطة ستتقدم كالاخرى فلا تحتاج الى الاموال والصناعات تتقدم الى درجة انها اتقنت الحاجيات فضلاً عن الكماليات والحاجة ام الاختراع فالحاجات

تخف وحس الاختراع يقل والامن يعم وقد تصل الحال الى درجة ان المتمولين يفضلون بقاء الاموال في صناديقهم على اعطائها والمخاطرة بها بربا قليل جداً

اسئلة

=١= ماهو راس المال =٢= بكم واسطة تستثمر الاموال =٣=هل حرم الفلاسفة القدماء او بعض الاديان الربا =٤= هل يعامل المديون اليوم مثل المديون قديماً =٥= ما هي فوائد الربا =٦= هل يمكن تحديد الربا =٧= ما هي الاسباب التي تؤثر في صعوده =٨= ما هي الاسباب التي تؤثر في نزوله =٩= ما هو تاثير المدنية والحرب في الربا =١٠= ما هو تاثير الاكتشافات والاختراعات =١١= هل تاخر بعض الممالك يؤثر في ازدياد قيمة الربا

تمرين

اكتب في الموضوع الاتي

ايها احسن للمثري ان يستثمر امواله بنفسه او ان يقرضها للآخرين وينتفع برباها

الدرس الحادي والعشرون

حصة المتعهد

قلنا ان المتعهد هو الحلقة الرابطة بين موارد الثروة وبينا مركزه في تكثيرها والحصة التي يتناولها تختلف عن الربا والاجرة فبعضهم يقولون ان حصة المتعهد هي كالاجرة او الربا وليس من حاجة الى تمييزها عن تلك اما الحقيقة فخلاف ذلك لان المثري ياخذ الربا عن مال معلوم ولا يهمه درجة ربح المديون بل ما ياخذه معين قبل الدين وكذلك قل عن اجرة الصانع فهي محدودة ان كانت في الشهر او اليوم اما المتعهد فيختلف كل الاختلاف عنها لانه يصح ان يشتغل

المتعهد كل السنة وفي نهايتها يخسر كل تعبه فلا ياخذ درهماً واحداً هذا فضلاً عن خسارة مركزه الادبي اما الدائن فلا يخسر اذا خسر المدين الا راس المال او قسماً منه و يبقى مركزه الادبي محفوظاً· والصانع لا يهمه الامر بتاتاً يتقاضى اجرته من المتعهد ولو كان خاسراً نخدمة المتعهد عظيمة وموقعه في الهيئة الاجتماعية حرج جداً وترقي المدنية يوجب تاخر المتعهد لان طالبي هذه الخدمة اصبحوا كثيرين بانتشار العلم ونقدمه و بنزول مقادير الربا يعدل اصحاب الاموال عن اعطاء اموالهم الى الغير و يستثمرونها هم بانفسهم فيكثر بهذه الواسطة المتعهدون ونقدم الصناعة يوجب انتظام الاعمال وقلة الهوالك فتخف نوعاً ما ضمانة المتعهد من هذا الوجه فيقل تمتعه بهذه النسبة ايضاً وعلى هذه الصورة تكون المدنية موجبة لتاخر المتعهد وتحسين حال الصانع فانه كلما تقدمت المدنية تكثر الاجرة وتقل ساعات العمل

اسئلة

=١= ماذا تسمى حصة المتعهد =٢= ما الفرق بين حصة المتعهد والاجرة = ٣ اذا خسر المتعهد في عمله فهل ياخذ اجرة من صاحب المال على سعيه (٤) ما هي اهمية المتعهد في الهيئة الاجتماعية (٥) هل آخذ عدد المتعهدين في الزيادة ام في النقصان (٦) هل يتقدم المتعهد بتقدم المدنية

الدرس الثاني والعشرون

حصة او الاجرة العملة

الاجرة هي الحصة التي تصيب العامل من الثروة في مقابلة خدمته وليس

هذا التعامل من مبتكرات الأعصر المتأخرة بل هو قديم وان اختلفت اشكاله لان خلق البشر طبقات هو من احكم حكم المبدع القدير وعبثاً تحاول فئة من الاشتراكيين اليوم تغيير هذا النظام بان يلغوا لفظة الاجير فيكون الجميع ذوي اموال يستثمرونها بالاشتراك والتعاون فيكون العامل عاملاً وشريكاً ولكن المفكرين والناظرين في سنن الاجتماع يرون بطلان هذا الرأي وعدم امكان تطبيقه بالعمل . والقسم الاعظم من الناس يشتغلون بالاجرة كالمحامي والمهندس والاستاذ والطبيب والعامل في المعامل .

دفع الاجرة : يوجد في دفع الاجرة طرق مختلفة واحسنها ان تدفع بالنسبة الى زمان العمل ويدخل تحتها اليومية والاسبوعية والشهرية والسنوية . والاحسن ان تسوّى في كل اسبوع علَى ان هذا الطريق لا يسلم من غبن لانه ان تساوى مقدار الزمان لا تتساوى درجات الاجتهاد كما ان القوة ليست واحدة فقد يورث هذا النوع الكسل اذا لم تكن الاخلاق حسنة .

الطريقة الثانية ان تكون الاجرة بالنسبة الى مقدار العمل فيجعل مثلاً اجرة عمل القطعة الواحدة خمسة قروش ومهما استطاع العامل عمله من القطع تزداد اجرته بالنسبة الى ازديادها وكثير من الصناعات تقبل هذا النوع ولكن لا يمكن تطبيقه في الصناعات التي لا يمكن توزيعها قطعاً كالتعدين وغيرها وهذه ايضاً لا تسلم من النقد لانها قد تجر بعض العمال الى الافراط في العمل طمعاً في الكسب ولا يهتم العمال باتقان الاشياء كما يجب فينظرون الى الكم اكثر من الكيف . والطريقة الثالثة توحيد الطريقتين الاوليين وذلك ان يحددما

يجب ان يعمله العامل في اليوم ثم اذا وجد العامل وقتاً يستطيع ان يعمل فيه زيادة باتقان تزداد الاجرة بالنسبة الى ما يعمله وقد اتخذوا في بعض الصناعات طريقة اخرى وهي المقياس المتحرك او الاجرة المتحولة **Lechelle mobile** فيحدد اولاً الحد الاصغر في الاجرة ثم تتحول بعد ذلك صعوداً ونزولاً بالنسبة الى رواج الاشياء المستحصلة وارتفاع ثمنها واكثر ما تتبع هذه الطريقة في صناعة التعدين و يجب ان تدفع الاجرة في جميع هذه نقوداً و يجوز ان تكون الاجرة في الصناعة الزراعية من الحبوب وغيرها ٠

تعيين مقدارها : ان اتباع الدستور الطبيعي «العرض والطلب» هو احسن شيء لتعيين مقدار الاجرة ٠ اما « برنج » فيرى ان تكون الاجرة بالنسبة الى حاجة العمال ولكن هذا الرأي منقوض من وجهين الاول انه لا يمكن تعيين الحاجة فضلاً عن ان الحاجات تختلف فالحاجة في الشتاء مثلاً اكثر منها في الصيف ولا يمكن ان تسير الاجرة وراء الحاجة والوجه الثاني انه مضر بمصلحة العمال لان الامر ليس كما يتوهم « برنج » من ان حالة العمال آخذة في التاخر بل الامر ضد ذلك فان كثيرين منهم يوفرون قسماً عظيماً من اجرتهم وكثيرون جمعوا ثروات وتدرجوا في الرقي الى ان تولوا ادارة بعض الاعمال بانفسهم وبعضهم يرى ان يحسب مقدار المال الذي يدفعه ذلك البلد لنوع من الصناعات مثلاً و يحسب عدد العملة المشتغلين بتلك الصناعة ويقسم المال على عدد الصناع في عدد ايام السنة فالخارج يكون معدل الاجرة اليومية ولكن هذا غير ممكن لانه يصعب احصاء العمال كما انه لا يمكن تقدير المال

المدفوع في كل سنة والرأي الاخير والمعول عليه ان تكون الاجرة بالنسبة الى القوى الاستحصالية المصروفة لذلك الشيء. والاجرة تختلف بالنسبة الى الصناعات لان بعضها يتوقف على حذق ومهارة وبعضها فيها تهلكة وبعضها يكون الزمان المصروف لتعلمها طويلاً فلا يصح ان تكون اجرة المحامي مثلاً في ساعة كاجرة الحائك لان هذا لم يصرف الا سنتين او ثلاثاً لتعلم صناعته اما المحامي فيظل وقتاً طويلاً يصرف الوقت والنقد لتحصيل هذه الصناعة والاجرة تختلف ايضاً بالنسبة الى المكان والزمان فاجرة العامل في سورية مثلاً غير اجرة العامل في اميريكا واوروبا واجرة العمال آخذة في التقدم لارتفاع اثمان المأكولات والملبوسات ففي فرنسة سنة ١٨٤٨ كانت اجرة الخباز نحو خمسة فرنكات فصارت سنة ١٨٩٣ بين السبعة والتسعة واجرة البنّاء كانت مثلها ايضاً فبلغت ثمانية فرنكات ايضاً وهكذا الحال في اكثر الصناعات في انحاء اوروبا واميريكا وفي بلادنا ايضاً

اسئلة

=١= ما هي الاجرة =٢= هل دفع الاجرة من الامور المستحدثة او القديمة =٣= هل يمكن الغاء الاجرة والاجير وان يكون رأس المال مشاعاً لجميع الافراد على السواء —٤— ما هي الاصول المتبعة اليوم في دفع الاجرة ٥— ما هي المحاذير المتولدة عن اعطاء الاجرة بالنسبة الى الزمن —٦— ما هي المحاذير المتولدة عن اعطاء الاجرة بالنسبة الى كمية العمل —٧— ما هو المقياس المتحرك او الاجرة المتحولة —٨— هل يمكن تعيين قيمة الاجرة عموماً —٩— اي قانون من قوانين الاقتصاد يحكم في تعيين الاجرة —١٠— ما هو رأي « برنج » وهل رأيه صحيح

==١١== هل اجرة العامل في سـورية مثلها في اوربا

تمرين

اقرأ الدروس التي بين الخامس والعاشر وافهمها جيداً ثم اكتب فحواها باختصار

الدرس الثالث والعشرون

العمال والاعتصاب

اصبحت الحرب سجالاً اليوم بين العمال واصحاب الاموال لا سيما بعدان ولدت لنا الاختراعات الالات الحديثة فاحدثت تحولاً عظيماً في الصناعة ادى في بعض الاحيان الى الاستغناء عن قسم من العمال موقتاً فدعت الحاجة الى اتحاد العمال وكانت القوانين المدنية في باديء الامر تمنع مثل هذا الاتحاد وبعد ذلك اعطي العمال حق الاعتصاب والاتحاد سنة ١٨٦٤ والقانون الذي سن سنة ١٨٨٤ منحهم حق التعاون والتعاضد والتضامن فالف كل فريق من العمال جمعيـة ثم توحدت هذه الجمعيات والف اصحاب الاموال ايضاً جمعيات مثلها ونجحت جمعيات العمال نجاحاً عظيماً بالنسبة الى اصحـاب الاموال ففي سنه ١٩٠٥ بلغت جمعيات اصحاب الاموال في فرنسة ٣٢٩١ واعضاؤها ٢٦٨٠٠ وبلغت جمعيات العمال ٤٨٥٧ وعدد الاعضاء ٨٣٦٠٠٠ وقد وضعت هـذه المسألة عَلَى بساط البحث بين جمهور الاقتصاديين من حيث نفعها وعدمه فرأوا انها نافعة ما دامت مقتصرة عَلَى المسائل الاقتصادية ولكن بعض هذه الجمعيات انجرت الى الاشتغال بالسياسة فخسرت من حيث تريد الربح

امضى سلاح يشهره العمال في وجه اصحاب الاموال الاعتصاب عن العمل والاعتصاب من حق اصحاب الاموال كما هو من حق العمال ولكن عَلَى كلا الفريقين ان ينذر احدهما الآخر قبل خمسة عشر يوماً ويعرض عليه مطالبه فاما ان يلبي الطلب او يلجأ الى الاعتصاب. وعَلَى العمال اثناء الاعتصاب ان لا يعتدوا عَلَى نفس صاحب المال ولا عَلَى ماله وان لا يخلوا بالامن العام ولكن قلما يحافظ العمال عَلَى الشرطين الاخيرين فكثيراً ما كسروا الالات ووقفوا في طريق المركبات وتطاولوا عَلَى السلب والنهب ومدوا ايديهم الى رفاقهم بالضرب اذا لم يعتصبوا معهم والاعتصاب آخذ في الزيادة لا سيما في فرنسة والمانيا وبلجيقة وعكسه في انكلترة

نعم ان الاعتصاب من الحقوق المشروعة ولكن الاكثار منه مضر لانه لو اعتصب الف عامل خمسة عشر يوماً وكانت اجرة العامل في اليوم اربعة فرنكات فانهم يخسرون في مدة الاعتصاب ستين الف فرنك وفي نهاية الاعتصاب قد يعصر صاحب المال فتكون خسارتهم غير معوضة

مجلس الحكم: ولاجل حل العقدة في كل اعتصاب ينتخب من الفريقين افراد ليتداولوا في الامر ويبحث هؤلاء في الصناعة ورواجها او تأخرها وفي حاجة العامل ايضاً ويحلوا المسئلة عَلَى صورة تحفظ حق الفريقين

* * *

اسئلة

(١) لماذا كثرت المنازعات بين العمال وارباب الاموال (٢) هل كان للعمال حق

الاعتصاب قديماً وفي اية سنة اعطوا هذا الحق (٣) في اية سنة أعطي العمال حق التضامن (٤) هل بحثت جمعيات العمال (٥) هل حكم الاقتصاديون بنفع هذه الجمعيات ام بضررها (٦) ما هي واجبات العمال قبل الاعتصاب نحو صاحب المال (٧) ما هي واجباتهم اثناء الاعتصاب (٨) هل الاعتصاب من الحقوق المشروعة (٩) ممن يتشكل مجلس الحكم وما هي وظيفته ٠

تمرين

ادعُ عمال بلادنا الى تشكيل الجمعيات الاقتصادية و بيّن لهم فوائدها

الدرس الرابع والعشرون

العمال في اوربا

— طرز معيشتهم — القوانين المتعلقة بهم — صناديقهم الاحتياطية —

تشتغل الجمعيات الاشتراكية اليوم كثيراً في البحث عن احوال العمال وتنتهز كل فرصة لتقف امام المتمولين وتجبرهم على الرفق بهم بوسائط متعددة وقد اسهبت المطولات الاقتصادية كثيراً في هذا الباب اما نحن فنكتفي ان نلخص اهم ما يجب الاطلاع عليه

لم تعط حكومات اوروبا الحرية المطلقة لاصحاب المعامل والعمال ليشتغلوا كما يريدون بل رأت وجوب المداخلة في شؤونهم لكثرة ما يقع بين هذين الفريقين من الاختلافات التي كثيراً ما تولد الجرائم والجنايات الكبيرة واهم القوانين التي وضعتها تتعلق بتحديد ساعات العمل وقوانين تتعلق بالنساء والاولاد وان يترك يوم من الاسبوع للراحة الى غير ذلك من القوانين وقد استطاعت تطبيق بعضها بسهولة كتحديد ساعات العمل وفي بعضها لم تتمكن فيها

كترك يوم في الاسبوع لان كثيراً من الصناعات ولا سيما النقلية لا يناسب فيها التوقف ولا ساعة اما المعامل فقد وجدت حلاً لهذه المسئلة وهي ان يشتغل العامل ستة ايام وفي اليوم السابع يستلم عمله عامل آخر ويشتغل ستة ايام وياتي آخر عَلَى التناوب فيتمكن الجميع ان يشتغلوا ستة ايام من دون ان تقف حركة العمل ويرى بعض الاقتصاديين ان ترك يوم من الاسبوع مضر وبعضهم يرى ان اجتماع الانسان بعائلته يوماً كاملاً ضروري فالحياة ليست مادة فقط بل فيها معان عديدة كذلك قل عن تحديد ساعات العمل وقد نزلت اخيراً الى ثماني ساعات وفتحت بعض الحكومات والبلديات معامل خصوصية وولدت اشغالاً كثيرة للعمال الذين لا يقدرون ان يوجدوا لانفسهم عملاً اوالذين اخرجوا من بعض المعامل ولكن ظهر ان نتيجة هذه المسئلة ليست حسنة لان الصناعات عديدة والاشغال التي تنشئها البلدية او الحكومة محدودة فلا بد من ان يشتغل عامل بغير ما اختص به فلا يكون العمل متقناً والاحسن من ذلك ان يأخذ العامل مدة تعطيله ما يحتاجه من صندوق الجمعية الاحتياطي الى ان يجد له عملاً

الصناديق الاحتياطية : يؤلف كل صنف من العمال جمعية يدخل فيها كل من اراد من المنتسبين الى تلك الصناعة ويجعلون لهم صندوقاً احتياطياً يسد حاجاتهم حين الاقتضاء وقد الغيت هذه الجمعيات في انكلترا سنة ١٧٩٩ لما مدت اصابعها الى السياسة فولدت كثيراً من الاختلالات ثم سمحت الحكومة بتاليفها سنة ١٨٢٤ وفي سنة ١٨٧١ سنت الحكومة قانوناً مكنتهم بــه من

تملك قسم محدود والاشتراك بعدد محدود من الاسهام وقد تقدمت ونجحت هذه الجمعيات في انكلترة كثيراً وسمح بالدخول فيها لغير الانكليز ايضاً من البلاد الاخرى ففي سنة ١٩٠٥ بلغ عدد الصناديق الاحتياطية ١٣٦ وعدد الاعضاء ١٨٨٧٠٠٠ وادارة هذه الصناديق في انكلتره احسن منها في فرنسة لان الفرنساويين يصرفون اكثرهـا على الاعتصاب وتعطيل الاشغال اما الانكليز فيصرف القسم الاعظم منها عندهم لسد حاجات الاعتصاب الخصوصية والوقوف امام مطالع المتمولين

وقد ارتاى بعض الاقتصاديين واولهم « لوقر » الفرنساوي ان يكون للعمال حصة من الارباح وراج هذا الفكر كثيراً في بداية امره ولكن نتايج الاعمال التي ظهرت من تداوله نحو خمسين سنة اظهرت عكس الفائدة المطلوبة فعدل عنه والتجربة اقوى دليل لان اشتراك العامل بالربح غير طبيعي فله حصة السعي من الثروة وليس له حصة راس المال ومعارضة القوانين الطبيعية جهل

اسئلة

(١) بماذا تشتغل الجمعيات الاشتراكية اليوم (٢) هل اطلقت الحكومات الحرية التامة لاصحاب المعامل والعمال ليتشغلوا كما يريدون (٣) بماذا تتعلق القوانين التي وضعتها الحكومة لذلك (٤) هل يستحسن تعطيل يوم من الاسبوع للراحة «٥» هل يمكن تعطيل يوم من الاسبوع في جميع الصناعات «٦» ما هي الحيلة التي اخترعتها المعامل حتى يعطل العملة يوماً ولا تقف حركة العمل «٧» ما هي الصناديق الاحتياطية «٨» لماذا الفت حكومة انكلتره مثل هذه الجمعيات ومتى «٩» متى سمحت بتشكيلها ثانية في اية الحكومتين تدار هذه الجمعيات احسن في انكلتره ام في فرانسه «١٠» ما هو راي « لوقر » وهل يمكن تطبيقه

الدرس الخامس والعشرون

الشركات التعاونية

هذه الشركات ايضاً اساسها التعاون والتضامن بين الصناع واتخاذهم الوسائل التي تؤدي الى سعادتهم وهذه الشركات على ثلاثة انواع

(١) شركة التعاون الاستهلاكية

(٢) شركة التعاون الاعتبارية

(٣) شركة التعاون الاستحصالية

فالشركة التعاونية الاستهلاكية نشأت وانتشرت في انكلترة الفها نفر من العمال في مدينة روشدال في مقاطعة اسكوجيا ومقصدها ان تتكفل باحضار المأكولات والملبوسات وكل ما يحتاج العمال اليه رأساً من محله مع الاعتناء بجودته فبذلك تكون الاشياء المشتراة من قبل الجمعية ارخص واجبين على ان الشركة تبيعها بسعر السوق والربح فيما بعد يرجع لصندوق الجمعية فيتقاسمه الاعضاء في النهاية ثم ان الشركة قد وسعت عملها التجاري فصارت تبيع لغير الاعضاء ايضاً وكثر الاعضاء والمشترون حتى اصبحت تفتح معامل من مالها وتشتغل بملايين وفتحت للعمال النوادي والمدارس الليلية فتنورت اذهانهم بالقاء الخطب والدروس المفيدة واساس هذه الجمعية متين وفائدتها عظيمة فهي تنبه الحركة الفكرية في العمال وتقوي فيهم الرغبة في التجارة

الشركة التعاونية الاعتبارية : هذه الشركة نشأت في المانيا وانتشرت فيها انتشاراً عظيماً ومؤسساها شولجه دليج ورايفايزون من المانيا ومقصد

شولجه دليج كان في الدرجة الاولى انشاء بنوك عمومية قومية ليتمكن العمال ان يستقرضوا منها عوزهم لشراء ادوات العمل والمواد الابتدائية اما رايفايزون فانه خصص بنوكه بالزراع فقط فالف في كل قرية مجلساً من المتقدمين بينهم وكان المحتاجون في القرية يستقرضون من البنوك الزراعية التي اسسها وقد بذل رايفايزون كل ما بوسعه لنجاحها حتى اشتهرت وانتشرت في كل المانيا وايطاليا ايضاً ولها ادارة عمومية وتفتيشها والمراقبة عليها يرجع الى المركز وعلى المستقرضين ان يبينوا حالتهم ومقدار النقود التي يحتاجون اليها وطريقة صرفها لانه اذا تأخرت قرية من القرى عن دفع ما عليها فان مقامها يسقط ويكون المجلس هو المؤاخذ بذلك فاذا ثبت عدم اقتدارها فان البنوك تعرض عن مساعدتها ولذلك يجتهد المجلس كثيراً حين طلب احد القرويين ان لا يصرف ما يأخذه لغير الزراعة حفظاً لاعتبارهم

الشركات التعاونية الاستحصالية : هذه الشركة مركزها في فرنسة ومقصدها ان لا يكون العامل اجيراً بل يكون الجميع اصحاب اموال يستثمرون اموالهم فعقد العمال شركة ليجمعوا رأس مال فيشتغلوا به ولكن هذه الشركة لم تنجح لان اساسها غير طبيعي فهي تريد المساواة المطلقة وهذا غير ممكن وقد مضى على تأسيس هذه الشركات في فرنسة نحو خمسين سنة وعدد العمال فيها يبلغ ثلاثة ملايين ونصف وعدد الشركات الاستحصالية صار نحو ٣٣٥ شركة لم يدخل فيها الا نحو الفي عامل ولم يتم مقصد هذه الجمعية حتى اليوم .

* * *

اسئلة

—١— على كم نوع الشركات التعاونية —٢— اي هذه الانواع انتشر في انكلترا وما هو مقصدها —٣— اي هذه الانواع انتشر في المانيا ومن هما موسساها =٤= هل كان عمل المؤسسين واحداً =٥= اي هذه الانواع انتشر في فرنسة وما هي غايتها =٦= اي نوع من هذه الشركات خدم الامة اكثر ولماذا

تمرين

اكتب في الموضوع الاتي

اي نوع من هذه الشركات تستحسن ان يكون في بلادنا وكيف يجب ان نسعى لذلك

الدرس السادس والعشرون

مسئلة النفوس

لما كان لازدياد عدد النفوس تاثير كبير في تزييد السعي ، والسعي كما تقدم سابقاً هو ركن بل مورد عظيم من موارد الثروة كان البحث فيه من المسائل الاقتصادية المهمة فجعلناه ذيلا لخاتمة البحث في القسم الثاني من علم الاقتصاد وهو انقسام الثروة

اساس البحث في هذه المسئلة سوال: هل عدد النفوس آخذ في الازدياد ام النقصان وتناقش القوم فيها كثيراً في القرن التاسع عشر وقد نبه القوم وزادهم فيها بحثاً راي ماليتوس وهو من مشاهير الانكليز الاقتصاديين ورايه ان عدد النفوس يتضاعف في كل خمس وعشرين سنة ويقول ان المواد المستحصلة للغذاء ايضاً آخذة في النمو بتاثير الصناعة وكثرة الافراد ولكن النسبة بين توفير

الغذاء وكثرة النفوس مفقودة ويطبق نسبة هذه على سلسلة هندسية هكذا

			سنة	سنة
السنين	١	٢٥	٥٠	٧٥
النفوس	١	٢	٤	٨
المواد الغذائية	١	٢	٣	٤

فيرى القارئ ان عدد النفوس في ٧٥ سنة بلغ ثمانية اضعاف والمواد المغذية بلغت الاربعة اضعاف ولكن ماليتوس يقول ان الآفات التي تعتري جسم البشرية كالامراض والحروب وجميع المهلكات هي تخفف من هذه الزيادة فتبقى المغذيات كافية ومن رايه عدم مساعدة الضعفاء ولو ماتوا وهذا فاسد ويستند ماليتوس الى دليلين دليل احصائي ودليل قياسي فالقياسي انه قاس الانسان بالحيوان وفرض اننا لو وضعنا زوجاً من الارانب في جزيرة ففي مدة قليلة نرى ان الجزيرة قد امتلأت بالارانب فالانسان ايضاً يكثر على هذه الصورة ولكن هذا الدليل فاسد ولا يمكن قياس الانسان على الحيوان من هذا الوجه لان الحيوان يتم فعله التناسلي بالسائق الطبيعي فقط اما الانسان فيضم الى ذلك التفكر وهذا له تاثير في الوقوف عند حد معلوم وشاهدنا بتقدم المدنية اليوم فان الرجل يبلغ سن الرجولية ولا يتزوج قبل ان يكفل مستقبل اولاده وكثيرون يحجمون او يأخرون وقت الزواج لهذا الامر فدليل ماليتوس اذن فاسد من هذا الوجه اما دليله الثاني الاحصائي فهو انه قد اتخذ اميركا قياساً وهذا غير جائز لانه اذا لوحظ ان سكان اميركا تضاعفوا حقيقة في خمسة وعشرين

سنة فليس ذلك نتيجة التناسل بل سببه المهاجرة اليها من اوروبا وكل الجهات فماليتوس لم يكترث بالمهاجرة فضلاً عن ان موقع امريكا غير موقع غيرها فاتساع الارض وقوة الاهالي في ذلك الزمن يساعد عَلَى تكثير النفوس بالنسبة الى غيرها والتقاويم والاحصاآت لم تكن صحيحة كما يجب في ذلك العصر فالاحصاآت التي بين ايدينا اليوم ترينا عكس الامر فما من واحد منها يرينا ان النفوس تضاعفت في خمس وعشرين سنة وتزايد المواد المغذية عَلَى تلك الصورة يصح ان يكون في زمن ماليتوس اما اليوم فتزايدها اكثر من ذلك الزمن باضعاف بتقدم الصناعات لا سيما الزراعة وليس من خوف عَلَى القوم ان يموتوا جوعاً كما يتوهم ماليتوس عَلَى اننا نرى ان المجاعات والقحط كثيرة الوقوع في بلاد الهند والمدن المتأخرة بالتجارة والصناعة ولنبحث الان في هل ازدياد عدد النفوس امر جيد او غير جيد: اذا تزايد عدد النفوس في مدينة وزادت معها موارد الاستحصال او هاجر القوم الى بلد آخر لتحصيل المعيشة فهذه الزيادة حسنة ولكن اذا ازدادت النفوس فقط وكان الاختراع والتقدم مفقودين فان كثرة النفوس قد تزيدهم تعاسة عَلَى انه من الوجهة السياسية لا يمكن استحسان النقص في العدد لانه يدعو الى انقراض تلك الامة وضعفها امام مجاوريها فتخلو البلاد من اهلها فياتيها الغرباء ومهما تقدمت المعدات الحربية فان الكثرة لها تأثير عظيم في الظفر والغلبة عَلَى ان الاحصاآت والتقاويم التي بين ايدينا ترينا عكس المطلوب فعدد النفوس اليوم ان لم يكن آخذاً في التناقص فهو واقف عند حد محدود وهذا له اسباب عديدة اهمها بل السبب الاكبر هو تقدم المدنية وهذا

الامر قد اتفق فيه جميع الباحثين فالبلاد المنحطة اليوم يزداد فيها عددالنفوس اكثر من البلاد المتمدنة . فما هو تأثير المدنية في تنقيص عدد النفوس ؟ من اهم الاسباب تقدم العلم وارتقاء المدارس فمنذ خمسين سنة كان لايبلغ الفتى الثامنة عشرة او العشرين الا وقد تزوج اما اليوم ففي هذا السن يكون قدانهى المدرسة الاعدادية وانتقل الى العالية وبعد ان يصرف فيها اربع او خمس سنوات يبتدئ ان يجد ويعمل ليجمع ثروة تكفل مستقبله فيمضي في ذلك ثماني او عشر سنين فيكون الشاب قد بلغ سن الاربعين ولم يتزوج . ثم انه بتقدم المدنية قد تعددت الحاجات وتنوعت وهذا يحتاج الى مصاريف باهظة فيرى الشاب ان الزواج عبء ثقيل يجره الى الفقر فيعرض عنه ومنها ان المدنية توسع القوى العقلية والمشتغلون بالامور العقلية يكون نسلهم اقل من غيرهم وبارتقاء المدنية اخذت النساء في مباراة الرجل ويطالبن جميع الحقوق التي له وهذه المباراة تؤثر ايضاً في تأخير الزواج هذا عدا عن افات المدنية فان بعض العائلات الغنية خوفاً من تناقص ارث افرادها بتكثير النسل لا يتزوجون لتبقى الثروة لهم ومنهم من يسعى لاسقاط الجنين او يشربون بعض العلاجات التي تقتل البذور الحية في الرجل والمراة فتبقى المراة عاقراً والفرنساويون قد سبقوا جميع الامم في هذا المضمار فنفوسهم آخذة في التناقص وقد اوجب هذا الامر اهتمام المفكرين منهم فنهضوا اليوم لتلافيه بتشكيل الجمعيات والحض عَلَى الزواج والترغيب فيه

وقد سنت بعض الحكومات قوانين مخصوصة تتعلق بالزواج فوضعت الضرائب الباهظة عَلَى الذين يؤخرون وقت الزواج كما انها خففتها عَلَى المتزوجين

واذا ازداد عدد الاولاد فتعين شيئاً من صندوقها او تسعى بايجاد عمل له او لاولاده الى غير ذلك من الوسائط ترغيباً في الزواج عَلَى ان هذه السدود الطفيفة لا تقف في طريق تيار المدنية الجارف ولا امل لنا بتزييد النفوس بتكثير المواليد ولكن هنالك طريق واحد لتلافي الامر وهو تقليل فتك الاوبئة فقد سعت الحكومات الراقية جهدها في هذا الامر واسفرت المسئلة عن نجاح عظيم فان الاحصاءات ترينا ان الوفيات في تناقص وهذا لا يكون الا اذا اعتني بالامور الصحية العمومية فجميع الحكومات الراقية تسعى لتوسيع الشوارع وان تكون البيوت مبنية عَلَى القواعد الصحية مع الاعتناء بالنظافة وتطهير المحلات القذرة والوقوف في وجه الاوبئة ثم سعت الى نشر هذا العلم في المدارس فاصبح حفظ الصحة علماً قائماً بنفسه يدرس في المدارس الابتدائية والثانوية وبنت المستشفيات عَلَى اختلاف انواعها وفتحت مجالاً للمسابقة في ميدان الطبابة فكم من امراض كانت تفتك بالبشرية لم نكن نعلم سببها اما اليوم فالتقدم الطبي ظاهر لدى الجميع لا سيما في العمليات الجراحية فقد تفننوا في الجراحة الى درجة يحار العقل فيها

اسئله

=١= ماهي علاقة ازدياد النفوس بعلم الاقتصاد =٢= ما هي نظرية مالتوس =٣= الى كم دليل استند مالتوس في اثبات رأيه =٤= كيف تفسد دليله الاول =٥= كيف تدحض دليله الثاني =٦= هل يجب ان نساعد الضعفاء =٧= في اي البلاد تزداد النفوس بكثرة في الراقية ام في المتأخرة =٨= ما هي الاسباب العاملة عَلَى قلة الزواج وقلة النسل (٩) من افرط من الامم في هذه المسئلة

وما هي عاقبة تلك الامة «١٠» هل يمكن تلافي الامر من باب الترغيب في الزواج «١١» ما هي الطريقة الثانية التي اعتمد عليها لتكثير النفوس

الدرس السابع والعشرون

المهاجرة والاستعمار

يكثر عدد النفوس في بعض البلاد الى درجة تضيق باهلها وتتأخر تلك البلاد بحكومتها واعمالها فتقل موارد الرزق ففي مثل هذين الحالين يحتاج بعض الناس الى مفارقة اوطانهم طلباً للرزق والمهاجرة امر مفيد اقتصادياً لانه مفتاح عظيم لابواب الثروة فتستفيد بذلك البلد المهاجر منه بتقليل العمال المشتغلين في نوع واحد من العمل اذ يكون عددهم فوق الحاجة ويستفيد البلد المهاجر اليه بازدياد عدد اهله فيزداد السعي وتكثر الثروة وبعضهم يرى في المهاجرة خسارة عَلَى البلاد المهاجر منها لانها تفقد قسماً كبيراً من شبانها وهم راس مالها وقد تطيب لهم الاقامة في ديار الغربة فلا يرجعون الى الوطن وحينئذ تكون الخسارة اعظم وبعضهم يرى ان هذا الضرر يلحق بالبلاد المهاجر اليها اذا كان المهاجرون من الجناة او المرضى او الفقراء الكسالى فلا تستفيد منهم غير العدوى بكثرة الجنايات وتمتلىء عندها المستشفيات ويكثر المستعطون اما اذا وضعت مراقبة عَلَى المهاجرين لتمنع مثل هؤلاء من دخول بلادها فتكون قد نجت من الضرر اما من جهة البلاد المهاجر منها فاذا كان المهاجرون قد تركوا بلادهم لكثرة سكانها وضيق المعيشة فيها فلا تكون تلك البلاد قد خسرت

لانها بالمهاجرة تكون قد وجدت عملاً جديداً لافرادها فيصبحون بعد حين اغنياء ثم انهم ينشرون لسانهم وعاداتهم في تلك البلاد ويكثر نسلهم فيها مع حفظهم جنسيتهم وتابعيتهم فيكون بذلك قد اتسع نطاق تلك الحكومة وكثر نفوذها اما اذا كان المهاجرون هاربين من جور الحكومة في بلادهم او تأخر الصناعة والتجارة فيها مع سعة الارض وجودتها فهذه المهاجرة مضرة بتلك البلاد لانها تمسي بعد حين بوراً وتنقرض رويداً رويداً واصلاح الحالة وبقاء اهلها فيها انفع لها سياسةً واقتصاداً والاراء في هذا الموضوع كثيرة متضاربة

اسئلة

«١» ما هي اسباب المهاجرة «٢» متى تكون نافعة ومتى تكون مضرة

تمرين

اكتب بتفصيل عن المهاجرة
في بلادنا وهل هي من الضارة او النافعة

القسم الثالث

تداول الثروة

الدرس الثامن والعشرون

المبادلة : تقدم فيما سبق كيف نستحصل الثروة ثم قسمناها الى مواردها الطبيعية فاخذت الطبيعة حصتها والسعي حظه ورأس المال نصيبه والمتعهد ما يستحقه ولكن لا يمكن ان تبقى في يد اصحابها لاننا قدمنا ان الانسان لا يمكنه استيفاء حاجاته كلها بنفسه فيختص بتحصيل نوع من الاحتياجات

واختصاصه بنوع واحد منها يضطره ان يحصل اكثر من احتياجه الى ذلك النوع فيضطر حينئذ ان يعرض ما عنده عَلَى المحصلين للانواع الاخرى من الحاجات فياخذون حاجتهم منه ويأخذ احتياجهُ منهم وعَلَى هذه الصورة تتداول الثروة بين الافراد والقيمة في هذا الباب اساس التداول وهذه تسير تحت قانون « العرض والطلب »عَلَى ان الثروة تكثر بكثرة التداول وكلما امكن الانسان ان يتقدم في هذا المضمار يزداد نمو ثروته وهذه المسئلة يعرفها تماماً التجار لانهم هم القابضون عَلَى دولاب التداول فكلما امكن التاجر بيع ما عنده بوقت قريب واحضار غيره مكانه وبيعه ايضاً زاد الربح ونمت الثروة ٠

المبادلة اساس التداول وتاريخها في البشرية قديم يرجع الى اول يوم شعر الانسان باحتياجه الى غيره وبدأ هذا الحس يرتقي بتنوع الحاجات ٠ ويوجد باعث آخر يبعث القوم عَلَى تعميم المبادلة وهو اختلاف الاقليم ومعلوم ان الاقاليم ليست واحدة في كل الارض فنواتج اوروبا غير نواتج افريقيا وقس عَلَى ذلك وقد اكتسبت المبادلة صوراً متعددة ولم تبق عَلَى شكل واحد واقدمها مبادلة الشيء بالشيء وسمي troc لانه لم يكن قد اصطلح في ذلك الزمن عَلَى اتخاذ شيء مقياساً في المبادلة ثم صارت مبادلة الاشياء بالخدمات ومثاله ما ياخذه الزارع من النواتج ثمن خدمته ثم تبودلت خدمة بخدمة فصار الحائك يحيك للبناء ثوباً والبناء يبني له بيتاً ويتضح مثل هذا التعامل في القرى ففي بعضها ياخذ الاساتذة من التلاميذ بدل التحصيل حبوباً وغيرها والواعظ او الشيخ يعظ القوم ويرشدهم وهم يحرثون له ارضه ثم ان القوم ارتقوا من هذه

المبادلة الى ارقى منها لان في هذه محاذير كثيرة اذ يضطر الانسان ان يفتش عن حاجاته واحدة واحدة عند اصحابها و يعرض عليهم ما عنده ليستو في حاجاته وربما لا يرضى اولئك وربما كان الشيء الذي عنده يفسد بطول الزمن فتكون الخسارة عليه عظيمة ولذلك اضطر القوم الى ايجاد شيء يتخذونه مقياساً واحداً لتحديد قيم الاشياء وهذا هو النقد. وسنوفي شرحه في كلامنا عن المسكوكات .

اما قيمة الشيء فلا تنتج عن كونه ذا فائدة فقط فالفائدة وحدها لا تلد القيمة اذ الهواء افيد شيء لان انقطاعه دقيقة واحدة يقضي عَلَى حياة العالم اجمع ومع ذلك لا قيمة له بل قيمة الشيء تحصل من اجتماع ثلاثة اشياء الفائدة والسعي والندرة فبمقدار ما يزداد السعي لذلك الشيء تكون قيمته والندرة اكبر موءثر لانها قد ترفع قيمة الشيء الى درجة لا يصدقها السامع فصورة واحدة من عمل بعض الرسامين المشهورين او نسخة من كتاب كتبت بخط احد الفلاسفة تساوي الملايين عَلَى ان هذه كلها تسير تحت جناح قانون « العرض والطلب » وهذا يختلف بالنسبة الى الزمان والمكان ثم انه يوجد موءثرات اخرى تساعد عَلَى نزول قيمة الاشياء وصعودها منها تقدم المدنية وبذلك تتقدم الصناعة والتجارة فيخف القحط وتقل المصائب الطبيعية لان هذه من اكبر الاسباب لنزول الاشياء وصعودها دفعة واحدةً ثم ان لعادات القوم تأثيراً عَلَى قيمة بعض الاشياء وهذا ما يسميه العامة (الموده) ففي هولاندا كسب بائعو زهرة النرجس الوفاً من الفرنكات لان القوم تفاخروا باحرازها

وامثلة هذه كثيرة امام اعيننا على ان العامل الاكبر والاخير هو مصارفات التحصيل فكلما قلت المصارفات الاستحصالية استطاع اصحاب الاشياء بيعها بقيمة اقل والمسابقون اليوم في مضمار الحياة الاقتصادية قلما يطرقون غير هذا الباب خذ مثالاً المزاحمة اليوم بين الصنائع الانكليزية والالمانية فلا يخترع الانكليز نوعاً من المنسوجات او غيرها الا وترى المخترعين الالمان قد اخذوا بدرسه ولا يمضي وقت قليل حتى تأتينا المعامل الالمانية بقيمة ارخص من الاسعار الانكليزية باختراع طرق تخفف من المصارفات الاستحصالية وللاستغناء عن الشيء دخل في ذلك فالحاجة التي تسد باحد شيئين متماثلين لا يمكن معها الحذر كثيراً من نزول القيمة وصعودها لان القوم يمكنهم الاستغناء عن الواحد باقامة الاخر مقامه فيقل طلبه فيعود الى قيمته الاولى ·

* * *

اسئلة

«١» عن اي شيء يبحث القسم الاول من علم الاقتصاد «٢» عن اي شيء يبحث القسم الثاني «٣» ما هو موضوع القسم الثالث «٤» لماذا يضطر الافراد الى مبادلة بعضهم «٥» لماذا تضطر البلاد الى مبادلة بعضها (٦) هل كانت المبادلة قديماً بالنقود (٧) ما هي الصفات التي تجعل الاشياء ذات قيمة *٨* هل يصح ان يكون السعي المصروف لاستحصال الاشياء سبباً في قيمتها *٩* بماذا يجب ان يقترن السعي *١٠* متى يستطيع التاجر تنزيل قيمة الاشياء *١١* باي واسطة يمكن التاجر ان يربح اكثر بكثرة المداولة مع ربح قليل او بقلتها مع ربح كثير

الدرس التاسع والعشرون

المسكوكات

رأى القاريء ان التعامل بمبادلة الاشياء امر صعب جداً لا سيما في بعض الاشياء التي لا يمكن تقسيمها مثلاً رجل عنده اكسية يحتاج الى فرس اوجمل فقياس الجمل بالاكسية وتقدير النسبة بينهما من الامور الشاقةوالمحتملة الغلط والتشويش فالرجوع الى شي واحد يؤخذ قياساً للاشياء كلها امر ضروري فاصطلحت كل امة عَلَى شيء في ذلك فبعضهم اتخذ المترقياساً للطول وبعضهم الذراع واليرد ثم مقياس الوزن كالرطل والقنطار وغيرها وتعارفت تلك الامم وتواضعت عَلَى النسبة بين مقاييسها فيمكننا تحديد الامتار بالاذرع والاذرع باليردات بكل سهولة واهم من ذلك تعيين القيمة فاخترعت النقود ولم يكن لها قيمة بنفسها في باديء الامر بل كانت كمقياس للعدد ثم تدرجت بعد ذلك وصارت تعد مالاً وثروة كباقي الاشياء التي لا تحصل بين ايدينا الا بالسعي مع راس المال واتخذ القوم قديماً الحديدوالرصاص وغيرهامن المعادن مقياساً ولم تكن النقود مطبوعة بطابع الحكومة ثم استحسن القوم ان تكون من الذهب والفضة لصبرهما وعدم فسادهما بطول الزمان وارتأوا ان تطبع بطابع الحكومة

الذهب والفضة :

نبحث الان عن الشروط التي يجب ان تكون في المعدن ليصح ان يكون نقداً. يشترط ان يكون ذلك المعدن صالحاً للزينة والصناعة ايضاً لكيلا يحصل

تاثير عَلَى النقد اذا كثر او قل المستحصل منه فاذا كثر يصرف للزينة فلا يبتذل النقد وان قل تحول الزينة الى نقد بسبكها ثانية و يشترط ان يكون متجانساً فقطعتان من الالبسة تختلفان اما القطعتان من الذهب او الفضة فلا تفترق الواحدة عن اختها اذا كانتا من عيار واحد و يشترط ان يكون المعدن بعيداً عن تاثير الجو مهما امكن لكي لا تتغير قيمته وان يكون غالي الثمن خفيف الحمل ليسهل تداوله ونقله من مكان الى آخر . ومن الشروط المهمة ان لا يحصل خلل بقيمة المعدن اذا قسمناه فيبقى مجموع قيم القطع الصغيرة مساوياً لثمن القطعة قبل التقسيم لحجر الزمرد او الماس مثلاً اذا قسمت الى قطعتين فثمن القطعتين ليس كثمن القطعة التي قسمت اليها اما الذهب والفضة فلو سحقناهما سحقاً لما تغير ثمنهما . ويشترط ان يكون تمييزه سهلاً اذا خلط به غيره . ومن هذه الشروط تتبين حكمة ترجيح الذهب والفضة عَلَى كل معدن سواهما لأن هذه الشروط تنطبق عليهما كل الانطباق وهذه هي الحكمة في اتفاق جميع الامم عَلَى استعمالها للنقد

النقد وعياره وطابع الحكومة : ثم لاجل انتساق التعامل يشترط تعيين الوزن والعيار وهذا الامر صعب جداً اذا رجع الى الافراد او الجمعيات ولذلك لم يكن بد من الرجوع الى الحكومة وهذا هو السبب في ان الحكومات تتولى بنفسها ضرب النقود وتعيين مقدارها ووضع اسم لكل قطعة منها كالليرة والفرنك والريال وغيرها عَلَى ان العيار ليس واحداً في جميع الحكومات بل كل حكومة عينت عياراً مخصوصاً ففي فرنسة مثلاً عيار الذهب والفضة المستعملين

في النقود تسعمائة في الالف اما دولتنا العثمانية فعيار الذهب ٩١٦و ٦٦و٠ والفضة عيارها ٨٣٠و٠ ولا تبيع الحكومة النقد بقيمته الحقيقية بل تضم الى ذلك نفقات الضرب فتضم في الذهب راحداً في المئة وفي الفضة قرشين وتسعة وعشرين بارة

قيمة النقد الصغير : يوجد ايضاً نقود صغيرة للتعامل في الامور الصغيرة وهذه النقود تعمل من النحاس والنكل والفضة على ان قيمتها في التعامل اكثر من قيمتها الحقيقية بكثير وهذا ليس واحداً في كل الحكومات على ان القيمة التي تربحها الحكومة من النقود الصغيرة تصرفها لضربها ثانيةً لان هـذه يمحي طابعها بكثرة المعاملة فالحكومة ملزمة باخذها وضربها ثانية

***

اسئلة

(١) لماذا رأى القوم صعوبة في مبادلة الاشياء ببعضها «٢» هل مقياس الطول واحد في جميع الامم «٣» ما هو مقياس الطول عند العثمانيين ، عند الفرنساو بين عند الانكليز «٤» هل مقياس الوزن واحد في جميع الامم «٥» هل وضعوا قاعدة لتحويل المقاييس الى بعضها «٦» لماذا اتفقت كل الامم على استعمال الذهب والفضة لتعيين قيمة الاشياء واذكر كل الصفات التي يجب ان تكون للنقد «٧» لماذا تطبع الحكومة النقد بطابعها «٨» هل تبيع الحكومة النقد للقوم بقيمته الحقيقة —٩— هل النقود الصغيرة من الذهب والفضة ايضاً —١٠— هل قيمتها الحقيقة مساوية لقيمتها في المعاملة —١١— اذا امحت طوابع هذه النقود فهل تجبر الحكومة على طابعها ثانية

الدرس الثلاثون

المقاييس

يوجد اليوم طريقتان في تحديد قيمة النقد فبعض الحكومات قد حددت نسبة بين الذهب والفضة وبعضها لم تعين نسبة مخصوصة . ويوجد اختلاف عظيم في الاراء في هذه المسئلة : والاغلبية اليوم آخذة في تخطئة استعمال المقياسين اي تحديد النسبة بين الذهب والفضة لان استعمال المقياسين يتوقف على ثلاثة شروط لازمة : الاول ان توجد بين الذهب والفضة نسبة ثابتة قانونية . والثاني ان يكون اعتبار المعدنين في المعاملة واحداً . والثالث ان تدفع الخزينة ثمن الذهب والفضة لكل ما يعرض عليها من المسكوكات فاذا تم هذا وقبل فان محاذيره كثيرة اهمها ان قيمة الذهب والفضة ليست ثابتة فلو فرضنا ان النسبة المعينة قانوناً من الذهب والفضة هي كنسبة ١ : ١٥ ثم كثرت حاصلات الفضة في سنة من السنين فاصبحت نسبتها الحقيقية مع الذهب كنسبة واحد ونصف الى خمسة عشر فيأخذ بعضهم الفضة الى الحكومة ويستعيض عنها ذهباً وعكس ذلك اذا انزلت قيمة الذهب لان الحكومة ملزمة بالشراء وكثيرون اليوم يتاجرون بهذه التجارة ويربحون ارباحاً عظيمة وقيمة الفضة اخذة في النزول ففي الازمنة السابقة كانت النسبة ١ : ١٠ او ١ : ١٢ وفي القرن الثامن عشر نزلت الى ١ : ١٥ : ١٦ و١٧ وفي النصف الاخير من القرن التاسع عشر نزلت الى ١ : ٣٤

ان انكلترة والمانية والفلمنك وروسية واسوج ونروج آخذات بطريقة

في النقود تسعمائةفي الالف اما دولتنا العثمانية فعيار الذهب٦٦و ٩١٦و٠ والفضة عيارها ٨٣٠و٠ ولا تبيع الحكومة النقدبقيمته الحقيقيةبل تضم الى ذلك نفقاتالضرب فتضم في الذهب راحداً في المئةوفيالفضةقرشينوتسعة وعشرين بارة

قيمة النقد الصغير : يوحد ايضاً نقود صغيرة للتعامل في الامور الصغيرة وهذه النقود تعمل من النحاس والنكل والفضة عَلَى ان قيمتها في التعامل اكثر من قيمتها الحقيقية بكثير وهذا ليس واحداً في كل الحكومات عَلى ان القيمة التي تربحهاالحكومةمن النقود الصغيرة تصرفها لضربها ثانية لان هـذه يمحي طابعها بكثرة المعاملة فالحكومة ملزمة باخذها وضربها ثانية

***

اسئلة

(١) لماذا رأى القوم صعوبة في مبادلة الاشياء ببعضها «٢» هل مقياس الطول واحد في جميع الامم «٣» ما هو مقياس الطول عند العثمانيين ، عند الفرنساوبين عند الانكليز «٤» هل مقياس الوزن واحد في جميع الامم «٥» هل وضعوا قاعدة لتحويل المقاييس الى بعضها «٦» لماذا اتفقت كل الامم عَلَى استعمال الذهب والفضة لتعيين قيمة الاشياء واذكر كل الصفات التي يجب ان تكون للنقد «٧» لماذا تطبع الحكومة النقد بطابعها «٨» هل تبيع الحكومة النقد للقوم بقيمته الحقيقة —٩— هل النقود الصغيرة من الذهب والفضة ايضاً —١٠— هل قيمتها الحقيقة مساوية لقيمتها في المعاملة —١١— اذا امحت طوابع هذه النقود فهل تجبر الحكومة عَلَى طبعها ثانية

الدرس الثلاثون

المقاييس

يوجد اليوم طريقتان في تحديد قيمة النقد فبعض الحكومات قد حددت نسبة بين الذهب والفضة وبعضها لم تعين نسبة مخصوصة . يوجد اختلاف عظيم في الاراء في هذه المسئلة : والاغلبية اليوم آخذة في تخطئة استعمال المقياسين اي تحديد النسبة بين الذهب والفضة لان استعمال المقياسين يتوقف على ثلاثة شروط لازمة : الاول ان توجد بين الذهب والفضة نسبة ثابتة قانونية . والثاني ان يكون اعتبار المعدنين في المعاملة واحداً . والثالث ان تدفع الخزينة ثمن الذهب والفضة لكل ما يعرض عليها من المسكوكات فاذا تم هذا وقبل فان محاذيره كثيرة اهمها ان قيمة الذهب والفضة ليست ثابتة فلو فرضنا ان النسبة المعينة قانوناً من الذهب والفضة هي كنسبة ١ : ١٥ ثم كثرت حاصلات الفضة في سنة من السنين فاصبحت نسبتها الحقيقية مع الذهب كنسبة واحد ونصف الى خمسة عشر فيأخذ بعضهم الفضة الى الحكومة ويستعيض عنها ذهباً وعكس ذلك اذا انزلت قيمة الذهب لان الحكومة ملزمة بالشراء وكثيرون اليوم يتاجرون بهذه التجارة ويربحون ارباحاً عظيمة وقيمة الفضة اخذة في النزول ففي الازمنة السابقة كانت النسبة ١ : ١٠ او ١ : ١٢ وفي القرن الثامن عشر نزلت الى ١ : ١٥ : ١٦ و١٧ وفي النصف الاخير من القرن التاسع عشر نزلت الى ١ : ٣٤

ان انكلترة والمانية والفلمنك وروسية واسوج ونروج آخذات بطريقة

المقياس الواحد واليابان ايضاً من هذا القبيل .

اما فرنسة وبلجيقا وايتاليا واسويجره فهي آخذة بطريقة المقياسين لانه يوجد بين هذه الحكومات اتحاد بهذا الخصوص معروف باتحاد اللاتين فبموجب هذا الاتحاد تقرران يكون عيار نقود الفضة ٨٣٥و٠ وان لا يضرب اكثر من خمسة فرنكات على العموم للرجل الواحد ثم اخيراً الغت هذا القرار في سنة ١٨٩٧ باجتماع مندوبيها لمحاذير كثيرة وقفت لهم .

اما في العثمانية فاستعمال الفضة والذهب بقي جارياً الى سنة ١٢٩٦ وبما ان النسبة لم تكن محددة بين الاثنين ففي المعاهدات كان يعين نوع العملة وفي سنة ١٢٩٦ نشرت قانوناً حددت فيه النسبة فحددت كل ليرة بعدد من المجيدي وكانت قيمته عشرين قرشاً ثم نزلت قيمة الفضة فنزلت قيمة المجيدي الى تسعة عشر قرشاً وهذا جدول فيه عيار النقود في الحكومة العثمانية

...

نقود الذهب

القيمة	درهم	قيراط	عيار
٥٠٠ قرش	١١	٤	٩١٦٦٦و٠
٢٥٠ »	٥	١٠	»
١٠٠ »	٢	٤	»
٥٠ »	١	٢	»
٢٥ »	..	٩	»

نقود الفضة

القيمة	درهم	قيراط	عيار
٢٠ قرش	٧	٨	٠٫٨٣٠
١٠ «	٣	١٢	« «
٥ «	١	١٤	« «
٢ «	٠	١٢	« «
١ «	٠	٦	« «
٢٠ باره «	٠	٣	« «

عَلَى ان الحكومة الفقيرة المتبعة القياس الواحد لا يمكنها ان تتخذ الذهب قياساً فهي مضطرة الى اتخاذ الفضة المخلوطة وهذا متخذ اليوم في بلاد الهند ٠ لكن اتفق اغلب الاقتصاديين عَلَى ترجيح الذهب عَلَى غيره

اسئلة

(١) هل يوجد نسبة معينة بين الذهب والفضة (٢) ما هو المقياسين (٣) ما هي شروطه الثلاثة (٤) ما هي محاذيره (٥) اية الحكومات اتخذت المقياس الوحدوايها اتخذت المقياسين (٦) عَلَى اية طريقة سارت الحكومة العثمانية (٧) هل يمكن الحكومة الفقيرة اتخاذ الذهب مقياساً =٨= ما هو المقياس الذي اتخذته حكومة الهند

تمرين

اقرأ القسم الثاني من علم الاقتصاد وافهمه جيداً ثم لخص النصف الاول منه كتابة باختصار

الدرس الحادي والثلاثون

الاعتبار

تاثيره في التجارة ، انواعه ، السندات التجارية:

قلنا ان اساس المعاملة مبادلة الاشياء باشياء تساويها او نقود بقيمتها ولكن قد لايتيسر في الغالب للمتبادلين مثل هذه المبادلة الوقتيه فيضطر احدهما ان يؤجل ما يجب عليه دفعه الى سنين وهذا هو الغالب في المعاملات الاقتصادية وهو ما يسمى بالمعاملة الاعتبارية فانه تقوم الثقة مقام الدفع المعجل .

والاعتبار يكون عَلَى ثلاثة اوجه : الاول الاعتبار الشخصي وهو ان يثق الرجل بالرجل استناداً عَلَى ناموسه اوشرفه وهذا اساس اكثر المعاملات اليومية ولولاه لماصبر العامل لآخر اليوم والشهر لياخذ اجرته ولما صبر البائع عَلَى المشتري الى حين ليدفع جملة ما عليه وامثلة هذا المعاملة كثيرة جداً وفيها تهلكة ومحاذير اهمها انه قد لايتيسر لبعضهم دفع ما عليه حقيقة او يتخذ مثل هذه الثقة واسطة لنهب اموال القوم ولكن النفع الذي تولده هذه المعاملة باسراع حركات المعاملات تقوم مقام هذا المحذور الذي يدفعه التيقظ .

ثم تتلو هذه معاملة اعتبارية اخرى وهي المعاملة الرهنية وهي ان يؤمن الدائن عَلَى دينه بوضع شيء عنده يساوي قيمة الدين وهذه المعاملات كثيرة الوقوع وتكون عَلَى الغالب من الفقير الى الغني وتكون صورة الانتفاع من العقار المرهون عَلَى وجهين اما ان يعود نفع المرهون الى صاحب الرهن ويدفع الربا عن قيمة ما ياخذ او ان يعود النفع الى الدائن فيقوم ذلك مقام الربا

النوع الثالث الاعتبار التجاري : تقوم الاوراق التجارية عَلَى اختلاف انواعها مقام المال وبالطبع لا يكون ذلك الا بين تاجرين فتكون الثقة بالثروة الموجودة عند كل منهما وقد يكون السند التجاري بين عامل وتاجر لان كثيرين لهم ثروات قليلة او لهم ثروة وافرة لا يتمكنون من تشغيلها فيعهدون بها الى قوم لهم اختصاص بتدوير الاموال و ياخذون بالقيمة مع الربا سنداً وتكون العهدة في استثمار المال عَلَى المديون وهذا يجب ان يكون له ثروة ايضاً او من الافراد الذين اشتهروا بالذكاء والنشاط والصدق عَلَى انه قد عُقدت في العصر الاخير شركات تتولى مثل هذه الاعمال فتستقرض هذه الاموال وتشغلها عَلَى حسابها وكما يكون الاعتبار بين فرد وفرد يكون ايضاً بين حكومة وحكومة وهذا اساس الديون العمومية وسنتكلم عنه فيما بعد

الاوراق التجارية : هذه الاوراق متعددة باختلاف انواع المعاملات فمنها السند العادي وهذا يكون من المديون الى الدائن يذكر فيه الدين واسم الدائن والمديون وتاريخ الاخذ وتاريخ الدفع وقيمة الربا وفي نهاية المدة المعينة ياخذ صاحب الدين ماله بموجب هذا السند عَلَى ان هذه المعاملة صعبة فقد لا يتيسر لصاحب السند ان يذهب بنفسه ولذلك وضع التجار سنداً آخر يكون باسم حامله فتدفع القيمة للرجل الذي بيده ذلك السند وهنا يوجد محذور آخر وهو ضياع السند وسرقته فيتمكن اللص بذلك باخذ القيمة ولذلك اصطلحوا ان يكون السند لامر صاحبه ثم يجيره هذا لاسم حامله ويكتب عَلَى ظهر السند « حولته لاسم فلان ويختمه بختمه وبهذه الواسطة يدفع

الخطر وتكون المعاملة اسهل لان بعض السندات قد تكون وعدتها الى سنة او ثلاثة اشهر ولا يستطيع صاحب الدين الصبر هذه المدة فيحوله الى رجل آخر فيدفع له المال ويخصم له مقابل الدفع المعجل شيئاً وهذا النوع اكثر السندات تعاملاً ومن هذه الاوراق البوليسة وهذه مثل السند المتقدم ولكن ذلك اكثر ما يكون في البلد الواحد وهذه تكون بين البلدين لانه يتعذر بعض الاحيان ارسال النقود من بلدة الى اخرى فيحول المريد ارسال المال تاجراً آخر له معه حساب ليدفع في ذلك البلد المال المعهود للمرسل باسمه البوليصة ولا تعتبر هذه مقبولة الا بعد ان يوقع عليها بالقبول التاجر الثاني في البلد البعيد

اسئلة

(١) ماهو الاعتبار في عرف الاقتصاديين (٢) هل يمكن الاستغناء عنه *٣* على كم نوع يكون —٤— ما هي محسنات الاعتبار الشخصي ومحاذيره وكيف تتلافى *٥* ما هي المعاملة الرهنية اوضحها جيداً —٦— ما هو الاعتبار التجاري —٧— كم نوعاً الاوراق التجارية —٨— اي السندات اقل خطراً واسهل تعاملا *٩* ما هو الفرق بين السند والبوليسة

تمرين

اكتب صورة سند لزيد على عمرو بقيمة عشرة الاف قرش والوعدة لثلاثة اشهر

الدرس الثاني والثلاثون

البنوك

تنحصر اعمال البنوك على الغالب في ثلاثة امور الاول الدين فتدين مالها

بالربا لتجار معروفين بسند او بحساب جارٍ يكون بينها وبين ذلك التاجر وينظر هذا الحساب كل ثلاثة او ستة اشهر وقد تقرض مالاً لغير التجار مقابل رهن املاك او غيرها من العقارات وهي تستدين ايضاً فتكون عبارة عن مجمع عام للثروات الصغيرة والكبيرة حتى ان بعضها صارت تقبل من الرجل الى حد خمسة وعشرين قرشاً · وهي تدفع ربا لمن يدينها اذا كان طلبهم لمدة معينة اما اذا كان الدفع عند الطلب فلا تدفع عنها ربا وهذه المعاملة تكون عَلَى البنك بصورة الحساب الجاري ايضاً فكلما اقتصد احد شيئاً سلمه للبنك ليضم الى دينه الاول والفرق بين هذا الحساب والحساب الجاري مع التاجر ان التاجر اذا احتاج فوق ماله عند البنك ياخذ علاوة ويدفع الربا للبنك اما الثاني فلا يعطيه البنك اكثر مما له اذا طلب لعدم الثقة ويدخل تحت هذا خصم الاوراق التجارية بانواعها ايضاً ووظيفتها الثانية نقل الاموال وقد اتسع هذا التعامل اليوم فالفرد الواحد يعامل افراداً متفرقين في انحاء البلاد فالبنوك تكون واسطة لارسال الدراهم بالحوالة عَلَى بنك آخر لها معه حساب جارٍ او عَلَى شعبها وهذه ما يسميه التجار (الشك) ووظيفتها الثالثة حفظ الامانات عَلَى اختلاف انواعها وتاخذ مقابل ذلك شيئاً متفقاً عليه

البانقنوط : هذه عبارة عن سندات تستعملها البنوك مقام النقد ذات قيم مختلفة وقيمة هذه الاوراق اكثر مما في الصندوق وهذه الزيادة هي كدين يكون قد استقرضه البنك من افراد غير معينين ولا يجوز للبنوك ان تتصرف بالامانات بل يجب ان يكون لها مال احتياطي لتدفع حين الطلب كل ما عليها وفوائد هذه

الاوراق (البانقنوط) كثيرة منها انها اسهل نقلاً واخف حملاً وتبقى الاموال الحقيقة محفوظة في صندوق البنك لاخوف عليها من السرقة والضياع بالتعامل واذا فقد احد الحاملين هذه البانقنوط فيتضرر هو بنفسه فقط ولا تنقص ثروة الامة لان الاموال محفوظة في الصندوق والفرق بين البانقنوط والسندات التجارية ان البانقنوط يكون باسم حامله فقط ولا يجير من اسم رجل لاسم آخر ثم ان قيمة البانقوط تؤدى حين الطلب اما تلك فاكثرها تكون لوعدة ثم ان السندات الانفة قد تفقد حقها بمضي مدة معلومة اما هذه فقيمتها ثابتة بتحول الزمان ٠

يعترض بعضهم انه لايحق اصدار مثل هذه الاوراق الا للبنوك الدولية لان هذه تقوم مقام النقد وضرب العملة من حق الحكومة وحدها ولكن هذا الاعتراض ليس صحيحاً لانه لايزال فرق كبير بين هذا وتلك فالنقد مبادلته وتداوله بالالزام اما هذه فلا يمكننا ان نلزم احداً باستيفائها مقام النقد

٠ ٠ ٠

اسئلة

١ ما هو البنك (٢) ما هي وظيفة البنك الاولى (٣) ماهي وظيفته الثانية *٤* ما هي وظيفته الثالثة *٥* ما هو الشك *٦* ما هي اوراق البانقنوط =٧= هل يجوز للبنك ان يتصرف بالامانات =٨= ما هي فوائد البانقنوط =٩= ما هو الفرق بين البانقنوط والسند =١٠= ما هو الفرق بين البانقنوط والنقد ٠

الدرس الثالث والثلاثون

البنوك : اقسامها ، البنوك الكبيرة ، بنك انكلترة ، بنك المانية ، بنك فرنسة ، بنك روسيه ،

تقسم البنوك عَلَى اختلاف انواعها الى ثلاثة اقسام كبيرة البنوك الرسمية و بنوك المساهمة والبنوك الخصوصية فالبنوك الرسمية تضع الحكومة رأس مالها وتديره هي رأساً واحسن مثال لذلك بنك روسيا و بنوك المساهمة عَلَى نوعين نوع بصورة اسهم ولكن يكون للحكومة النفوذ الاكبر فيه ونوع يكون بالمساهمة الاعتيادية ولا تاثير للحكومة عليه اما البنوك الخصوصية فيكون الواحد منها مؤسساً من قبل فرد او بعض الافراد وهذا يعامله القوم اكثر من البنكين الاولين لقلة التكلف والمعاملة البسيطة عَلَى ان الاولين يمتازان عن هذا بتدقيق حساباتهما بصورة رسمية وكل سنة تنشر خلاصة الحساب وصورته ليطلع عليه الجميع وهذا يسمى في عرف التجار (بلانجو) عَلَى ان بعض البنوك الخصوصية في اوروبا تسير ايضاً عَلَى هذه الخطة فتنشر بلانجو في كل سنة لتزداد ثقة القوم بها ويكثر التعامل معها

البنوك الكبيرة: يوجد قسم من البنوك تؤسس بمال الحكومة كما قدمنا او ان الحكومة تعاملها كثيراً وتراجعها في اكثر اعمالها المالية وتمنحها لاجل ذلك بعض الامتيازات عَلَى غيرها ليكثر التعامل معها والبنوك الرسمية التي ذكرناها تاسست عَلَى هذه الصورة ·

بنك انكلترا : هذا اكبر بنك في الدنيا اليوم فليس هو صندوق انكلتره وحدها بل هو صندوق العالم العمومي فتاتيه الاموال والذهب من اطراف العالم ومع ذلك ليست الاموال الموجودة في صندوقه بكثيرة بل اكثرها في التعامل وهذا البنك من النوع الاول . وفي انكلترة بنوك صغيرة وهي اصل توزيع الاعتبار ورأس مال الواحد منها لا اقل من ١٤٥٠٠٠٠٠ ليرة انكلترة ويقسم راس ماله الى سندات كل سند بمئة ليرة اما اصدار البانقنوط فكان اولاً من امتيازات البنك الرسمي ثم بدأت بقية البنوك تحصل عَلَى هذا الامتياز واحداً فواحداً

بنك فرنسه : هو بنك لاصحاب البنوك فيحفظون اكثر اموالهم الاحتياطية فيه ويسوي الحسابات ما بينها واذا وقع احد هذه البنوك بازمة مالية يخصص له قسماً من الاوراق لسد عجزه وكما ان الحكومة تعين الناظر والمعاونين فيه كذلك هي تجدد مدة امتيازه واصدار اوراق البانقنوط عائد لهذا البنك فقط وتبلغ قيمة هذه الاوراق المخرجة خمسة مليارات ونصف فرنك

بنك المانيا : راس مال هذا البنك من نوع المساهمة الان ادارته محصورة بالحكومة فمجلس الادارة والاعضاء كلهم تعينهم الحكومة ولذلك يعد ايضاً من النوع الاول اي البنوك الرسمية وحسابا ته تصدق من قبل الحكومة في كل سنة كما تصدق حسابات بقية دوائرها وراس ماله يبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠ مارك ويوجد في المانيه ثمانية بنوك ايضاً لها الحق باصدار البانقنوط والتحويلات غير ان هذا الامتياز آخذ في التناقص فيترك هذا الحق للبنك الرسمي فقط

وهذا البنك معفى من الرسوم ويخرج تحويلات بقيمة [illegible]
فقط واذا اصدر علاوة فانه يدفع عن الصادر رسماً واعمال [illegible]
اكثرها في تسوية الحسابات واشتغاله بالمعاملات الاعتبار يه قليل

بنك روسيه : رأس مـاله من الحكومة وترجع امور ادارته الى ناظر المالية رأساً واكبر وظيفته تسوية التحويلات الجارية في داخل روسيـا لان استعالها اجباري من طرف الحكومة و يجب ان يكون في صندوق هذا البنك ذهب بقيمة الاوراق دائماً :

اسئلة

—١— الى كم قسم تقسم البنوك =٢= بماذ تمتاز البنوك الرسمية على غيرهـ =٣= ما هو « البلانجو » ٤ تكلم مـا تعرفه عـن بنك انكلتره الرسمي =٥= تـكلم ما تعرفه عن بنك فرنسه الرسمي *٦* تـكلم ما تعرفه عن بنك المانيا الرسمي =٧= تكلم ما تعرفه عن بنك روسيه الرسمي =٨= اي هذه البنوك الرسمية كل رأس ماله من الحكـومة ·

تمرين

اقرأ القسم الثاني من علم الاقتصاد وافهمه جيداً ثانية ولخص النصف الثاني منه كتابة باختصار

الدرس الرابع والثلاثون

البنك العثماني

تاسس هذا البنك بموجب قانون في ١٦ شعبان سنة ١٢٧٩ (سنة ١٨٦٣ ٤ شباط) واخذ هذا البنك لقب البنك الرسمي وتقررت معاملات الحكومة

معه ويتبع في جميع معاملاته قوانين الدولة العلية وللدولة حق تفتيشه بواسطة ناظر تعينه بالاتفاق مع مجلس الادارة ولا يستطيع البنك ان يجري شيئاً لم يقرره القانون ويوجد محاسب مخصوص للحسابات التي تقع بين الحكومة والبنك وكان راس ماله في اول تأسيسه مليونين وسبعماية الف ليرة انكليزية ولكن قد ابلغ راس ماله الى عشرة ملايين ليرة انكليزية بموجب مقاولة عقدت في ١١ محرم سنة ١٢٩٢ وقسم هذا الراس المال الى خمسمائة الف سهم كل سهم بخمسمائة قرش ولا يوجد بين يدي البنك في التعامل الا نصف هذا المبلغ لان المساهمين دفعوا قيمة السهام بحسب طلب ادارة البنك ومن ٤ آب سنة ١٨٦٣ كان امتياز هذا البنك الى مدة ثلاثين سنة ثم مدد عشرين سنة اخرى وبعدها مددت مدته اثنتي عشرة سنة ايضاً وفي نهاية مدة الامتياز يجب ان يكون في صندوق البنك ذهب بقيمة جميع التحويلات والاوراق التي عليه ومركزه في استانبول وقد تشكلت له شعب برخصة الحكومة في الولايات وله شعب في اوروبا وفي كل البلاد التي للدولة حاجة للتعامل معها

مجلس ادارته : ويتألف مجلس ادارته من سبعة اعضاء اربعة منهم تعينهم الحكومة ويسمى الواحد (ديركتور) ينتخب واحد منهم رئيساً وثلاثة اعضاء ينتخبون ايضاً من الاغنياء الكبار بالاتفاق مع اعضاء الجمعية المالية وكلهم يقيمون في الاستانة واعضاء الجمعية المالية ستة وعشرون عضواً عشرة منهم انكليز يقيمون في انكلترة وعشرة يقيمون في فرنسة وستة يقيمون في اوستريا التحويلات التي يصدرها البنك مع الاهالي بجميع انواع المعاملات التجارية التي

ذكرناها سابقاً كما انه يتعامل مع الحكومة بجميع حساباتها وياخذ منها نصف قرش في المئة والبنك واوراقه معفاة من جميع الرسوم وعلى البنك ان ينشر في نهاية كل شهر جدول معاملاته في ذلك الشهر في جرائد استانبول واذا ظهر اختلاف بين الحكومة والبنك يرجع الناظر فيه الى الحكم واذا انقسمت هيئة الحكم في الحكم الى قسمين متساوين بين متخالفين في الراي يعين لفصل الحكم هيئة حكم ثالثة وجميع الدعاوي والامور التي تتعلق بالبنك ترجع الى محكمة التجارة.

القوائم النقدية: تصدر بعض البنوك الرسمية اوراقاً تقوم تماماً مقام النقد في جميع المعاملات وهذه تفرق عن اوراق البانقنوط المتقدمة بامرين الاول ان هذه تداولها اجباري كما رأينا في البنك الروسي الثاني انه لا يجوز ان يطلب بدلها نقد ولكن نتيجتها ليست حسنة والتجارب تثبت لنا من يوم الى يوم عدم نفعها لان اصدارها اسهل على الحكومة من ضرب النقد فتكثر منها كثيراً فينقص النقد شيئاً فشيئاً وحينئذ يضطرب حبل المعاملات الخارجية عندما يحتاج القوم الى النقد وقيمة الاوراق الموجودة اكثر من النقد فتنزل قيمتها حينئذ ويزداد هبوطها بكثرة الطلب فتقع تلك الحكومة في ازمة مالية توقف حركة العمل ويخسر كثيرون اموالهم

الاحتكار: يجر اطلاق الحرية في المعاملات التجارية الى الاحتكار وكثيرون اليوم يشتغلون في هذه المسئلة ويسعون لمنعها ولكن طبيعة الحال تجر اليها واعظم صور هذا الاحتكار قائم الان في اميريكا ويسمى (ترست) فتجد اصحاب الاموال الوافرة يؤلفون هيئة ويقفون بنفوذهم المالي امام

الآخرين فتبقى الفبارك تحت مراقبتهم ويشترون الاسهم العديدة في السكك الحديدية لتبقى تحت تأثير نفوذهم فتعفي بذلك اكثر وارداتهم وصادراتهم من الرسوم او بعضها وينزلون الاسعار فتفلس بهذه الواسطة كثير من الشركات ويقفل كثير من المعامل ولكن لا يجوز السعي في ابطال حرية التجارة لمنع مثل هذا الاحتكار لان مدته لا تطول اما لاختلاف يقع بين المتحدين او تتألف هيئة اقوى منهم تبارزهم في الامر او تعتصب عليهم عامة القوم فلا يشترون منهم ويستعملون قانون الاقامة ويجبرونهم على ارجاع الاسعار الى اصلها والنتيجة انه توجد موانع كثيرة تمنع من دوامه والحرية في التجارة امر ضروري

• • •

اسئلة

—١— متى تاسس البنك العثماني =٢= بواسطة من يفتش هذا البنك ☆٣☆ كم كان رأس ماله في اول تأسيسه ☆٤☆ هل زيد رأس ماله بعد ذلك ☆٥☆ الى كم قسم يقسم رأس مال البنك ☆٦☆ كم سنة كانت مدة امتيازه وكم سنة زيدت ☆٧☆ اين مركز هذا البنك ٨ من كم عضوية ألف مجلس ادارته ☆٩☆ كم عضواً اعضاء الجمعية المالية وهل هم عثمانيون ام اجانب ☆١٠☆ اذا وقع اختلاف بين الحكومه والبنك فمن يكون الحكم ☆١١☆ ما هي القوائم النقدية ☆١٢☆ ما [illegible] وبين البانقنوط «١٣» هل الاكثار منها نافع [illegible] الحرية في التجارة الي الاحتكار «١٥» هل يجوز [illegible] ما هي الوسائط الاقتصادية التي يعتمد عليها لمنعه

الدرس الخامس والثلاثون

حرية المبادلة واصول الحماية

كما ان الحاجة تضطر الافراد في البلد الواحد لمعاملة بعضهم بعضاً كذلك يضطر الامر الامة الواحدة لمعاملة الامم الاخرى لانه كما ان الفرد لا يمكنه استيفاء حاجاته كلها بنفسه كذلك الامة لا يمكنها ذلك بالنظر الى الموقع الطبيعي والاستعداد الشخصي في الافراد فتقسم التجارة من هذا الوجه الى قسمين عظيمين داخلية وهي ما تقع بين الافراد والبلاد في المملكة الواحدة وخارجية وهي ما تقع بين امة وامة وكانت التجارة الداخلية قديماً مقيدة بالرسوم الباهظة فكانت الحكومة العثمانية تاخذ ثمانية في المئة عن الاشياء المنقولة من بلد الى آخر في الداخل ثم الغيت بعد ذلك وبقي الرسم يؤخذ من البلاد الساحلية ثم نزل هذا الرسم الى اثنين في المئة لاجل التجهيزات العسكرية وبعد ذلك الغي تماماً فاصبحت التجارة الداخلية حرةً فنجحت البلاد ونمت الثروة اما التجارة الخارجية فقد جرت ايضاً شوطاً بعيداً في التقدم بالرغم عن كل ما يوضع في سبيلها من عثرات التقييد حتى بلغت المعاملات نحو المئة مليار وتقسم التجارة الخارجية الى قسمين قسم عمومي وهو يحتوي جميع الوارد من الممالك الاخرى بقصد الاستهلاك والاسترجاع ثانية وجميع الصادر من مال البلد بهذا القصد ايضاً وقسم خصوصي وهذا يشمل الاشياء الواردة الى ذلك البلد بقصد الاستهلاك فقط والاشياء الصادرة من معمولات البلد بقصد استهلاكها في الممالك الاخرى

اصول الحماية : والخلاف قائم على قدم وساق بين جمهور الاقتصاديين

والمفكرين في انه هل يجب اطلاق الحرية في التجارة الداخلية واعفاؤُها من جميع الرسوم اوان نقيدها وهذا التقييد يعبرون عنه باصول الحماية ويكون عَلَى اربعة انواع الاول ان يمنع قبول كل شيء من الخارج يوجد منه في داخل البلاد النوع الثاني ان يوضع رسم باهظ عَلَى الواردات الخارجية الثالث ان تدفع الحكومة من خزينتها مكافاة للساعين في ايجاد الحاصلات بقصد الترغيب الرابع ان تدفع الحكومة مكافاة عن الاشياء الخارجة الى الممالك الاخرى لتوسيع تجارتها الخارجية·

فالمخالفون لاصول الحماية يقولون انه غير ممكن لامة من الامم ان تعيش منفردة لان بعض الاراضي لايمكنها انتاج كل شيء تحتاج اليه تلك البلدفلا بد لها من احتياج البلاد الاخرى اوان تلك البلاد فيها استعداد لأمر اكثر منها كما انه انه يكون فيها ايضاً استعداد لأمر نظيره فباطلاق الحرية نكون قد اعطينا المواهب الطبيعة حقها فنفيد ونستفيد فرطل القطن مثلاً يكلفنا استحصاله هنا عشرة قروش بينما يمكننا اخذه من البلاد الاخرى بستة فالاحسن ان ناخذ احتياجنا من القطن منهم ونهتم نحن بترقية الامور والنواتج التي عندنا وليست لهم فيكون بذلك النفع متبادلاً ثم انه اذا حلت مصيبة طبيعية في الزرع اوغيره في بلد يمكنهم استيفاء حاجاتهم من الخارج فلا يقعون في ضنك لانه اذا افتكرت تلك بنفعها فقط فالامم الاخرى تقابلها بالمثل ولا تعينها وقت الحاجة فضلا عن ان هذا الاطلاق يفيد في تقسيم الاعمال الاختصاص بفروعها فتتجلى المواهب الطبيعية في كل بلد عَلَى حسب

استعداده وبالاطلاق قد يخلص البلد من خطر الاحتكار لانه قد يتفق تجار بلد عَلَى احتكار نوع من الاشياء و يضعون له السعر الذي يريدونه اذا كانت الورادات الخارجية ممنوعة اما اذا اطلقت فلا يمكنهم ذلك لمناظرة الآخرين لهم ومن الصعب ان يتفقوا في جميع البلاد ا

وهذا الاطلاق يوقظ حس الاختراع في الصناع فيخترعون احسن الالات كما هي الحال بين المانية وانكلتره فبالحرية قد تفتن المخترعون وتسابقوا وكل بلد يخشى من فوز المخترعين الخارجيين عَلَى مخترعيه هذا فضلاً عن الاستفادة المعنوية فكل امة تقف عَلَى اخلاق وعادات الامم الاخرى وكلما كثرت العلاقات والصلات يكثر تبادل النفع فتحترس الواحدة عن معاداة الاخرى حفظاً لمنافعها كما نرى اليوم فتكون الحرية بشير السلام والتقييد نذير الحرب .

عَلَى ان المخالفين يرون عكس الامر واهم ما يدعون به اننا بالتقييد نحفظ الصنائع والمحصولات الداخلية من المزاحمة الخارجية والافاذا كان المزاحم قوياً فلا يبقى حينئذٍ اثر للصناعة والتجارة فيضطر القوم الى ترك الوطن والمهاجرة هذا الادعاء ظاهره متين ولكنه واهن في حقيقته لان ترقي الصناعة وتقدمها لا يتوقف عَلَى الحماية فقط بل هو منوط بتقدم العلوم والمعارف وهل نسوا تحكم الصناع والتجار بالقوم في ذلك البلد عند أمنهم من المزاحمة الخارجية واحسن مثال التجارب فاما منا حكومتا البورتغال واسبانيا فقد سارتا في هذا الطريق والايام تريهم عكس المطلوب و يتصورون ان الثروة العمومية تزيد

بالتقييد ولكن هذا غير صحيح ايضاً نعم تكثر ثروة بعض الافراد وكن الاكثر تجربهم الحال الى الفقر والمنفعة العمومية ترجح على المنفعة الخصوصية ويستشهدون لاثبات دليلهم بحكومتي المانيا واميريكا فان هاتين الحكومتين قد بلغتا في التقدم قدراً عظيماً مع ان كل واحدة منها مفرطة في الحماية فيظنون ان الحماية كانت سبباً للثروة ولكن سبب هذا التقدم ليس الحماية بل سببه اجتهاد الاهالي وقوة الاعتماد على النفس فيهم مع جودة ارضهم و كثرة المعادن عندهم ولو اطلقت الحرية الخارجية لهم لتقدموا اكثر مما تقدموا ولم تجر حكومة من الحكومات حتي اليوم على الحرية المطلقة ولكن بينها تفاوت واحسنها حكومة انكلترة فان الرسوم التي تاخذها على اشياء محدودة فقط

. . .

اسئلة

«١» هل يمكن ان تستغني البلاد عن معاملة بعضها (٢) ما هي التجارة الداخليه (٣) هل وضعت الحكومة رسوماً على التجارة الداخلية اذكر تاريخها بتفصيل =٤= ما هو اصول الحماية «٥» كم نوعاً يكون اذكرها وفصلها «٦» ما هي ادلة لمخالفين لاصول الحماية «٧» ما هي ادلة المدافعين عن اصول الحماية «٨» كيف تدحض ادلة المدافعين

تمرين

جاوب على السؤال الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن من هذا الدرس كتابة واياك ان تتقيد بكلمات الكتاب

الدرس السادس والثلاثون

الكمارك وانواعها ومعاملة الكمبيو

الكمارك وانواعها : الكمرك هو الرسم الذي تاخذه الحكومة علىَ الاشياء الصادرة او الوارده وهذا تابع لاصول الحماية وهذه الرسوم تشكل قسماً كبيراً من واردات الحكومات ولذلك من الصعب جداً ابطاله وان وافق المعترضون علَى عدم استحسان اصول الحماية على ذلك وهذا الرسم او الكمرك يكون علَى ثلاثة اقسام الاول الرسم الماخوذ عن الاشياء الصادرة من بلد الى الخارج وهذا الرسم قليل جداً و بعض الحكومات قد الغته بتاتاً لان الرسم الذي يدفعه التاجر يضمه الى ثمن الشيء فيبيعه بسعر اغلى بينما التاجر الاول المعفي من الرسم يمكنه البيع بارخص منه ولذلك الغته الحكومات الراقية خوفاً علَى نفوذها التجاري في البلاد الاخرى واخذ هذا الرسم اقتصاداً غير مشروع الا اذا كانت احدى البلاد تمتاز بانتاج ذلك الشيء ولا يمكن البلاد الاخرى مناظرتها اذا باعته بسعر اغلى فيجوز حينئذٍ للحكومة ان تاخذ عليه شيئاً من الرسوم . الرسم الثاني (الترانسيت) او رسم المرور فبعض التجار يضطرون في ارسال صادراتهم ان تمر بغير البلد المرسل اليها ولا غنى عن المرور منها فتاخذ الحكومة التي تمر منها المشحونات رسم المرور وهذا الرسم زهيد ايضاً واكثر الحكومات قد الغته الا ان الحكومة العثمانيه تاخذ واحداً في المئة . الرسم الثالث هو الرسم الماخوذ عن الاشياء الواردة من البلاد الاخرى وهذا يتعين مقداره بالمعاهدات التجارية المعقود

بين الدول وكانت الحكومة العثمانية تاخذ ثمانية في المئه عن الوارد ثم ابلغت ذلك الى احدى عشر واذا كانت المعاهدة بين دولتين عَلَى قيمة محدودة مثلا عشرة في المئة ثم قبلت احدى هاتين الدولتين واردات دولة اخرى باقل من عشرة فتعد المعاهده الاولى ملغاة مثال ذلك اذا تعاهدت فرنسة وروسية ان تاخذ منها رسماً عن الخمر عشرة في المئة ثم قبلت خمراً من المانيا بثمانية في المئه فتلغى حينئذ المعاهدة بين روسية وفرنسة وتضطر روسية الى قبول واردات فرنسة بسعر واردات المانية من دون اتفاق او مخابرة عَلَى ان بعض الحكومات لاتاخذ رسماً عن المواد الابتدائية الواردة من البلاد الاخرى اذ كان قصد المستحضرين لها عملها ثم استرجعوها اما اذا بقيت فتاخذ الرسم عليها · يبقى نوع واحد من المعاملات في باب البحث عن تداول الثروة وهو معاملة الكامبيو ·

الكامبيو : وهو نوع من الحوالة مثاله زيد في الشام تعامل مع اديسون في اميريكا وفي نهاية الحساب كان لزيد عَلَى اديسون الف ليرة انكليزية كما انه يوجد تاجران آخران في الشام واميريكا عمر وطمسون وفي نهاية السنة كان لطمسون عَلَى عمر الف ليرة انكليزية فبموجب معاملة الكامبيو يسحب عَلَى عمر بوليسة بالف ليرة في اميريكا فيشتري منه اديسون هذه البوليسة و يرسلها الى زيد ليفي دينه فيتسوي الحسابان و يوجد سماسرة يشتغلون بالكامبيو فقط فيتسدد الحساب في البلدين عَلَى هذه الصورته و يربحون بذلك الخصم عَلَى الاوراق وقيمة الكامبيو تصعد وتنزل بالسنة الى كثرة عرض الاوراق وطلبها ·

اسئلة

— ١ — ما هو الكمرك ٢ الى كم قسم تقسم الكمارك =٣= لماذا الغت اكثر الحكومات الرسم الاول اوضح ذلك بتفصيل —٤= ماهو المراد بكلمة «ترانيست» ٥ كم تاخذ الحكومة العثمانية في المئة عن الترانيست ٦ كم كانت تاخذ الحكومة العثمانية رسماً عن الواردات وكم تاخذ الان ٧ اذا تعاهدت فرنسه وروسية عَلى ان تاخذ منها عشرة في المئة رسماً عن الخمر ثم قبلت روسيا خمراً من المانية بثمانية في المئة فماذا يكون حينئذ حكم المعاهدة بين فرنسه وروسيه ٨ متى ترد الحكومة رسم الكمرك للذين اخذته منهم ٩ ما هي معاملة الكامبيو ١٠ اذكر المثال الذي في الكتاب وأوضحه جيداً ثم احضر مثلاً من عندك

القسم الرابع

الدرس السابع والثلاثون

استهلاك الثروة

كما اننا لا نعني باستحصال الثروة ايجاد شيء من لاشيء كذلك لا نعني باستهلاكها محوها من عالم الوجود فهذان الامران ليسا في امكان الانسان بل جلّ ماوصل اليه الانسان التفنن في تركيب الاشياء وتحليلها وكشف خواصها و فوائدها ومضارها وعَلَى نسبة تركيب الاشياء مع بعضها ومزجها تتولد منها اشياء جديدة فنعطى ذلك المركب الجديد اسماء وهكذا الامر في التحليل فالخشبة المحروقة لم تفنَ بل تحولت الى رماد ودخان سألت احدى الملكات فيلسوفاً ليعرف لها ثقل الدخان المتطاير من سيكارته في الهوآء وظنت انها اعجزته فضحك

ووزن السيكار قبل اشعالها ثم شربها وجمع بقاياها ووزنها فكان الفرق بين وزنها الاول والثاني ثقل الدخان اما الاستهلاك اقتصاداً فمعناه «صرف فائدة الشيء» فبا كلنا رغيف الخبز لانكون قد استهلكناه وانما يكون قد تحول في جسمنا الى صورة اخرى والحقل بحرثنا له نستهلكه والحنطة بزرعها نستهلكها والجريدة اليومية بقراءتنا اياها ذلك اليوم نستهلكها وقس عَلَى ذلك فكل شيء صرفت فائدته الخارجية استهلك اقتصاداً وليس التعامل والانتفاع بفوائد الاشياء سبب استهلاكها الوحيد بل هنالك اسباب اخرى منها الحوادث الطبيعية والنكبات فزلزلة واحدة تستهلك بدقيقة واحدة ما لا يعد من الارزاق واذا قرص البرد يستهلك الزرع وهكذا قل عن بقية الحوادث الطبيعية ثم ان تقدم العلم يستهلك اشياء كثيرة ايضاً اليوم نركب العربة مثلاً فاخترع احدهم السيارة (الاتوموبيل) وبطل ركوب العربة فالعلم يكون قد استهلك العربه وقس عَلَى ذلك كثيراً من الاختراعات التي ابطلت بوجودها غيرها ثم يجب ان لاننسى ان العلم هو اساس الاقتصاد الراسخ ومكثر الثروة الدائم فبتقدم العلم صرنا نستطيع استهلاك الشيء الواحد مرارا متعددة كنا نستهلك الحيوان فنأكل اللحم ونرمي سائر الاجزاء فاخذها العلم وحللها واستخرج منها اشياء نافعة والقطع البالية كانت مرمية في الطرق لايكترث بها احد فطبخها العلم واضاف اليها بعض الاشياء واخرج لنا مركبا جديداً هو الورق لنستهلكه مرة اخرى وهذا اساس تكاثر الثروة وللنظام والاعتناء بالامور البيتية تأثير كبير عَلَى نمو الثروة لانه يطيل في عمر الاشياء فالصحن يستهلك اذا انكسر ولرسوخ النظام وتقدم

الحكومة اليد الطولى في تكثير الثروة فكم ثورة استهلكت ثروات وقس عَلَى ذلك

اقسامها: وتقسم الاستهلاكات الى قسمين كبيرين استهلاكات مثمرة واستهلاكات غير مثمرة فغير المثمرة هي الاشياء التي تذهب فائدتها باستهلاكها مرة كالخبز واللحم والماكولات عَلَى اختلافها والمثمرة هي التي تستهلك بقصد استثمارها ثانية ومنها جميع المواد الابتدائية المصروفة في الامور الصناعية فنستهلك الصوف والقطن مثلاً لعمل الالبسة. كما انه يوجد استهلاكات عمومية وهي ما تستهلكه الحكومات فالويركو مثلاً من الاستهلاكات العمومية ثم نقسم ايضاً الى قسمين مهمين الاستهلاكات البطيئة والاستهلاكات السريعة فالبطيئة هي التي تستعمل مراراً كالماكنات والمجوهرات وغيرها والسريعة عكسها وكثرة الاستهلاكات البطيئة في امة هو مقياس تقدمها ويجب دائماً حفظ الموازنة بين الاثنين

اسئلة

١ اذكر الاقسام الثلاثة الاولى من علم الاقتصاد وعما يبحث كل واحد ٢ ما هو موضوع القسم الرابع ٣ ماذا نعني باستهلاك الثروة ٤ كيف تعرف ثقل الدخان الصاعد من سيغارة الفيلسوف ٥ هل الاستهلاكات كلها مفيدة ٦ اوضح كيف يستهلك العلم الاشياء ٧ هل يمكن ان يوثر العلم عَلَى الاشياء في استهلاكها اكثر من مرة مثل عَلَى ذلك الى كم قسم نقسم الاستهلاكات ٩ لماذا يقاس تقدم الامة باستهلاكاتها البطيئة اوضح ذلك جيداً

تمرين

اكتب في الموضوع الاتي : كيف تثري الامة

الدرس الثامن والثلاثون

الاقتصاد ، الشح ، الاسراف ، التعاون العمومي

الاقتصاد : هو حارس الثروة ومولدها الاكبر فالانسان لا يعيش منفرداً في هذا الوجود بل عليه واجبات شخصية وعائلية واجتماعية فيجب عَلَى العاقل ان يقتصد شيئاً من وارداته ويدخرها لحين الحاجة لان الايام لا تسير عَلَى وتيرة واحدة والانسان معرض دائماً للنوائب الطبيعية فيجب ان يهتم بعائلته ومستقبلها .

الشح : وهذا مكروه اقتصاداً لانه لا معنى لحرمان الانسان نفسه من اشياء ضرورية له في الحياة بقصد تكثير المال فقط لان المال واسطة لسد الحاجة وليس هو غاية بنفسه والشحيح مكروه يكرهه الله والناس ، وبعض الجاهلين بالطرق الاقتصادية يحجمون عن التعامل بمالهم فيحبسونها في صناديقهم فلا ينتفعون هم ولا ينفعون الآخرين فهذا الشح مقترن بالجهل

الاسراف : هو ان يستهلك الانسان قوته او ماله فيما لا طائل تحته فيمسي بعد حين فقيراً ويعيش عبئاً ثقيلاً قال آدم سميث الاقتصادي الشهير المقتصد صديق الامة والمسرف عدوها وقال فرنكي « الذي يصرف امواله عَلَى الاشياء غير الضرورية يضطر فيما بعد لبيع الضروري » ولا يمكن وضع حد يعين الاسراف بل يختلف ذلك بالنسبة الى المدن والاشخاص فبعض الاشياء في بلد قد اصبحت من الضروريات بينما تكون من الكماليات او لا لزوم لها بتاتاً في بلدٍ اخر ولا يفهم الاغنياء من هذا ان المعنى من الاسراف هو حبس اليد عن

المعاونات العمومية فهنالك واجبات عَلَى الاغنياء يوجب عليهم المحيط القيام بها ولكن يجب ان لا يكون المصروف لذلك من اصل راس مالهم فهذا غير جائز واكبر واجبات الغني المحافظة عَلَى ثروته و يجب عليه ان يخصص قسماً من وارداته لتنشيط المخترعين ومساعدة الضعفاء والعناية بحفظ الاثار ووسائط الزينة التي تكسب البلد والقوم رونقاً

المعاونة العمومية : هذه ايضاً واجبة ديناً واخلاقاً عَلَى كل انسان فقد اتحد لسان كل الاديان بوجوبها عَلَى ان بعض الاقتصاديين يراها مضرة اقتصاداً لان كثيراً من المال يتسرب الى جيوب الضعفاء واستعماله في الصناعة والامور النافعة افيد عندهم فكانهم يحكمون عَلَى الضعفاء بالموت عملاً بناموس تنازع البقاء وبقاء الافضل وهم مغالون في دعواهم . لان الاسباب التي تجر الانسان الى الفقر ليست واحدة فهي متعددة عَلَى انها بفروعها ترجع الى اربعة اسباب كبيرة فاما ان تكون اسباب طبيعية كالمولود اعمى او اشل او كالذين خربت الزلازل او الحريق او الطوفان بيوتهم وغيرها من المصائب الطبيعية التي ليست تحت حكم الانسان لانهم ليسو جانين واما ان تكون اسباباً اجتماعية وهي التي تنتج عن التحول في الصنائع وتقسيم الاعمال والاعتصاب كأن تخترع ماكنة جديدة تقوم مقام كثير من العمال او غير ذلك فهؤلاء حاجتهم وقتية ويجب سد عوزهم موقتاً ريثما يجدون لهم عملاً واما ان تكون اسباب ارثية وتعود الى التربية فكثيرون من الوالدين الفقراء يعودون اولادهم من الصغر عَلَى الاستعطاء فيشب الطفل متخذاً التسول مهنة له فالجود عَلَى مثل هؤلاء

جناية اقتصادية لان هولاء سلابون وليسوا بمحتاجين فيجب في مثل هذه الحال تشكيل جمعيات تلم شعث هؤلاء الاطفال فتعلمهم علماً او صناعة وان توجد عملاً للبالغين بينهم وهذا احسن تدبير والسبب الاخير ان يكون الانسان قد جر اليه الفقر بنفسه بسلوكه الطرق العوجاء التي يعلم كل واحد ان نهايتها الفقر والذل كالمسكر والفسق والعادات الرديئة على اختلاف انواعها ومثل هؤلاء لا يجوز العقل المرحمة عليهم ايضاً ولكن اذ غلبت الرحمة العدل فحينئذ تقضي علينا الانسانية بارشادهم وتهذيبهم ومثل هذه الامور يجب ان يهتم بها الاغنياء لان سعادة الفرد تقوم بسعادة الجمهور ايضاً ولا يجوز مداخلة الحكومة بالمساعدة الا في الاسباب الطبيعية اما في الاخرى فبمداخلتها تفتح على نفسها باباً يصعب الوقوف فيه عند حد وتركه للجمعيات الخيرية اولى .

اسئلة

١ ما هو الاقتصاد ٢ ما هو الشح ٣ ما هو الاسراف ٤ اذكر الاسباب الاربعة التي تجر الى الفقر وفي ايها تجوز المعاونة اقتصاداً ٥ في اية المساعدات يجب ان تتداخل الحكومة ٦ ما هو ناموس تنازع البقاء و بقاء الافضل

تمرين

اكتب مقالة في مضار الاسراف

الدرس التاسع والثلاثون

شركات الضمان (السيغورطة)

سببها وانواعها ، ضمان الحريق ، ضمان الحياة ، ضمان النقليات ، شركات ضمان العملة

سببها : المصائب الطبيعية على اختلافها اكبر مبيد للثروة فكم اكلت

النيران والمياه اموالاً وخربت دياراً ولم تستطع الاختراعات العلمية حتى اليوم الوقوف تماماً تجاه هذه المصائب والتغلب عليها وامامنا ثلاث حوادث تبين لنا نسبة الاختراعات من هذه المصائب فمدينة باريس لم تقف في وجه ذلك السيل الجارف الذي غشيها منذ عامين تقريباً والحريق الذي حدث الصيف الماضي في اميركا التهم الغابات وبعض المقاطعات برمتها وحريق الاستانة الهائل التهم نحو عشر المدينة

والموت من هذه المصائب فكم اختطف تحت جنح الليل والدأ من بين مرأته واطفاله فكسر ساعدهم الايمن وباتوا بعده يتقلبون على جمر الحاجة وقد خطر ابعضهم ان يداووا هذه الالام باخف منها فعمدوا الى تشكيل شركات الضمان واساسها تقسيم هذه المصائب على جمهور اعم ويطلبون لقاء ذلك ان يستهلك الانسان قسماً صغيراً من ثروته بالنسبة الى ما يريد تضمينه للشركة حتى اذا ما فاجأته الطبيعة باحدى المصائب يجد من يحمل معه ذلك الحمل الثقيل ولذلك تكون شركات الضمان من مستهلكات الثروة وليس كما يلوح لاول وهلة من انها توفر الثروات ولكنها استدعت استهلاكاً اخف وطأة من الاستهلاكات الطبيعية بالنسبة الى الثروة نفسها لان الثروة المحترقة تكون قد ذهبت في الحقيقة اما الفرد فلا يخسر شيئاً الا ما استهلكه للشركة مقابلة لهذا الخطر

شركات ضمان الحريق : هذه الشركات عديدة حسب ارادة المضمن ويدفع المضمن للشركة في المئة شيئاً محدوداً في كل سنة وياخذ من الشركة سنداً

في نهاية كل سنة مع دفع ما عليه والشركة تعاين البيت وتتفحص بناءه ان ان كان من الحجر او الخشب وتتفقد البيوت المجاورة له بالنسبة الى موقع ذلك البيت وامكان وقوع الخطر واذا سلم البيت في خلال السنين المقاول عليها لا تعيد الشركة شيئاً مما اخذته للمضمن ولكن اذا احترق البيت تدفع القيمة المضمونة جميعها وهذه الشركة مفيدة ونافعة ولكن هنالك محذور واحد وهو كثير الوقوع فان بعض القوم السافلي الاخلاق يضمنون بيوتهم باكثر مما تساويه ثم يحرقونها عمداً ليربحوا من الشركة ذلك الفرق والقصص في هذا عديدة والاحتيالات متنوعة

شركات ضمان الحياة : وتكونت شركات اخرى لضمان الحياة وهذه تشبه الصناديق الاحتياطية فيضمن الانسان نفسه للشركة تحت مال معلوم يدفعه اقساطاً للشركة بالنسبة الى عدد السنين المضمون عليها والشركة تفحص المضمون طبياً ولها طبيب خاص في كل بلدة فترى رأي الطبيب كم سنة يمكن ان يعيش هذا الانسان بالنسبة الى سنه وصحته ومتوسط العمر فيعين عدد السنين ويدفع المضمون المال اقساطاً تقسيماً على عدد السنين فاذا فاجأه الموت قبل انقضاء المدة تدفع الشركة لورثته جميع المال المضمون عليه وان كان قد دفع منه قسطاً واحداً واذا عاش الانسان الى نهاية المقاولة تقيد له الشركة المال الذي دفعه اقساطاً دفعة واحدة وبعض الشركات تدفع معه رباً قليلاً فتكون الشركة قد ربحت بالضمان استثمار المال في هذه السنين . وهذا استهلاك بالنسبة الى الفرد ولكن هذا الاستهلاك الطفيف لا يؤثر في ذلك الاستهلاك الاعظم فيضمن الانسان مستقبل عائلته واولاده من بعده

شركات ضمان المنقولات : هذه تضمن الاموال المنقولة من بلد الى آخر مما قد يحدث لها في الطريق من الضياع والسلب والغرق وانواعها كثيرة ، يدفع المضمن شيئاً في المئة مما ضمنه فاذا فقدت الاموال تدفع له الشركة قيمتها كلها . وهذه الشركات الثلاثة اكثرها خصوصية لا دخل للحكومات فيها ، على ان للحكومات شركات رسمية ايضاً كما في المانيا والنمسا وسويسره واسوج ونروج . ويرى بعض الاقتصاديين ان تتولى الحكومة هذا العمل كله بنفسها وبعضهم يرى عكس ذلك على ان التجربة اكبر دليل فقد اظهرت لنا ان الشركات الخصوصية اضمن واقوى من الشركات الرسمية . وللحكومة حق التداخل في هذه الشركات فعلى الشركة ان تطلع الحكومة على بروغرامها وان تتفق معها على ما تاخذه من الافراد لكي لا يغدر احدهم وعلى هذه الشركة ان تنشر في نهاية كل سنة اعلاماً « بلانجو » تبين فيه خلاصة اعمالها للجميع

شركات ضمان العملة . وقد الف العملة من زمن غير بعيد شركات ضمانية تشابه هذه واول من اسسها رؤساء شركات الانونيم ثم صار العملة يتولون هذا الامر بانفسهم وذلك بان يخصص قسم زهيد من اجرتهم ويجمع وتستثمر حتى اذا حلت باحدهم مصيبة او منعه العجز عن العمل يخصص له شيء من هذا المال ليقوم بمعاشه وهذا يشبه معاش التقاعد من هذا الوجه . ونجحت هذه الشركات حتى لا ترى صنفاً من العملة في اوروبا الا وله شركة من هذا القبيل

تشكيل الشركة : اما تشكيل الشركة فيكون على نوعين نوع له رأس مال ابتدائي ونوع من دون رأس مال ابتدائي ففي النوع الاول يوزع

الربح في نهاية كل سنة عَلَى الاعضاء اما الثاني فلا يوزع في كل سنة

الازمات

ومن مبيدات الثروة الازمات وكثيراً ما تؤدي الى افلاس كثيرين من التجار حتى البنوك ايضاً وهذه الازمات تكون عَلَى نوعين تجارية واقتصادية فالاولى تكون عَلَى اثر الحروب وازدياد التكاليف وغيرها فيحتاج الى المال وتشعر الامة بالحاجة فيقل الاعتبار و يحرص اصحاب الاموال عَلَى حبس اموالهم او استردادها فيكثر الطلب والمال المتداول بين الايدي قليل · وتنشأ مثل هذه الازمة ايضاً عن توسيع التجار دائرة تجارتهم اكثر من اللازم فيجمعون الاموال من القوم و يوسعون الاعمال فيبنون المعامل وغيرها ومعناه انهم يحولون قسماً عظيماً من الاموال المتداولة الى اموال ثابتة فتقل تلك ويشعر بالحاجة فيطلب اصحاب الاموال اموالهم من التجار فيتأخرون عن دفعها وتجر الحال الى الافلاس · وتستطيع البنوك تخفيف الازمة في مثل هذه الحال اذا كان لها مال احتياطي تمد به التجار · ومثل هذه الازمات قد تقع في كل عشر سنين مرة ولكن مدتها لا تطول عن سنتين او سنة ونصف

اما الازمات الاقتصادية فتقع عَلَى غير هذا الوجه وسببها تحول يقع في الصناعات او تزداد الحاصلات كثيراً قبل تدارك مخرج لها فتنزل الاسعار نزولاً يؤدي الى افلاس بعضهم ولكنه يفيد العموم لنزول الاسعار عكس الازمة الاولى · ووقوع مثل هذه الازمة يتوقف عَلَى هذا التبدل وشدتها تكون بالنسبة الى ذلك

اسئلة

١ هل المصائب الطبيعية من مستهلكات الثروة ٢ هل تتذكر شيئًا من هذه المصائب ٣ لماذا تشكلت شركات الضمان ٤ كم نوعًا هذه الشركات ٥ هل هذه الشركات في الحقيقة من مستهلكات الثروة او من موفراتها ٦ اذكر ما تعرفه عن شركة ضمان الحريق ٧ اذكر ما تعرفه عن شركة ضمان الحياة ٨ اذكر ما تعرفه عن شركة ضمان المنقولات ٩ اذكر ما تعرفه عن شركة ضمان العملة ١٠ علَى كم نوع الازمات المالية ١١ ما هو سبب الازمات من النوع الاول ١٢ ما هو سبب الازمات من النوع الثاني اوضح ذلك بتفصيل

تمرين

اكتب مقالة في ما ياتي

بين شدة تاثير المصائب الطبيعية وادع العملة لتاليف شركة ضمان لهم

الدرس الاربعون

الاستهلاك العمومية

الدولة وارداتها، الاملاك الاميرية ، الويركو ، الرسوم ، التكاليف بانواعها

كما ان الفرد يستهلك الثروة كذلك الجماعات من حيث هي تستهلك قسماً عظيماً منها واهم هيئة في هذه الجماعات هي الحكومة وللحكومات امتيازان مهمان الاول سن القوانين والثاني فرض الضرائب. كانت وظيفة الحكومات في طورها الابتدائي بسيطة جداً وكانت خدمتها قاصرة في الدرجة الاولى علَى حفظ رعيتها و بلادها من الغارات والغزوات الاجنبية وكانت مصارفاتها في ذلك الزمن قليلة جداً فكانت الاملاك الاميرية تكفي لسد حاجاتها وكانت

الضرائب تجبي نادراً اذا وقعت الدولة في حرب واضطرت الى المال ثم بلغت الحكومات هذه الدرجة الحاضرة بناموس التكامل الاجتماعي وتعددت حاجاتها وتنوعت فكثرت المصارفات وباتت تلتمس مورداً آخرا غير الاملاك الاميرية فاوجدت موردين آخرين التكاليف والاستقراضات اما الاول فقانوني دائم والثاني تطلبه عند الحاجات الضرورية جداً اذا لم يكفها المال الذي بين يديها ونحن حين نتأمل في ميزانيات الدول جميعها نجد مصارفها آخذة في الزيادة كمصارف الافراد وهذا ما يضطرها الى فرض ضرائب جديدة ومع كل هذا لا يزال اكثرها رازحاً تحت ثقل الاستقراضات

الاملاك الاميرية : تقسم الى قسمين قسم غير مورد للثروة كابنية دوائر الحكومة وقسم مورد للثروة كالاراضي والمعادن والمملاح والخطوط الحديدية والجسور والحكومة لا يمكنها تشغيل ارضها بنفسها بل تؤجرها حسب الظروف ويرى بعض الاقتصاديين ان تتخلى الحكومة عن هذه الاراضي وتبيعها للرعية بثمن معتدل وتكف يدها عن الاشتغال بهذه الامور لانها لم توجد لهذا العمل ولان هذا من حق الافراد وانما يحق لها في بعض الاحيان ان تنشي بعض الفبارك وتحرث قسماً من الاراضي عندما تريد ان توجد تحولاً في الصناعة وترغب في اختراع جديد فتعمل ذلك على سبيل القدوة واكثر الحكومات اشتغالاً بالصنائع پروسيا وواردات هذه الصنائع يشغل قسماً عظيماً في ميزانيتها واقل الحكومات مداخلة فيها انكلترا فقد تخلت عن الاملاك الاميرية وكفت يدها عن الاشتغال بالصناعة حتى كأن ليس لها شيء من ذلك

و بقية الدول قد سارت بين هذين الطرفين٠اما الاملاك الاميرية في الحكومة العثمانية فهي الاراضي والغابات والملاح و بعض الفبارك المحتكرة والجسور والبواخر اما المعادن فقد وكلت عملها الى شركات بصورة امتياز و كذلك الخطوط الحديدية تتولى تشغيل بعضها بنفسها و تعهد بالقسم الاخر الى شركات متنوعة

الويركو التكاليف : الويركو او التكاليف يعم اغلب الافراد الذين في استطاعتهم دفع شيء للحكومة وهو دين عَلَى كل فرد يدفعه للحكومة مقابل خدمتها له كتخليص الحق وحفظ الامن فالنفع متبادل بين الطرفين ولا يجوز ان يعفى احد من ذلك

وتقسم هذه التكاليف الى قسمين كبيرين خصوصي وعمومي فالخصوصي تكليف يشمل افراداً مخصوصين يدفعونه مقابلة خدمة خصوصية لهم والعمومي ما يوخذ من جميع الافراد عَلَى السواء لان بعض خدمات الحكومة يعم جميع الرعية فالجميع يشتركون في هذا التكليف ثم تقسم التكاليف الى قسمين آخرين ايضاً حقيقي وشخصي فالحقيقي هو ما يوءخذ عن الاملاك والاشياء عموماً بصرف النظر عن الشخص والثاني ما يعتبر فيه موقع الشخص و يوءخذ منفرداً عن كل مادة لنفسها وكانت الحكومات من عهد قريب تسير عَلَى التكليف الحقيقي ثم عدلت عنه في المدة الاخيرة الى التكليف الشخصي

ثم تقسم هذه التكاليف الى قسمين اخرين ثابتة ومتحولة فالثابتة ما توءخذ بالنسبة الى ايراد الفرد محدودة في كل سنة والمتحولة ما تتحول صعوداً ونزولاً

بالنسبة الى ازدياد الايراد ونقصه وقدسن الاقتصادي الشهير ادام سميث في هذا المعنى ار بعة شروط الاول ان تاخذ الحكومة من كل فرد تحت حمايتها مالاً مناسباً لايراده الثاني ان يكون زمان الدفع معلوماً عند الجميع من قبل . الثالث ان يختار زمان ملائم للجميع يمكنهم فيه الدفع . الرابع ان يكون الفرق بين الاموال الماخوذة من الافراد والاموال الداخلة الى الخزينة قليلاً جداً اي ان تكون اجرة التحصيل زهيدة .

وبعضهم يرى صحة التكليف المترقي وهو ان يزداد التكليف في المئة بالنسبة الي راس المال مثلاً اذا اخذ من صاحب الالف ليرة خمسة في المئة فمن صاحب الالفين يجب ان يوخذ ستة ومن الاربعة ثمانية وهكذا ولكن هذا الرأي فاسد لانه يقلل من رغبة الافراد في العمل لان اصحاب الاموال الوافرة يرون ان قسماً عظيماً من ثروتهم يتسرب الى خزينة الحكومة وبعضهم يرى وضع حد اعظم لا يتجاوز وتكون التكاليف درجات بالنسبة الى الاموال على شرط ان لا تتجاوز ذلك الحد . وبعض حكومات اوروبا تسير اليوم على اصول التكليف المترقي في بعض التكاليف . ثم يرى بعض الاقتصاديين ان ان يكون التكليف بالنسبة الي رأس المال وليس بالنسبة الى الايراد كما هو جار ولكن هذا رأي عقيم لانه من الصعب تخمين مقدار الثروات ويلزم ذلك الدخول الى الفبارك وكشف الدفاتر وتقدير الابنية الى غير ذلك على انه اذا روعي هذا الاصل فان قسماً عظيماً من الامة يعفى من هذه التكاليف وهم العمال فاكثرهم ليس لهم راس مال ليوخذ عليه فالان تؤخذ التكاليف من كل

فرد بالنسبة الى ايراده

اجناس التكاليف : اجناس التكاليف عديدة وليست واحدة في جميع الحكومات بل للعادات والاخلاق تاثير عليها والتقليد فيها خطأ محض .

فمن تكاليف الحكومة العثمانية البدل العسكري علَى من يريد ان لا يخدم بنفسه ، ومنها رسم الطرق وهو ان علَى وكل فردان يشتغل اياماً في السنة في الطرق ومن لا يشتغل بنفسه يدفع البدل ومنها الاعشار فيؤخذ من الحاصلات غير الصافية عشرة في المئة ويضاف قرش ونصف ايضاً للمعارف . ومنها رسوم الاغنام فتعد في كل سنة ويؤخذ عن كل راس مقدار معلوم ، ورسوم الاملاك والويركو الشخصي وهو ما يدفعه كل فرد بالنسبة الى صنعته وموقعه

اسئلة

١ من هي اهم هيئة تمثل الجماعة ٢ هل تستهلك الجماعة اموالاً كالافراد ٣ ما هي وظيفة الحكومة قديماً وما هي وظيفتها اليوم ٤ ما هي موارد الحكومة قديماً وما هي مواردها اليوم اشرح ذلك بالتفصيل ٥ ما هي الاملاك الاميرية والى كم قسم تقسم ٦ هل تجوز اشتغال الحكومة بالاراضي والصنائع ٧ اي الحكومات اكثر اشتغالاً بالصنائع وايها لا تلتفت لها ٨ ما هو الويركو وهل اخذه مشروع ٩ ما هو التكليف الحقيقي وما هو التكليف الشخصي ١٠ ما هي التكاليف المتحوله والثابتة ١١ ما هو التكليف المترقي ١٢ ايها اصح ان يؤخذ التكليف عن راس المال ام عن الايراد ١٣ ما هي التكاليف التي يدفعها العثماني

تمرين

اكتب في الموضوع الآتي

ايها احسن للحكومة العثمانية ان تشتغل بالصنائع مثل حكومة بروسيا ام تتبع خطة انكلترا

الدرس الحادي والاربعون

الميزانية، القروض ، الديون العمومية

الميزانية : تطلق الحكومة كلمة « بودجة » على الموازنة المالية التي تعملها قبل حلول اول السنة المالية بين وارداتها ومصارفاتها والوظيفة المترتبة في ترتيب البودجة هي مراعاة الموازنة بين الوارد والمصروف فاذا زاد المصروف عن الوارد فلابد حينئذ من الاستقراض وفي ترتيب الموازنة يراعى التعديل الوسطي للسنين السابقة التي لم يحدث فيها شيء اضطر الحكومة الى مصروف فوق العادة واذا اضطرت الحكومة الى مصارف خصوصية فوق العادة وقت ترتيب البودجة يعمل بها ذيل يلحق بالبودجة يسمى تخصيصات فوق العادة وتسوى هذه التخصيصات ان امكن في السنة المالية المقبلة ٠

وفي الممالك المتمدنة تمر هذه الموازنة (البودجة) من اربع حلقات الحلقة الاولى الترتيب، الثانية القبول والموافقة، الثالثة الاجراء، الرابعة التفتيش فترتيبها يتعلق بنظارة المالية وهذه تسال النظارات الاخرى في خلال السنة عن تخمين مصارفاتها وكل من هذه النظارات تضع لائحة تستقصي فيها جميع لوازمها وتعطي بعض الحكومات الحق لناظر المالية بحذف بعض مصارفات النظارات باستشارتها او من دون مشاورة ومن الامور المهمة المتعلقة بناظر المالية عدم تأخير البودجة وبعد ترتيبها يقدمها لمجلس المبعوثان وبعد ان يوافق عليها مجلس المبعوثان تحول الى مجلس الاعيان وبعد ان يوافق عليها توافق عليها الارادة السلطانية وحينئذ توضع في حيز الاجراء ولا يجوز للنظارت

صرف شيء زيادة عما خصص لها والا فتكون مسئولة عن ذلك ثم تنتقل البودجة الى الحلقة الرابعة حلقة التفيش وهذه من وظائف نظارة المالية ويكون ذلك بتفيشها اوراق النظارات ووقوفها على حساباتها مفصلاً ويجوز لها ارسال مفتشين للتحقيق من قبلها وكما ان نظارة المالية لها التفيش كذلك من وظائف ديوان المحاسبات تدقيق حسابات جميع المحاسبين واذا كانت الحكومة مركزية فلها حق تفيش الولايات والنواحي اما غير المركزية فلا حق لها بذلك ٠ والبودجة بالاجمال من اهم المسائل المالية في الحكومة ومن اهم وظائف المبعوثين

الاستقراضات : قلنا اذا لم تحصل الموازنة بين الوارد والمصروف تضطر الحكومة الى عقد قرض فان كانت مواسم الواردات متأخرة عن زمن الصرف تعقد قرضاً وقتياً تسويه عند استحصال الواردات وان كانت الميزانية دلت على وجود عجز حقيقي فانها تضطر لعقد قرض بقيمة ذلك العجز لوعدة قصيرة وقد تداهم الدولة حرب عنيفة على حين غرة فتضطر حينئذ الى عقد قرض كبير واكثر ما تتفق الحكومة مع البنوك في هذا الامر فتخرج سندات تبيعها هي بنفسها او بواسطة البنك اوان البنك يشتري هذه السندات والاستقراضات تكون داخلية او خارجية والداخلية تكون اما اختيارية او اجبارية وقد تناقش الاقتصاديون طويلاً في تحسين الاستقراض وتقبيحه والنتيجة ان الاستقراض مستحب اذا كانت الاموال المستدانة لترويج الامور النافعة الاقتصادية او لتخليص حياة الامة ويكره اذا كان ناتجاً عن تبذير الحكام واشعال نار الفتن الداخلية ثم تناقشوا ايضاً في مسئلة

عقد القرض داخلاً او خارجاً ورجحوا ان عقده خارجاً لا يضر لانه وان انتفع الاجانب من ربا المال المذكور فانتفاع الحكومة من استثماره اكثر من قيمة الربا

الديون العمومية : يطلق هذا المعنى عَلَى جميع الديون التي عَلَى الحكومة وهذه تكون عَلَى نوعين منتظمة وغير منتظمة فالمنتظمة هي الاستقراضات التي تكلمنا عنها والديون غير المنتظمة هي القروض الوقتية التي تعقد اما لتسوية الميزانية او لمصارفات شهرية لم تكفها وارداتها وكثرة هذه الديون وقلتها يتوقف عَلَى انتظام نظارة المالية وعدم انتظامها ويجب عَلَى الحكومة ان تسعى جهدها في تسوية هذه الديون لانه ليس من العدل ان نحمل الجيل الآتي احمالاً قد لا يسلم بها والدولة لا تستطيع ان تستكشف كل ما خبأته لها الايام فاذا لم تسرع الي ايفاء ديونها شيئاً فشيئاً لا تسلم من الوقوع في ازمة تقضي عليها والتاريخ مشحون بمثل هذه العبر

اسئلة

ه ١ ما هي الميزانية "البودجة" ٢ ما هي الحلقات التي تمر منها ٣ ما هي وظيفة ناظر المالية ٤ ما هي وظيفة المبعوثين ٥ عَلَى كم نوع تكون الاستقراضات اوضحها بالتفصيل ٦ ماذا تنتج الاستقراضات الداخلية الاجبارية ٧ متى تكون الاستقراضات نافعة ومتى تكون مضرة ٨ ما هي الديون العمومية ٩ ما هي عاقبة الحكومة التي لا تكترث بماليتها وديونها العمومية

تمرين

اكتب في الموضوع الآتي

ماذا استفدت من هذا العلم وهل ترى ان تعليمه واجب في المدارس؟ ولماذا

فهرست الكتاب

صفحة

وقع بعض الاغلاط المطبعية التي لاتخفى على اللبيب وان العصمة لله وحده والسلام

العميان يبصرون

اذا امتزج الذكاء العربي بالاتقان والتفنن الاوروبي كان منهما صورة من اكمل الصور فقد تجلت هذه الموهبة السامية في حضرة النطاسي الحاذق الإختصاصي بامراض العيون المتخرج من مكتب الطب في الاستانة ومن اشهر كليات باريس الطبية الدكتور

عز الدين افندي الشهابي

قصدت هذا النابغة في دمشق بعد ان اكلت التراخوما جفني فعمل لي عملية لم اشعر بها لولا انه هو اخبرني انه عملها وبعد ثلاثة ايام من عملها عدت الى مزاولة اموري التحريرية وقد شاهدت في داره كثيرين من الذين كانوا عمياناً فابصروا وكلهم السنة تنطق بفضل هذا الحاذق فانصح جميع الذين ابتلوا بامراض الاجفان والاحداق ان يسرعوا الى دمشق فهنالك هنالك الشفاء باذن الله

رفيق رزق

سلوم